AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01093 6437

ID:aa-b2651
28-3

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

الفلاح

حالته الاقتصادية والاجتماعية

Nohas, Joseph. F.
el-Falloh
HD
1538
E3
N312
1926
C1

بقلم

يوسف نحاس

(عني بنشره وطبعه)

خليل مطر الله

١٩٢٦

طبع بمطبعة المقتطف والمقطم بمصر

323.33
N141
c.1

٣٠١,٤٤٤
ن ى. ف
c.٢

28613

(١)

جواب كريم

تفضل به حضرة صاحب السعادة الاستاذ الاكبر عبد العزيز فهمي باشا على ناشر هذا الكتاب وقد التمس منه تبيين رأيه فيه قبل نشره

سيدي خليل بك مطران

كتاب يضعه يوسف نحاس وتعنى انت بنشره ،لخليق بأن يجتذب الناس طراً لقراءته . اني قرأته الآن في صيغته العربية فجدد لي أحسن الذكرى واعلقها بخاطري : ذكرى اطلاعي عليه في الاصل الفرنسى من خمسة وعشرين عاماً واكباري لما حواه من الآيات البينات ، وما كان لذلك بعد من أثر في حياتي الخاصة والعامة .لا تعجب انه الواقع . كنت اذ ذاك وكيلاً لقلم الاستشارة القضائية بديوان الأوقاف العمومية .وكانت لي صلة بصديقي الاستاذ الكبير عزيز منسي الذي كان متولياً مع المرحوم الاستاذ بارت ديجان قضايا الاوقاف في المحاكم المختلطة .فاتفق أن جاء صديقي منسي ذات يوم مركز الديوان ومعه شاب ظريف الشمائل حسن المخائل لا يكاد يتجاوز العشرين ،وتفضل فعرفني انه يوسف نحاس وأنه حاز الليسانس في العلوم الحقوقية وجاز امتحان الدكتوراه فيها ولم يبق عليه الا رسالة سيضعها للحصول نهائياً على تلك الدرجة وانه يعتزم مزاولة صناعة المحاماة . حادثت يوسف فوجدت الأدب والعلم والذكاء كل أولئك يتفجر من خلال بيانه . فوقع فى

نفسي اجلاله واغلاء قيمته . ثم استوعدته الرسالة ، فلما أتم وضعها وبعث بها إليَّ واستوعبت ما فيها أدركت اني عثرت على عقل ناضج وعلم واسع وغيرة وطنية نادرة فى ادب تام ونفس سمحة وظرف باهر . شخصية هي نهزة مبتغي المصادقة . منذ ذلك اصطفيت نحاساً اخاً قرنته إلى النفر الذين اصطفيتهم من خيرة اخواني الاوفياء ، والاخوان الصحاح قليل . ولقد دام لىَ وداده الى اليوم لم ترنقه اكدار الحدثان . وكان لي عوناً ارجع اليه فى كثير من شؤوني خاصها وعامها

أرأيت يا سيدي كيف أن الكتاب الذى تنشره الآن بين أهل العربية يثير عندى أثبت الذكرى بما استتبع من ذلك الاخاء ذى الاثر الكبير فى تكييف ميولى فى الحياة ! واذن ارأيت كم أنا مغتبط بعملك ـ وأنت من انت ـ لما فيه من دواعي رضاي عن نفسى انها من خمس وعشرين سنة لم تخدع في تقديرها كفاءة يوسف نحاس وقيمة اخاء يوسف نحاس ؟ وماذا عساى ان اكتب لك به غير شكرك على ذلك الصنيع الذى يطمئننى على اني في هذا الصدد لم أعدُ الخير في الماضي والحاضر ؟ أتريد أن أبين لك قيمة الكتاب وكيف انه مع صغر حجمهِ قد استوفى صاحبنا فيه الموضوع من كافة أطرافه بحيث أخرجهُ ـ على طريقته ـ آية خليقاً بكل من يتصدى لمثل هذه المواضع أن يتخذها مثالا يحتذيه ؟ وهل بك ياسيدى حاجة لمثل هذا البيان وأنت قد شغلك الكتاب كمثلي مرتين : مرة عند ظهوره في سنة ١٩٠١ فقرظته فى الصحف السيارة وهذه المرة الثانية اذ شاركت في نقله الى العربية آخذاً على نفسك نشره تعميما لفائدته بين الناس ؟ أأهدي الشعر والأدب

خليل مطران ؟ أأبين له ما اشتغل عقله الكبير مرتين بتبيينه ؟ اني اذن لمن الظالمين .

على أني لا بد لي أن أقول كلمة في هذا الكتاب ولكن ماهي بالموجهة اليك بل ولا بالموجهة الى القراء الذين يكفيهم ان تكون انت الناشر وان يكون المؤلف يوسف نحاساً انما الشأن فيها انها محاكاة الصدى يفيض بها القلم طبيعة سواء أردت الكتابة أم لم أرد.

عهدنا الى الآن فيمن يتقدمون لنيل درجة الدكتورية ان يعمد الرجل منهم غالباً الى فرع من فروع العلم الحقوقي او الاقتصادي بل الى مسألة واحدة من مسائل الفرع فيتوسع في دراستها ويتخذها موضوعاً لرسالته ولكن يوسف نحاساً لم يفعل هذا بل سمت نفسه الى التطلع الى لب الوجود المصرى وقوامه ومبعث الحياة والحركة والثراء فيه : الى الفلاح خدين التربة وماء النيل وعشيرهما وطبيبهما النطاسي الذي يقلب التربة بقدر ويجري الماء بقدر فلا تلبث الارض العارية أن تتراءى - بفضل جهاده - وقد أخذت زخرفها وازّينت فملأت العيون بهجة والدار ميرة والجيوب ذهباً . عمد اليه فاتخذه موضوعاً لبحثه. وهنا يعرف مبلغ الفرق بين الباحث القدير والباحث المتعثر المرتبك .

الق نظرة اجمالية على الكتاب تجد طريقته فيه عقلية علمية محضة . انه ابتدأ فعرفنا من هو الفلاح وما حليته وما مميزات نفسه وما أثر الماضي فيه ، حتى اذا شخصه للقارئ على ماهو عليه خلقاً وخُلقاً واثبت استعداده التام للرقي مدحضاً ما يتقوله عليه بعض الواهمين من شذاذ الكتّاب

وبين فضله على العالم المصري ووجوب معاملته بالانصاف ومكافأته على مقدار أهميته ، دخل في بيان ما يحيط به من الملابسات في طوره الاخير فبين الحالة العامة للبيئة المصرية من جهاتها الاقتصادية المختلفة ثم فصل أحواله العملية في تلك البيئة فتكلم عليه مالكاً وبين ماذا يلاقى حين يعوزه النقد فيضطر للاستدانة وكيف يعامله المرابون وماذا يجب اجراؤه للأخذ بيده في مثل هذه الضائقة. ثم تكلم عليه مستأجراً وأجيراً . ثم بين علاقته بحاكميه ، وموقفه ازاء الاشغال العامة ، وموقفه ازاء القانون وأمام المحاكم ، وماذا يجب النظر فيه من قواعد التشريع لتحسين حالته المادية والادبية. بين كل ذلك في نهاية من الايجاز والاستيفاء فكان كتابه خفيف الحمل ، جم الفائدة ، جديراً بان يحتذيه كل متطلع لمثل هذا البحث . فأنت ان عنيت اليوم بنشر هذا الكتاب فما رأيك إلا سديداً وما صنعك إلا حميداً .

والسلام عليك من أخيك عارف فضلك

مصر الجديدة في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦

عبد العزيز فهمي

مقدمة

ظهر هذا الكتاب في اللغة الفرنسوية سنة ١٩٠١ وهو الاول والاوحد من نوعه الى اليوم . فحسن رأى أهل الوقت في تلك البا كورة التي اتحف بها النبوغ مصر العزيزة. وقد نشرت عنها في العدد الرابع من المجلة المصرية لعامها الثاني فصلا تحت عنوان « كتاب مفيد » قلت في استهلاله ما يأتي :

« فرغت الساعة من قراءة كتاب لصديقي يوسف افندي نحاس نجل المرحوم فتح الله بك نحاس عنوانه « الفلاح المصري وحالتاه الاقتصادية والاجتماعية » وهو كتاب قدمهُ لعمدة مدرسة الحقوق العليا بباريس طلباً للقب دكتور في علم الحقوق فنال بكتابه ما ناله بامتحانه قبلا من علائم الرضى وكلم الاستحسان التي قلما ينالها اقرانه . وهكذا كلما سمحت الايام لشرق مجتهد رأينا ذكاءه يتألق كالصبح وسمعنا دوي الثناء عليه يجتاز البحار ويطرق آذان شبابنا كأنهُ صوت منبه يقول لهم « حي على الفلاح »

لم يبلغ صديقي إلى الآن الخامسة والعشرين من العمر فيما أعلم ولكن كتابه كتاب كهل عرف وخبر وهو فصيح الانشاء حسن التقسيم والتبويب واضح المعاني رمى بهِ الى غرض شريف « ترقية الفلاح المصري »

وبعد تلخيص الفصول وتعريب الخاتمة بتمامها كتبت في نهاية ذلك التقريظ الكلمة التالية :

« ونحن نكتفي بما تقدم في الدلالة على فائدة الكتاب وفضل واضعهِ ونسأل الله ان يكثر أمثاله في شبابنا فانه قد جمع بين العلم والعمل »

ظهر ذلك الكتاب أيام كانت الحركة السياسية بمصر هامدة ، والحركة الاجتماعية متلاشية إلا بقية من فضائل قديمة تتنازعها عوامل الترف والحضارة الجديدة لتدفع بها الى وهدة الفساد والتلاشي ، والحركة الاقتصادية لا وجود لها بالمرة حتى لو أشار اليها كاتب لبدا للناس فضولياً يتعالَّ الى مالا يعنيه، كأن مرافق البلد كانت وقفاً على الحكومة من جانب وعلى الاجانب دون سواهم من الجانب الآخر . أما الفلاح فقلَّ من كان ينظر اليه إلا وهو يستشرف وجه مصلحة أو يتنور بارقة أمل في انتفاع . فتأتى من ذلك ان كتاب يوسف نحاس بك لم يكد ينتشر في مصر حتى وقع من نفوس المفكرين الذين يقرأون اللغة الفرنسوية موقع الحادث الجلل : فأما أهل المطامع فتبينوا منهُ خطراً على مستقبلهم ، وأما الوطنيون الحقيقيون فقد لمحوا منه على ضوء البيان الشائق صورة مصرهم العزيزة يوم تستيقظ من رقدتها ،وتتبين مالها وما عليها ،وتصبح بما تأخذه عن ابنائها المثقفين البررة امثال هذا المؤلف من المبادىء الاقتصادية الصحيحة ،حرة مستقلة يأمن فلاحها في سربه وفي أهله وتتمشى جماهيرها النامية بفضل الخصب الزراعي والنجاح الصناعي نحو الغايات البعيدة من التقدمين المعنوي والحسي

كان عجباً للذين طالعوا هذا الكتاب في حينه أن يجدوا مصرياً يجيد اللسان الفرنسوي تلك الاجادة التي جاوزت الظنون ،وشرح صدورهم منهُ انه بتعمقه في البحث وتبحره في معرفة العلم الذى حمل اعلى شهاداته ، واحاطته باطرافه ،ووقوفه على خفى اسراره ،وموالاته التنقيب في كل مطلب قد أعاد الى مصر صحيفة صادقة ماثلة لديها من صحف ماضيها المجهول بين أهلها كل الجهل ولا سيما ماضيها القريب فى القرن المنصرم . أعاد تلك الصحيفة وأحكم بيان وقائعها وتبسط في شرح الاسباب والنتائج ، وأبدى من الآلام والآمال ما استشفت منه النفوس آيات نفس كبيرة متجهة بكل قواها الى انهاض البلد ، مشفقة كل الاشفاق على ذلك الفلاح الذي هو أتعس الاهلين مع كونه أنفعهم وأكبرهم عدداً ، مستكشفة من خلال الغيب تلك العلل الاجتماعية القديمة التي جنت عليهِ بين امثاله أفظع الجنايات ، مسترشدة بكل ما كتب عنه في كل لسان عربي أو أعجمي لتلتمس له الخير من مظنّات الاصلاح المختلفة

* * *

ذلك هو الكتاب الذي أقدمهُ اليوم عربياً مبيناً للامة المصرية التي لم تفز الى الساعة بمثاله ،على تبدلها من حالة بحالة وازدياد حاجتها الى امثاله . أقدمهُ لا باعتباره كتاباً منقطعاً كما كان في بدء أمره بل باعتباره جزءاً أول من أجزاء تالية يتألف من مجموعها الصنيع الجليل الذى خدم بهِ يوسف بك نحاس أمته في مدى الربع المنقضي من هذا العصر

كان من حسن الطالع أن يوسف بك نحاس لم يقف بعزيمته عند انشاء

ذلك الكتاب بل تبين منذ الساعة الاولى افتقار القوم الى من يطلعهم على مبادىء علم الاقتصاد ، ويتعهد أذهانهم في هذا الباب بالهداية والارشاد فاختط لنفسه القيام بهذه المهمة ، مؤثراً أن يقرن تعليمه بالعمل ، وأن ينتهز لافاداته فرص الوقائع ، فان الحوادث تعطي العظات أضعاف قيمتها في النفوس متى صحبتها وعززتها . ومضى على بركات الله في المنهاج الذى ارتسمه مقتنعاً أن أفضل خدمة يتسنى بها إحياء آمال الأمة في حاضرها واعادتها الى المجد الذى عرفته في غابرها هي الخدمة الاقتصادية من جميع وجوهها ، ملتزماً تلك الخدمة في حدود واسعة قد تتناول آناً بعد آن السياسة والاجتماع ولكن عن عرْض ، مواصلا عناءه كلما دعا داعي النصيحة لتنبيه الاذهان ، أو داعي الواجب الى الاستصراخ لدرء خطر ، أو داعي التفدية الى مناوأة حكومة عاتية للحيلولة دون أمر قد تكون فيه الهلكة لمرافق الجمهور ، مداولا في كتابته بين العربية حين يوجه الكلام الى الأهلين وبين الفرنسوية حين يفيد مصرَ أن تعلم عنها أوربا شأناً ذا بال ، الى ما يشاء الله من مباحث متعددة الأقواس متحدة الهدف لم يفتأ يربي اليها ساعياً أو كاتباً على ما سيأتي بيانه بالتفصيل في الاجزاء التالية

نشر يوسف بك نحاس ما نشر من رسائل وتقارير وفصول ومقالات في مختلف المجلات والصحف والأسفار — ولا محرك له الا طاهر الشعور وصادق الوطنية . يهيب به ذلك الحب الخالص للبلاد ، فيلبي مسرعاً غير متردد ولا متلكىء . ينبرى للمضمار لا عن حالة طارئة أحدثتها مصلحة أو أوأجدتها هبّة عامة جرى في مجراها ، بل عن أحساس متأصل في نفسه ، وغيرة

مستكنة بين جوانحه منذ نعومة الأظفار. وان الدليل على ما أذكر لقائم كل يوم بمرآى من الجمهور ومسمع . غير أنه قد بدا لى بحق أن المعاصرين اذا كانوا يعرفون هذا الدليل فقد يجهله من يأتي بعد : ذلك أن يوسف بك نحاس أنفق من قواه الكبيرة في سبيل الخدمة التي حرر لها تلك القوى ما أنفق لا يتوخى الا تحقيق القصد بعد القصد لمنفعة الأمة ، ولا يعني بخلود اسمه أو بالتماس شيء خاص بجانب الشيء العام ، وقد كان به أمثل أن يهمل هذا الشيء الخاص . ولكنني أنا الصديق القديم له ، الواقف وقوفاً مستمراً على ما يضمر وما يظهر ، المجاهد بجانبه في بضعة الاعوام الاخيرة ، وأيّ جهاد ، قد رأيت من الغبن أن لا تجمع تلك الآثار فيتبين المطالعون منها ما كان له من الحصة الكبرى في تشييد البنيان الاقتصادي المصري في العقدين الاخيرين من السنين ، ويعلمون من جهة أخرى كيف يستطيع انسان وقد صحت عزيمته ، وسلمت في أي أمر عقيدته ، أن يوالي ما تولاه من العمل ، بلا سأم ولا ملل ، الى أن يعلّم قومه ما يجب أن يعلموا ، وينهض بهم ما شاء استعدادهم أن ينهضوا ، ويدفع عنهم كوارث لم يمرّ بالظن أنها تدفع ، ويستحق في غير موقف عرفان الجميل من أمة بأسرها حين تنصف صنيعه ولا تتجاهل نتائجه العظيمة

أزمعت تحقيق ما نويت من جمع تلك المتفرقات ولم يكن بالسهل اقناع صاحبي ، ولا باليسير ما جرى بيني وبينه من الحوار ، حتى أقرني على ما أردت والاقتناع عنده بآرائي أقل من الرغبة في ارضائي . على أن أكبر ما توخيته والله يشهد ، من تقييد تلك الأوابد في مدونة تشملها ، هو أن أفيض لأهل

التحقيق وطلاب التجدد في هذا القطر الوقوف على العناصر الأولية التى تكونت منها حالته الاقتصادية الراهنة اذ لا مندوحة لكل معقّب على ما سلف أن يحيط بجملته وتفصيله ليجاربه ، أو يحاذيه ، أو ينقح منه ، أو يزيد عليه ، وبهذا تتكامل دعائم الأعمال

ذكرت الأوابد وليس ما أعني أن يوسف بك نحاس كتب تلك الرسائل والفصول والمقالات في أشتات من الاغراض ، بل غرضه ما زال من بدء أمره واحداً هو اصلاح الحالة الاقتصادية العامة. وانما الشتات كان في المواضع التى نشرت فيها مقاطر قلمه متفرقات في الزمان والمكان وإن اتحدت في القصد على الدوام

فالآثار الصادرة عن ذلك الفكر الذكي والقلب الكبير، تملأ روعتها العين وتملك رقتها السمع ، بين ما كتب منها في لغة الضاد بالأصل ، وما رُد اليها بالنقل ، هي الطُرَف النفيسة التى تصدر مذ اليوم ممثلة بالطبع في سلسلة درية : أول حلقاتها الذهبية هذا الكتاب . ؟

مصر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦

خليل مطران

بيـــــان

للطبعة العربية

بقلم المؤلف

خمسة وعشرون عاماً في حياة أمة آخذةً باسباب الحضارة ، ناهجة مناهج الرقى، في بلد هو بحكم موقعه الجغرافى ملتقى المدنيتين الشرقية والغربية يحتك بهما جميعاً وتنعكس فيه أشعة العرفان المنبعثة من نواحيهما . خمسة وعشرون عاماً تقضت منذ ظهر هذا الكتاب باللغة الفرنسوية ، كانت كافية لانفاذ أجل الاصلاحات الاجتماعية وأعظمها خطورة وجسامة بالبلاد المصرية .ألم تستطع امم أخرى فى اقل من هذه المدة ان تأتي فى التجديد الاقتصادي والاجتماعي بالآيات البينات ؟

لما خاطبني صديقي القديم خليل مطران فى جمع الاشتات من كتاباتي ونشرها مع تعريب الافرنسية منها وبدأنا معاً نعيد النظر فى هذا الكتاب تنقلت بنا الصفحات ونحن نقلبها من دهشة الى دهشة إذ بدا لنا ان حالة الفلاح التى وصفتها ما زالت كما كانت من ربع قرن مضى . لذلك أفلح خليل مطران فى اقناعي بان توجيه نظر المفكرين مرة ثانية الى ذلك العامل المهضوم الجانب مع كون البلاد مدينة له بقوام ثروتها أمر من أوجب الواجب ، وان تعريب هذا الكتاب قد يساعد على اصلاح شيء من شأنه الجدير بكل اهتمام .

مرت على مصر وفلاحها فى أثناء الخمس والعشرين السنة المنصرمة حوادث متنوعات بل مرت على العالم كوارث لم يشهد التاريخ امثالها وكانت مصر من بضعة البلدان التي أسعدها الحظ بانها لم تخض غمار الحرب العالمية الكبرى ، فماذا جنت من حيدتها ؟ وماذا جنى فلاحها ؟ أأثرى اثراء المحايدين ؟ كلا

لم يفت القابضين على أزمة الامر في البلاد أن الفلاح المصري مخلوق مقضى عليه بأن يُستغل وبان يرهق لمصلحة غيره فارسلوه وهو اعزل الى مقدمة خطوط النار على الطريقة التي اسماها الشعب بحق « التطوع الاجباري » واخذوا منه حاصلات ارضه قمحاً وشعيراً وتبناً وبرسيماً ، كما اخذوا مواشيه من جمال وحمير وبغال اخذ العزيز المقتدر وجردوه ، مما كان بين يديه من الذهب الذي ارسل الى الحجاز لشراء معاونة العرب ، ثم ابتدعوا بدعة شراء القطن بثمن لم يبلغ النصف من قيمته فتحمل من الحرب الكبرى كل غرمها ولم يصب ادنى شيء من غنمها الا وعداً باستقلال وطنه ولم يشهد له الى اليوم تحقيقاً

مضت تلك الأعوام وتعاقبت تلك الحوادث والفلاح في بؤسه وشقائه انظر اليه في معيشته البيتية تجده لا يزال ساكناً تلك الاكواخ الحقيرة التى الا ينفذ اليها هواء ولا شمس ، يحصد الموت اطفاله فيها حصداً دون أن توجه اليهم عناية صحية جديرة بالذكر وتراه لا يزال يقتات أدنى القوت ويشرب الماء الرنق ويكتسى الاطمار البالية ، سوى أن تعاسته اليوم اشد عليه وطأة لانهُ

اصبح اكثر تفهماً لها وهو غير مستطيع لنفسه مخلصاً منها ولا واجد من حكومته ولا من سراة قومه معيناً على تخفيفها

ثم انظر اليه فى اهله تجد انه لم يتغير شأن من شؤونه فى بيته ولا فى نظام اسرته لأن المشرع المصرى قد اهمل هذا الامر الذى له خطورته لدى جميع الامم

اما الفلاح فى المجتمع فلم يبرح ذلك الامي الذى لم يعن احد من قبل بتعليمه حتى لقد اصبح من اكبر الوصمات التي توصم بها الادارة الانجليزية فى مصر كون عدد المتعلمين بعد مضى اربع واربعين سنة على احتلالها للبلاد لم يرب على ثمانية فى المائة ، فاذا قصرنا الاحصاء على القرويين دون سكان المدن نزلت هذه النسبة نزولاً مخجلاً . ناهيك بتقصير الحكومة عن بث روح التعاون بين طبقات الفلاحين ، والتعاون هو اكبر اداة لرقى تلك الطبقات اجتماعياً كما هو اكبر اداة لاصلاح حالها اقتصادياً . لذلك يمكننا ان نعيد اليوم ما قلناه من ربع قرن فى الفصل الثاني من هذا الكتاب الذى عنوانه « التقدم العام في مصر وشقاء الفلاح » فانه ما زال ينطبق عليه اليوم انطباقه بالأمس

فاذا استقرينا حال الفلاح مالكاً صغيراً تبين انه لم يعمل الى الآن شيء الحماية ملكيته اللهم الا قانون الخمسة الافدنة الذى اجمعت الآراء على ان ضرره جاء اكثر من نفعه ولهذا اصبح فى حكم الملغي . غير ان اموراً كثيرة استحدثت للتضييق على هذا المالك الصغير واعناته ، فان الفكرة التي مدارها استغلال الفلاح فى كل حالاته واستنزاف معين كسبه ، ما زالت رائد الحكومة الحاضرة كما كانت

رائد الحكومات فى العصور الغابرة. زيدت التكاليف التى يتحملها ذلك المالك زيادة لا تناسب ما زاد من ارباحه فى حين ان كل الموارد الاخرى للنشاط الاقتصادى فى البلاد معفاة من كل تكليف. وليس من غرضنا ان نعدد الاتاوات المتنوعة التي حملها بل نكتفي بأن نذكر على سبيل الاستشهاد رسوم مجالس المديريات اورسوم المجالس البلدية والمحلية وضريبة القطن وضريبة الخفر وزيادة رسم تصدير القطن الخ. الخ

يضاعف هذا الارهاق انه لم يعمل شيء لحماية حاصلات الفلاح واخصها القطن الذى تنتابه الازمات وتلعب بأسعاره ايدى التجار والغزالين فتنزلها الى حد يتوافر لهم منه الربح الطائل ويقع منه الحيف الفادح على المنتج المغبون. وسيمر بك في الاجزاء الآتية من هذه المجموعة تفصيل ذلك الجهاد العنيف المتواصل الذي جاهدته بانفراد أو بمعاونة النقابة الزراعية المصريه العامة حين قيض الله وجودها للبلاد ، في سبيل القطن واصلاح بورصته بما كنا نبتغيه من تأسيس اصلاحات جوهرية ثابتة الدعائم لكل ما يتعلق بذلك الحاصل الذى ترتكز عليه ثروة الامة وحكومتها . اذ لا بد للقيام بامثال هذه الاصلاحات من حكومة تقوى على الوقوف في وجه التجارة الاجنبية التي ترى مصلحتها في دوام الحالة الحاضرة

ولا علاج في الحقيقة ونفس الامر الا بايجاد النقابات الزراعية التي بدأنا نطالب بها من سنة ١٩٠١ وما زلنا نطالب بلا انقطاع. فهي التى تحمي الحاصلات وتوفر الاعتمادات الزراعية وتنشر بين الناس مبادىء التضامن

التي تأتي بالمعجزات. ولعلنا نفوز في النهاية بتحقيق هذه الامنية التي يكون تحقيقها فاتحة عهد جديد من السعادة والرفاهة للبلاد

يضاف الى ما تقدم ان اهمالاً شديداً في مرافق البلاد الحيوية يهدد الثروة القومية بالنقصان فانه مع تكوين المقادير الطائلة من الاموال في خزائن الحكومة لم توجه عناية تذكر الى تحسين الصرف والري ولا الى تسهيل النقل وتعميم وسائله التي هي من الهيكل الاقتصادي بمنزلة الشرايين. وحسبك لتتبين مبلغ التقصير عندنا ان تعلم ان امتداد الخطوط الحديدية في هذا القطر لا يجاوز ثلاثة آلاف كيلو متر فهو اقرب شيء الى ما كان قبل الاحتلال على حين ان امتداد الخطوط الحديدية في فرنسا مثلاً يجاوز الآن أربعين الف كيلو متر على ان مساحة القطر المصري تزيد على مساحة فرنسا نحو الضعفين

ومثل هذا التفريط واقع أيضاً في سككها الزراعية وفي الملاحة النيلية الخ الخ وفي ذلك ما فيه من شل الحركة الاقتصادية في البلاد وتعطيل التقدم والعمران

أما الفلاح كعامل زراعي فهو مغبون مستباح سواء أكان يعمل باجر مالي أم بحصة ولا يتأتى اصلاح شأنه الا بتشريع حكيم يحفظ حقوقه المقدسة فبقي بلادنا شر الاشتراكية المتطرفة التي تهدد أقطاراً كثيرة بسيلها الجارف وما دام العقد بين المالك والاجير لا يقوم على مبادىء النزاهه والعدل فان تعاليم الاشتراكية تجد لا محالة منفذاً الى عقول أولئك السذج الذين اذا

فهموا الظلم الواقع عليهم لم يلبثوا ان يطلبوا الخروج منه بكل وسيلة غير متبصرين بالعواقب ولا مدركين اخطارها

وما قيل عن الفلاح عاملاً في المزارع يقال عنه أجيراً في الاشغال العامة .

بقي انه من جانب آخر لم يعمل اصلاح يستحق الذكر لتسهيل المقاضاة على الفلاحين ولا لحمايتهم بالقدر الكافي ممن يتجرون بسذاجتهم ولا لتنقية القوانين من الشوائب التي تسهل عليهم الاحتيال والتفنن فى أساليب الخديعة. نعم ان الغرض الذي انشئت من أجله محاكم الاخطاط كان لتسهيل المقاضاة على القرويين وخصوصاً لانهاء ما بينهم من المنازعات صلحاً ولكنها لم تحقق شيئاً يذكر من هذين الغرضين الى الآن

وعلى الجملة نرى انه قد حان الوقت الذى يتحتم فيه على جميع المفكرين فى هذا البلد حاكمين كانوا او محكومين ان يواجهوا الحقيقة الراسخة وهي ان الفلاح المصري هو أولى سكان القطر بالعناية والرعاية لانه العامل الذي يشيد ثروة مصر بكد لا ينقطع . فاذا جاء اليوم الذى يعطى فيه حقه كاملاً من المؤازرة والانصاف تمتعت البلاد بالامن والرخاء ورتعت في بحبوحة السلام الاجتماعي . أما اذا بقي أمره مهملاً واستمر الحاكمون والمحكومون على تحقيره وازدرائه ظانين انه فى وسعهم ان يسوموه أنواع المظالم ويجرعوه المرارات من سوء المعاملة فانهم يهيئون لابنائهم أخطاراً ومعضلات اجتماعية نعيذ البلاد من شرها وويلاتها

وقبل أن اختم هذا البيان أشكر لصديقي الحميمين بل اخوي الكريمين

عبد العزيز فهمي باشا وخليل بك مطر أن ما البسا كتابي من جدة ورونق بما زاناه به من جميل التنويه الذى املاه عليهما شرف الطبع وصدق الاخاء جزاهما الله عني أوفى الجزاء

مصر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦

يوسف نحاس

تمهيد

مصر مدينة للنيل بثروتها وحياتها : حقيقة أفرغها أبو التاريخ (هيرودوتس) منذ أربعة وعشرين قرناً في قالب بديع بقوله « مصر هبة من النيل » . اذا فاض ذلك النهر فأرواها اكتست أرضها سندساً أخضر وان غاض فأظمأ تحولت بغتة الى صحراء مجدبة ، فكان القحط والجوع للفلاح المسكين الذي يرزح تحت أثقال الديون وشلت الحركة الاقتصادية في البلاد شللاً مفاجئاً . هذه الأزمات التى تطرأ على أثر كل فيضان ضعيف — ومن فضل الله ان الفيضان الضعيف لا يأتي الا نادراً — تزداد خطورتها لانها تصيب البلاد في مبعث حياتها أي في زراعتها

اليست مصر بلاداً زراعية محضة ولا شأن فيها للصناعة الا ما كان من انتاج المهن الصغيرة ؟ وهذا بلا التفات الى بعض الصناعات الزراعية كمحالج الاقطان ومعامل السكر ومضارب الارز ومعاصر الزيوت ، فانها لا تخرج مصر من حكم ان اكبر صناعة للمصريين هي زراعتهم

فرفاهة البلاد مترتبة أولاً على حالة النيل وعلى الادارة التي تستطيع بالاشغال العمومية النافعة والتدابير الحكيمة أن تستخدم هذا النهر العظيم وتوجهه في مرافقها . وان شأن الادارة في هذا الباب هو في المكان الأول من الاهمية : اذ النيل ملك للحكومة فى كل تفاريعه ، وكل الترع والجداول التي تستمد ماءها منه لايقع منها شيء في ملكية أحد من الافراد على عكس ماهو جار في فرنسا مثلاً من تملك الافراد للترع التي لا تصلح للملاحة

فالحكومة هي المسيطر الأعلى على المياه ، وهي التي تتولى تصريفها واستعمالها تحرم أحياناً زرع أصناف معينة أو تحظر الري في مواقيت معينة تبعاً لنظام يعرف بنظام المناوبات ، تضعه وزارة الاشغال العمومية في كل سنة . وعلى هذا فالادارة قابضة بيدها القوية على أعظم مرافق الفلاحين فتستطيع باستبدادها إن هي تحيزت في توزيع المياه أن تجحف بفريق من الأهلين لمصلحة الفريق الآخر . لذلك قال نابليون الاول « لا يوجد بلد في العالم للادارة فيه مالها في مصر من السلطان على الثروة العامة . فاذا كانت الادارة حسنة ، والترع وافية بالحاجه ، مطهرة ، مصونة كما يجب ، وقوانين الري نافذة بعدل شمل الري كل المناطق . أما اذا كانت الادارة سيئة أو فاسدة أو ضعيفة أصبحت الترع مسدودة بالطمي ، والجسور غير معتنى بها ، وقوانين الري غير نافذة ، ونظم المناوبات مختلة بسبب الفوضى أو بسبب معارضة المصالح الفردية شخصية كانت أم محلية »

ومن جهة أخرى فان أهمية الزراعة في حياة مصر الاقتصادية تبدي لنا بحكم الضرورة أهمية الفلاح الذي يقوم على الارض ويستغلها ، فهو الذي يعطي تلك الحياة الاقتصادية كل نشاطها حتى ليُعَدُّ هو والنيل كلاهما الدعامتين اللتين ترتكز عليهما الثروة العامة . قال مسيو الفريد ميرَزج في كتابه (والي مصر والفلاح طبعة باريس سنة ١٨٦٩) « لولا الفلاح لماتت مصر حتماً إذ النيل والفلاح عاملان يكمل أحدهما الآخر وبهما معاً قامت الثروة المصرية الى هذا اليوم »

ويجدر بنا أن نضيف الى ماتقدم لتبيين كل الاهمية التي للفلاح باعتباره

منتجاً انه لايوجد زارع آخر يحل محله ويحمل عبئه « وهذا الفلاح على اختلاف منشئه هو الوحيد الذي يستطيع زرع الارض بمصر ، وهو الذي يقف عارياً تحت الشمس المحرقة بجانب شادوفه يرفع به الماء كما كان يفعل اجداده معاصرو سيدنا ابراهيم » (كتاب ميرج)

رأينا من المفيد ان ندرس الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذا الذي ينتج الخيرات بلا كلال مع بقائه فقيراً معدماً . ومن أجل استكمال هذا البحث يتعين ان نلقي على الشأن الذي كان له منذ اخريات ايام المماليك الى هذا الوقت نظراً اجماليا يجمع الى ماله من الفائدة بذاته فائدة أخرى هي ان تبين كيف ترتب على تمادي الظلم سنين طوالا ان تعود الفلاح معاناة عيشة البؤس ، وكيف هونت عليه تلك الحالة تعاسته الحاضرة التي لا تقاس اليها تعاسة أي زارع فى اوربا فاستعذب عذاب اليوم ازاء ما كان آباؤه يعانون من الشقاء قبلاً .وقد شرح اتيين دي لابويسي بكتابه (خطاب في العبودية الخيارية) كيف يتأتى ان أمة تتحمل الذلة والمسكنة دهراً مديداً لأن الاجيال العتيدة لم تألف الا حالة آبائها على علاتها فتنتهي بها العادة الى اعتبارها حالة طبيعية .ولقدقرر هذا المؤلف الفيلسوف ان الاستبداد يلين صلابة النفوس وينتزع منها العزيمة التي تثيرها عليه . وهذا هو سر استكانة الفلاح وصبره على كل المكاره والمظالم الماضية. وذلك ايضاً هو سر التواكل والمكر وعدم التبصر مما ظنه بعض المؤلفين غريزياً فيه مع انه ليس في الواقع ونفس الأمر الا نتيجة ذلك الاستبداد الذي عاناه آماداً

قال مسيو ميرج في كتابه السالف الذكر « انه ليس فيمن تظل سماء مصر مخلوق اجدر بالعطف وأخلق بالرفق من الفلاح ، فانه طيب السريرة وديع وذكي ، كما انه منتج لا يألو عن الجهد في الانتاج مع انه ينوء بجمهور من المرتزقة الطفيليين الذين يعيشون من كدحه ، ولم يدر في خلده الى الآن ان يلقي هذا العبء الثقيل عن كتفه . الفلاح هو الزارع في أجمع معاني الكلمة وهو الانسان الفطري كل الفطري يجمع الى الصفات الحسنة التي غرستها فيه الطبيعة عيوباً ونقائص تولدت من الحطة التي عاش فيها زمناً طويلاً . انه مضغوط عليه ، مستغل ، مفترس ، فهو يدفع عن نفسه بما في وسعه لاجئاً الى ضروب المكر والخداع »

فمدار بحثنا في الجزء الاول من هذا الكتاب سيتناول حالة مصر والفلاح في أواخر حكم المماليك ، وسنرى فيه ما فعلته الفوضى التي كانت ضاربة اطنابها بسبب الاستبداد وإهمال المرافق الجلى التي هي حياة الشعوب ومصدر سعادتها ، لان تلك الفوضى طوحت بالبلاد في وهدة البوار والشقاء .

بعد ان اباد محمد علي دولة المماليك واخذ بيده ازمّة الحكم افرغ مالديه من جهد ، وسخر كل ما عنده من عبقرية ، لبعث مصر الى الحياة الاقتصادية . فمن مطالب هذا الكتاب ان نبين كيف انه مع تولي هذا المجدد العظيم ، وما حدث من الاعمال العمومية الجليلة ، وما تم من التحسين في اساليب الزراعة ، قد تيسر للفلاح ان يواجه مستقبله بعين التفاؤل وان يجتلي فجر نهضته ورفاهته . فلم يبق على الذين

خلفوا محمداً علياً الأأن يقتفوا آثاره بعد أن مهد لهم السبل وذلل الصعوبات ليوطدوا دعائم النجاح في البلاد على أسس ثابتة . غير أن أحد أولئك الأمراء تنكب الطريق : وهو عباس الاول. ثم خلفه سعيد باشا فسار على الدرب بعزيمة ماضية، وصرف حياته مشتغلا لسعادة شعبه . أما عهد اسمعيل باشا الذي كان بدؤه جميلاً مبشراً بالخير فما لبث أن نكب بالعوامل التى أفضت إلى تدخل السلطة الأجنبية . وكان الفلاح أشقى من تحمل نتائج ارتباك المالية وسرف الحكومة . فلما خلف توفيق باشا أباه وكان عاقلا رزيناً أخذت الديار تتنسم نسمات السلام والراحة . غير أن الحركة العرابية جاءت على الأثر ، فجلبت الاحتلال العسكري البريطاني ، وهنا ينتهى الجزء الأول من كتابنا : اذ أن هذا الوقت هو الوقت هو الذي بدأ فيه دخول الفلاح في العهد الجديد من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية . وعلى هذا العهد سيدور بحثنا في الجزء الثاني ، وفيه سنقف على شؤن الفلاح في معيشته الخصوصية ونرى ما اذا كان حائزاً للصفات الأسرية والاجتماعية التي هي الشرط الأساسي لرقي الأمم . فقد أشكل الأمر على أناس وغرتهم الظواهر ، فظنوا أن نفس الفلاح عارية من تلك الصفات ، فحكموا عليه بالانحطاط الخالد ، وهذا على ما سنبينه ، خطأ كبير يوجب الأسف. فإن الفلاح صالح بالفطرة للرقي . ولكن يجب أن يعان على الخروج من تلك الحالة الاستعبادية التى عاش فيها أدهاراً .على أنه مع ما قطعته مصر من مراحل التقدم في الأزمنة الأخيرة لم تزل حالة الفلاح تعسة ، وسنتكلم على هذا التناقض الجارح الأليم . ومما سينساق اليه بحثنا النظر الى الفلاح ذي

الملك الصغير ، نشهد استغلال المرابين اياه ونوضح أيضاً ما بذلته الحكومة من الجهد لإنقاذه ، ونفصل ما نرتئيه من وجوه الاصلاح العاجل لشؤونه

بعد ذلك ننتقل الى الفلاح عاملا زراعياً ونطالع ما يقع بينه وبين أصحاب الارض من المعاقدات التي لا يكون له منها بلا استثناء الا قسمة ضيزى لا تتناسب مع حاجاته ولا سيما في مقابلة العمل الذي يطلب منه

وسنبين أيضاً أمر الفلاح من جهة اشتغاله بأعمال المنافع العامة . فهنا نلتفت ابتداء الى ما كان من تسخيره في القرون الاولى حتى اليوم ، ذلك التسخير الذي حلت محله طريقة المقاولات بحيث أن الفلاح أصبح يؤجر على عمله ولكن الاجر الذي يصيبه في هذا النوع من العمل ، كالذي يصيبه من الزراعة ، غير متكافيء مع الجهد الذى يبذله

وختاماً سننظر الى الفلاح تجاه القضاء ونرى مغتبطين أن الشارع والقاضي في كثير من الامر قد اتفقا على حماية هذا المخلوق الضعيف الجاهل المستباح على الدوام

مثل هذا الموضوع المتشعب الاطراف يتطلب علماً واسعاً لا ندعيه فعسى القارىء أن يسبل ذيل العفو على ما يقع من تقصيرنا في عمل ابتدائي هو باكورة الشباب ، نستشفع له لدى أهل الذكر وأولى الالباب ، بحسن النية ونبل الامنية

القسم الاول

الفصل الاول

الفلاح في آخر عهد المماليك

اذا تقرر ان سعادة مصر وأهليها مرتبطة بالحكومة التي تسوسهم تقرر بالنتيجة ان تسلط المماليك كان عهد بوار وبؤس شديد . قال مسيو لوكروا في كتابه (احمد الجزار) ما نصه « وُجد ٢٤ أو ٢٥ الف مملوك يحكمون مصر وقتئذ، وكان أولئك الفرسان المتحكمون لفيفاً من العبيد تختلف رتبهم والقابهم بين البكوات وعامة الجند ولا يختلفون في كونهم كلهم مماليك خارجين من سوق النخاسة . يؤلفون بيئة خاصة لاشبيه لها في التاريخ بلا مراء . تتباين عن البيئات الاخر بانها لا وطن لها ولا أسرة ولا تقيم شعائر دين ما ، وان انتمت ظاهراً الى الاسلام . كل علمها منحصر في ركوب الخيل وتقليب الاسنة . عيشتها عيشة انتباذ لكل قانون أو نظام أو عرف. كان النخاسون يجلبونهم من بلاد القرس وملدافيا والافلاخ والقوقاس واليونان ويجلبون معهم أطفالا يسرقون أو يشترون بثمن بخس من آبائهم البائسين . هؤلاء الاطفال والسواد الاعظم منهم مسيحيو الاصل ، كانوا يساقون الى مستودعات بالاسكندرية ومصر يعني فيها عمال بغسلهم وتزيينهم وتهيئتهم للبيع بعد تعليمهم قواعد الدين الاسلامي . وجدير بالذكر في أمرهم

ان النخاسين كانو يختارونهم صباح الوجوه، متمتعي الخلق شداد البنية، ظاهرى الفطنة صالحين للفروسية والتسلط . فمن أسواق النخاسة يخرجون الى منازل البكوات فيصبحون حشمهم وجنودهم وأحياناً ورثتهم

هذه العيشة الغريبة كانت تجعل المماليك خلائق خارجة عن المألوف ، مسلمة بحكم الضرورة ، ليس لها يقين بدين ولا تعتاض عن الدين بمبادىء فلسفة ما . ومن أجل أنها ربيت بعيداً عن ذويها بين الجيوش وعتادها لم يكن لها شعور الا شعور الانحياز العسكرى ، وكانوا لا يخالطون غيرهم من الناس ولا يعبأون بمصر الا لسلبها وارهاقها

الثورة كانت حالة عادية من حالاتهم، ولا بدع ، فان ذلك الشمل المجموع عرضاً من اشتات الأمم، الغريب عن البلد الذى توطنه ، المنغمس في حمأة شهواته ، المتهتك منذ الطفولة ، كانت به ظمأة لا تروى الى الطلاقة والفوضى ولم تكن ايامهم الا معارك متصلة ، ومذابح ومناحر فيما بينهم لا تنقطع اما لتخاطف السلطة أو لتخاطف الجوارى الحسان . فالمعركة تلي المعركة وحملة الفرسان تعقب الحملة ، حتى كان يخيل الى الناظر من بعيد ان حكومة مصر ميدان برجاس »

وهذه صورة اخرى لتلك الفئة صورها (فولناى) الذي زار مصر في سنة ١٧٨٥ قال « ليس معظم المماليك وهم من مواليد الديانة الاغريقية، يختتنون وقت شرائهم ، الا ملحدين لا عقيدة لهم ولا يقين حتى في نظر الاتراك. هم غرباء بعضهم عن بعض . لا تصلهم رحم كما تصل سائر الخلق. لا اقارب لهم ولا ولد . لم يحسن اليهم الماضي فلم يقدموا عملاً صالحاً بين يدي المستقبل

الجهل غالب عليهم ، والخرافات مالكة عقولهم بحكم التربية . القتل يردهم وحشيين والصخب والهياج يدفعهم الى الثورة . عندهم ما عندهم من المكر السيء بسبب الائتمار الخفي . لا يأتفون من كتمان ما بهم ، فهم في هذا جبناء . يرتكبون انواع المفاسد والمفاسق . تلك هي الفئة التي تقبض على ازمة الامر في مصر الآن »

ولما كان كل همهم منصرفاً الى الاثراء غير عابئين بالثروة العامة ، لم يكن ليخطر على بالهم الشروع في الاعمال النافعة للجمهور ، ومن ثم كان ما يزرع على ضفتي النيل يكفي كل الكفاية لملء اهرائهم وجيوبهم ، وكانوا يرون من العبث استخراج الخير من الاقاليم البعيدة عن مجرى النيل . كتب (لينان دي بلفون باشا) معززاً قولنا هذا « لم يعرف أمر واحد يثبت ان ترعاً للري الصيفي أنشئت قبل محمد علي في المناطق النائية عن النيل » أضف الى ذلك ان الارتباك والفوضى في الادارة كانا حائلين حصينين دون احداث الاعمال النافعة . فان كل إقليم كان تحت شياخة زعيم من المماليك ، وعلى رأس كل قرية قائم مقام يستخدم لاحتفار الترع وإقامة الجسور لفائدة الأطيان التي كان يستأثر بريعها ، فلا يهتم البتة بما اذا كانت تلك الأعمال تفيد أو تضر القرى المجاورة ، ومن ذلك كانت تثور الخصومات التي تفضي الى معارك بالسلاح لأجل إرواء أرض قرية أو تصريف مياهها (اقرأ مذكرات لينان باشا)

هذا ما كان من شأن المماليك إزاء الاعمال العامة النافعة ، فلننظر الآن في كيف كانوا يعاملون الفلاح

مصر يومئذ كانت اشبه باقطاعات النبلاء في القرون الوسطى ، وكان

الفلاحون اتعس حالاً بما لا يقاس من « أحلاس الارض [١] » في القرون الوسطى ، بل من الارقاء المستعبدين في القرون الاولى

على ان الرقيق فيما نعلم من نظام الاسرة قديماً كان يراعى إما إنسانيةً او توخياً لمصلحة ، او حذراً وخشية . كان لسيده نفع ظاهر في تلك المراعاة باعتباره من متاعه الصناعي وباعتداده رأس مال لا ينبغي ان يدركه التلف ، بل يتعين ان ينتفع به نهاية المستطاع . وفي « سياسة » ارسطاطاليس تشبيه جلي للرقيق بالاداة من ادوات الانتاج ، ورأيه ان المهنة البيتية كسائر المهن تحتاج الى آلات ، منها الجامد ، ومنها الحي ، والآلات الحية هي البهائم والعبيد . ويلاحظ ارسطاطاليس ان الرقيق هو خير الآلات لانه ذكي وقادر على التكامل . واليك ما قاله في الصفحة الرابعة من الفصل الثاني من الكتاب الأول ترجمة (تيرو) الى الفرنسويه « اذا كان لا بد لمختلف الصناعات من أدوات خاصة يتم بها صنعها فان علم الاقتصاد البيتي لا يستغنى هو ايضاً عن أدوات خاصة . ومن تلك الادوات ما هو جامد ومنها ما هو حي . مثال ذلك : ان السكان للنوتي هو الاداة الجامدة ، والملاح الذي يقوم على مؤخر السفينة هو الاداة الحية ، اذ أن العامل في المهن معدود من الآلات ، كذلك حق الملكية هو أداة ضرورية للحياة . والثروة هي اجتماع ادوات متعددة . والرقيق هو الملك الحي . سوى أن العامل هو باعتباره آلة مقدم على غيره »

وسواء من قبيل الانتفاع ، أم من قبيل الشفقة ، فقد أجمع فلاسفة القدم على الايصاء بالعدل والرأفة والكرم نحو الارقاء وبالنصفة في توزيع حصصهم

---

(١) استعملنا هذا التعبير لترجمة لفظة "serf,"

من جنى أعمالهم حضاً لهم بذلك على مزيد الانتاج . قال « كسينوفون » إن أمل الرقيق في هذا التوزيع العادل هو المحرك الوحيد لنشاطه في العمل ، أما الاكراه فانه غير مجد بل خطر . والآلهة تلعن السادة (١) الذين يجترحونه. وقد نصح « سينيك » ، للسادة ، في كتاب حكيم ، بإنصاف أرقائهم ، ومعاملتهم بالحسنى على أن السادة كانوا بالبداهة يفهمون هذا الغرض ويندفعون اليه بعامل الخوف إندفاعهم بعامل الاستفادة . فان أعجز الارقاء أن ينتصفوا بطريق القانون لم يعجزهم الانتصاف بطريق البطش ، وتاريخ الاغريق والرومان مملوء بوقائع ثوراتهم الدموية

أما الفلاح في عهد المماليك فلم يلجأ إلى وسائل العنف لتلطيف حاله التاعسة ، وما كان له أن يرجو تلطيفها من طريق القانون. فان اخلاده بطبعه الى السكينة ، وجلده الذي لا ينفد ، وتحمله العجيب كان يعينه على احتمال أشد المكاره . وغني عن البيان أنه كان خليقاً بأن يغبط - وهو رجل حر - أولئك الارقاء في الأزمنة الأولى ، اليست الحرية سخرية مفظعة اذا لم تخول صاحبها سوى حق التألم والتضور ؟

كان الرقيق وان لم يمنحه الشرع حق التملك باعتبار انه هو نفسه متاع في حوزة سيده ، يستطيع بحكم التقاليد التي أدخلها العرف منذ البداءة إحراز مال ، وله حق التمتع التام بهذا المال ، وان يتجر به ، وان ينميه بما يدخره ، وربما وجد ضمن ماله أرقاء آخرون من الذين أطلق عليهم اسم

---

(١) استعملنا هذه الكلمة لترجمة *Seigneurs*، التي كانوا يطلقونها على الاشراف في القرون الاولى وفي القرون الوسطى

« فيكاريي ». نعم ان السيد يبقي قانوناً صاحب الحق الاوحد في مال عبده، وله ان يسترده منه حين يشاء . غير ان ذلك كان نادر الوقوع، فاذا حرر الرقيق اعتبر أن السيد قد وهب له ما يملك ، اللهم الا اذا ارتجعه منه بالتعيين (راجع مؤلف اوجين بتي في القانون الروماني طبعة سنة ١٨٩٢ ص ٦٤)

أما الفلاح الذي كان له الحق في تملك المال والعبيد فكان يضرب حتى يؤدي آخر درهم من كسبه الى سادته الشرهين . ومما يذكر فوق ذلك ان المشرع كان يتدخل بين السيد ورقيقه ليضع حداً للقسوة وسوء التصرف في السلطة. ففي رومة مثلاً : شرع القياصرة قلوديوس، وهدريان، وانطونين التقيّ في اقرار هذه السنّة، وبمقتضاها كان السيد الذي يقتل عبده يجازى جزاء القاتل ، وكان للقاضي أن يجبر السيد على تحرير عبده اذا تمادى في القسوة عليه (راجع مؤلف اوجين بتي السالف الذكر) وبالبداهة ما كان المماليك الذين أرهقوا الفلاح جد الارهاق ان يعاقبوا انفسهم بوضع قوانين مماثلة للقوانين الرومانية

ولا ننسَ أخيراً أن اولئك الزعماء البطاشين حكموا مصر في زمن انتشرت فيه مبادىء الاستقلال في كل مكان ، وصارت الحرية لجميع الأمم المتمدينة حقاً مقدساً غير متزعزع . أما الاستعباد الذي كان أساس الحالة الاجتماعية في القدم فقد كان معدوداً فيها أمراً طبيعياً ، وكان الفلاسفة أنفسهم يجهدون قرائحهم في تسويغه

فلننتقل الى المقارنة بين الفلاح في عهد المماليك وبين الزارع في القرون الوسطى ، وهي مقارنة يسهلها فرط التشابه بين الانظمة الاقطاعية

في الغرب وبين أمثالها بمصر في العهد الذي نبحث فيه الآن

ان النظام الاقطاعي الذي وصفه مسيو « اسمان » في مؤلفه (تاريخ القانون الفرنسوي ص ١٧٥) بأنه أحد النماذج العامة التي تتجه المجتمعات الانسانية بداهة الى التشكل بشكلها في بيئات معينة قد وجد في مصر ايام المماليك ونمافيها بلا عائق بفضل ذلك المبدأ الذي يرجع الى اقدم تاريخ في هذه البلاد ، وهو ان ملكية الاراضي لولي الأمر . قال (برتلمي سنتيلير) ان هذا المبدأ يرجع الى يوسف بن يعقوب ، أى الى الفي سنة ونيف قبل الميلاد ، واستمر على توالى القرون الى ان جاء الاسلام فوجده علماؤه منطبقاً على التعاليم القرآنية فأقروه ، كما أقره بعدهم المماليك وما كان أخلقهم بذلك — محتفظين لولي الأمر ، أي السلطان ، بملكية الارض كما كانت في القرون الوسطى لولى أمر المملكة ، وبهذا الاعتبار كان السلطان يجبي الضرائب العقارية باسم الميري . قال مسيو « مريو » في كتابه (مصر الحديثه سنة ١٨٤٠ — ١٨٥٧) ان الميري من محدثات السلطان سليم

وكان يلي السلطان في هذا الترتيب الاقطاعي « الباشا » الذي يقوم مقامه ، ويحكم ولاية مصر . ثم يأتي الملتزمون وهم ملاك الارض الذين كانوا يقتنونها بالطريقة الآتية : يطرح الباشا في المزايدة العلنية القرى المصرية ، فمن دفع فيها أعلى عطاء رست عليه وكان هو الملتزم . فيتسلم من الحكومة وثيقة تدعى « تقسيطاً » تثبت التزامه وتتضمن الأمر الصادر الى زعماء القرى وسكانها باطاعة الملتزم ، ودفع الاتاوة اليه . وبهذه الوثيقة كان الملتزم حالاً محل الحكومة ، ينفذ في الاهلين الذين اصبحوا أرقاء له في خدمة الارض

جميع حقوق السيادة العليا . وكان للمتزم بادئ ذي بدء كما للسادة في القرون الوسطى أرض تدعى « الاوسيه » هي ملك حر مطلق له ، يزرعها لحسابه ويستعمل في زرعها الفلاحين بطريق السخرة ، وفي جنب تلك الاوسية الاراضي التي يعطي المتزم حق الانتفاع بها للفلاحين . ولهم ان يهبوا أو يبيعوا هذا الحق . لان المتزم يظل المالك الفعلي لتلك الأراضي مادام له الحق في تصعيد ضريبتها أو تخفيضها ، وما دام قادراً على منحها أو بيعها لملتزمين آخرين ، وانها تصبح بعده ملكاً لاولاده ، وانه مخول ضمها الى اعيانه الخاصة اذا مات الفلاح الواضع اليد عليها بلا وارث ، خلافاً للحال في سائر مملوكات الفلاح كبيته ومنقوله وما شيته : فهذه اذا مات عنها بلا وارث آلت الى بيت المال لا الى المتزم (راجع كتاب ميكيلانج لانكريت واسمه مذكرات في طريقة وضع الضرائب العقارية وادارة الاقاليم بمصر في آخر عهد المماليك)

والمتزم ايضاً استرداد الاطيان من الفلاح اذا عجز عن زرعها ، وخشي الا يقدر على سداد اتاوتها . على انه حر في زرع الاصناف التي يتخيرها بشرط ان يوفي تلك الاتاوة . ولنضف الى ما تقدم اظهاراً لما اتصف به ذلك النظام من الصفة الاقطاعية ان أولاد المتزمين لا يرثون أباهم الا بعد حصولهم على موافقة « الباشا » اذ الاصل في الالتزام انه عمري ، والموافقة تؤخذ باداء رسم معلوم كان الاتراك يعدونه بدلاً من ثمن الارض ، ولولاه لعادت تلك الارض الى بيت المال . وهذا النظام يماثله في القرون الوسطى ما يسمى « باليد المرفوعة » *Mainmorte* بيد ان بعض المماليك كان يرخص للمتزمين بموجب أوامر علية في وقف التزامهم على ذريتهم وعلى وجوه من البر

لقاء مبلغ يدفعونه مواز ، للضريبة في بضع سنوات (راجع في مجموعة جلاد تقرير بطرس باشا غالي أحد اعضاء لجنة التحقيق الخاص بالضرائب العقارية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٨٠)

أما وقد صورنا تلك الحالة في صورتها الاجمالية الآنفة فلنقارن بين الفلاح وحلس الارض في القرون الوسطي . كان حلس الارض يؤدي لسيده ثلاث ضرائب ، منها اثنتان نقديتان: ومنها: ثالثة هي السخرة. تلك الضرائب الثلاث عينت في الاصل تعييناً استبدادياً ثم نظمت قبل ان يطول بها الامد إما بحكم العادة أو بمعاقدات بين السيد وحلس الارض ، أو باشتراك سنوي مالي يؤديه هذا لسيده بدلا من السخرة . ولكن الفلاح كان مطالباً - ولا مبالغة فيما نقول - باتاوات تستنفذ كل ما يستغله أو تزيد . فيدفع أولاً المال الحر ، وهو الضريبة المفروضة على العين ، وذلك المال يقدره الملتزم بمحض ارادته ، ثم يقسمه الى قسمين ، أصغرهما تؤدى به جزية السلطان المسماة بالميري التي انشأها السلطان سليم ، واكبرهما يختص به الملتزم تحت اسم « الفائظ » في نظير ما بذله ثمناً للالتزام . والملتزم فوق ذلك بمقتضى عقد الالتزام نفسه مبلغ تعويضي يسد مسد المبالغ التي يتعذر عليه جبايتها اذ كان مجبراً على دفع جميع الضريبة المترتبة على القرية مقدماً الى خزانة الحكومة وله أن يحصلها في ما بعد غانماً أو غارماً . فحاله من هذا القبيل كحال المستأجرين العموميين (١) الذين كانوا يشترون بالمزايدة حق تحصيل الضرائب وسائر الايرادات التي يطرحها الملك للالتزام في فرنسا وغيرها

---

(1) *Fermiers généraux*

وعلى الفلاح أيضاً أن يؤدي ضريبة « المضاف » و « البرائي » وما البراني في الاصل الا هدية اختيارية تحولت شيئاً فشيئاً الى أتاوة اجبارية كما تحولت طريقة الهبة الى ضرائب فيما يستقرى من تقاليد الجرمانيين الذين أخذ عنهم ملوك فرنسا الاولون هذه العادة بحيث اصبحت في عهد الكارولنجيين فرضاً اجبارياً على عظماء المملكة وعلى الاديرة

على أن هذه الضرائب التي كانت تستغرق معظم ريع الارض لم تكن كل ما يؤديه الفلاح . ولا حاجة بنا الى تعداد الاتاوات التي كانت مرتبة عليه بالضبط ، وحسبنا القول ان مسيو لانكرت أحصى منها سبع عشرة ، مكتفين بذكر مالا يستقصى من استباحات قومندانية الاقاليم الذين كانوا يصادرون للجيش كل ما يجدونه ، بحجة تغذية العساكر ، ويتقاضون الفلاح منحاً ورسوماً تبتدعها قرائحهم بتفنن غريب . غير أن اشد تلك الاتاوات هولاً هي التي كان الفلاح يؤديها صاغراً لبدو الصحراء ، فان هؤلاء الغزاة كانوا يتحينون كل فرصة سانحة فيهبطون من حدود الفلاة ممتطين خيلهم ، ويقتحمون القرى اقتحام ارجال الجراد ، فينهبون الحصاد ويسلبون ما تصل اليه أيديهم ويستاقون السائمة ، ويجبون الوزائع ، ويبيعون حمايتهم على الراغبين في شرائها من الفلاحين . قال مسيو أدمون لوكروا في كتابه أحمد الجزار « كانت مصر مأهولة كما هي الآن بالاقباط والعرب والترك واليهود والأرمن وبادية الصحراء أولئك الفرسان الرحل الذين كانوا يغزون القرى المنعزلة ويضربون خيامهم في التخوم »

ولم تهتم قط حكومة المماليك بتأمين الاهلين من غزوات أولئك

الطارئين حتى ليتساءل المرء بأي حقّ تتقاضى حكومة أفدح الضرائب من أمتها وهي عاجزة حتى عن ضمان الامن لها. ومهما يكن من اختلاف الرأي في الضريبة : أعدت بدل ضمان يدفع الى الحكومة أشبه بالذى يدفع الى شركات التأمين، أم عدت ثمناً للمزايا التي ينالها الفرد من المجتمع وجعلا يؤديه كل النماساً للحماية التي يمنحه إياها النظام الاجتماعي كما قالت بذلك الجمعية التأسيسية في فرنسا أيام ثورتها الكبرى، أم عدت كما يعتبرها ساى وسمث وريكاردو الحصة المرتبة على كل واحد من نفقات المصالح العامة، فجلّي جلاء البداهة بحكم أيّ من هذه المبادىء ان الفلاح ما كان ليطالب بأية ضريبة مما كان يرهق به

أما السخرة فوجدت على أقبح أشكالها وكان الفلاح يومئذ كما كان أيام تشييد الاهرام لا يفلت من سخرة الا الى سخرة ، فآناً تناط به تقوية الجسور وتطهير الترع واحتفارها الى ما يماثل هذه الاعمال التى اختص بها منذ الازل، وآناً يحرث الارض الأوسية التى يستغلها الملتزم لحسابه ويخدم ذلك السيد الثقيل المطالب في كل ساعة من ساعات ليله ونهاره.

هذا موجز ما كانت عليه حالة الفلاح أيام المماليك . ونتيجة ذلك الاستبداد العقيم ما عتمت ان ظهرت فهجمت الفاقة على القرى يجيشها الجرار من الامراض المتنوعة تحصد الأهلين حصداً ، ومن جهة أخرى فان تلك المظالم قد أذلت نفس الفلاح وقتلت فيها أدنى الشعور بالكرامة. ففي كل مكان بوار ودمار وقلة نسل وضعف حرث وشعب نزل الى اقصى دركات الانحطاط والجهل ، وفوضى في الادارة والقضاء والمالية وسائر الفروع

هذا محصّلُ ما ترك عليه البلاد حكم المماليك . وقد تسلمها محمد علي من من أيديهم وهي على ما رأيت . والمؤرخون مجمعون على أن ذلك العهد كان أشقى عهد مرّ بمصر في تاريخها الحديث. فلنلتفت الآن الى ما قام به محمد علي وخلفاؤه من إقالة عثرة البلاد ، واصلاح شؤون فلاحيها

الفصل الثاني

حالة الفلاح في عهد محمد علي باشا

قال اسماعيل باشا مخاطباً نواب الامة في سنة ١٨٦٧ : « ان جدي محمداً علياً قضى على الاضطراب في مصر ، واعاد الامن الى ربوعها ، ووضع أنظمة تضمن لها مستقبلا سعيداً » وليس بخاف ما بذله ذلك الامير العظيم من الجهود التي لا تقل عن جهود بطرس الاكبر في انهاض الامة من وهدتها ، وبعث البلاد التي اتخذها موطنا من موتها بمنحها نظاماً حكيما فيه كل قابلية التقدم . ولا يسعنا تقفي خطاه في المجال الذي ابلى فيه بلاء المجدد الهمام ، فنكتفي بان نقول : أنه قد أصاب إذ اعتقد أنه لا يمكن ترقية القطر الا اذا بدىء بتحسين زراعته ، واغناء أهله ، ونشر اسباب الحضارة بينهم . من أجل هذا تراه قد خص الزراعة باولى عناياته ، وأمضى عزائمه . وكانت باكورة أعماله الغاء الالتزام لشدة حيلولته دون التقدم الزراعي ، وهدم جميع الاساليب التي كان الملتزمون يستعملونها في عهد المماليك لاستغلال الارض . على انه ترك لملتزمي الوجه البحري والجيزة أراضي الاوسية تركا عمريا ، وأعفاهم من الضريبة ، ومنحهم دخلا سنويا مدة حياتهم تعويضاً لهم عن الاتاوات التي كانو يجبونها من الفلاحين . أما ملتزمو الوجه القبلي الذين كانوا قد ثاروا عليه وحملوا السلاح في وجهه فقد نزع منهم أراضي الاوسية ، ولم يعطهم بدلا (راجع تقرير بطرس باشا السابق ذكره)

وإلى محمد علي يرجع الفضل في إعادة الاشغال العمومية التي كانت قد وقفت ردحاً طويلا من الزمن بجهل المماليك واستبدادهم ، فقد استعان بنخبة من المهندسين والعلماء الاوربيين تخير جلبهم من فرنسا وشرع يعمل بعزم ثابت . واليك ما قاله لينان دي بلفون باشا أحد الذين عاونوه منذ الساعة الاولي بذكاء ظاهر ونشاط عظيم : « لما تولى محمد علي باشا في بداية هذا القرن واراد أن يصلح شؤون الولاية التي دخلت في حكمه تبين الفوائد الكبرى التي تجنى من الاشغال العمومية لزيادة مياه الري ، وتنظيمها ، فبدأ باحتفار ترع كثيرة ، وأنشأ جسوراً وطرقاً في أرجاء البلاد ، وخصوصاً في الصعيد الذي عني فيه بكر أنجاله ابراهيم باشا باتمام الجزء الأكبر منها ، بعد أن طهر هذا الجزء من الاشقياء الذين كانوا يعيثون فيه فساداً .

« وفي عهد محمد علي باشا ، حوالى سنة ١٨١٦ ، بدىء بانشاء الفروع العظمى للنيل ، وتقوية جسوره ، وعملت كل هذه الاعمال بطريقة السخرة السهلة الاجبارية ، اذ كانت فائدتها تعم الجميع ، فكانت تتم بسرعة مدهشة وقد بلغت هذه الاعمال العمومية في سنة واحدة خمسين مليون متر مكعب ردماً هذا بصرف النظر عما أجراه منها كل فرد وكل قرية بالانفراد »

ولتتبين أهمية ما قام به محمد علي ، يجب أن نذكر أن إرواء مصر كان جارياً بالطريقة التاريخية التي ترجع الى عهد مينا ، وهي طريقة ري الحياض التي لا يتسني بها الا ارواء الأراضي المحاذية للنيل ، وترك سائر الاطيان بائرة . وهذه الأراضى المجاورة للنيل كانت في مصر العليا مقسمة الى مربعات مختلفة الحجوم بواسطة جسور على محاذاة النيل تجعل منسوب المياه

بين حوض وآخر لا يزيد فرقه على متر واحد، وكانت هذه الحياض متصلا بعضها ببعض يبدأ بملئها من الجنوب بواسطة ترعة تعرف بترعة الايصال وفي نهاية كل سلسلة من هذه الحياض حوض أوسع منها منفتح نحو النيل يستخدم لصرف المياه، وكانت تلك المياه تبقى في الحياض نحو شهرين ونصف شهر، أي من أوائل أغسطس الى أواخر اكتوبر، فتجلب للارض المواد المخصبة التي تكون زراعة السنة قد استنفدتها

هذه الطريقة البسيطة جداً، والتي لا تزال الى الآن مستعملة في الوجه القبلي يتعذر اجراؤها الا في زمن الفيضان، أي في إبان الصيف، فلا يتسنى معها الا زرع الأصناف الشتوية التي ليست بأكثر الأصناف مورداً لمصر، وهذا على شرط أن يكون الفيضان وافياً. فقبل الاصلاح الذي أحدثه محمد علي كان ثلث الارض يبقى بائراً في السنوات التي يشح فيها الفيضان (١) فالفضل كل الفضل عائد الى محمد علي، والى النخبة العظام من المهندسين الذين استعان بهم، كلينان، وموجيل، وغيرهما في وضع الخطط الشاملة لري الدلتا، وهم الذين بصنيعهم قد ضمنوا لمصر الخصب، وللفلاح الثراء. ولا حاجة بنا الى تعديد جميع الاعمال التي عملت في هذا الباب، غير اننا نذكر منها اعادة بناء جسر ابي قير الذي هدمه في سنة ١٧٩٩ الجيش الانجليزي التركي، وجسور حوض قشيشة وطميه وبحر (بلامه)

---

(١) راجع للاستزادة من البيان مقالا وافياً نشر في جريدة الديبا الاسبوعية يوم ٢١ ابريل ١٩١٠ وكذلك بحثاً للكولونيل روس بعنوان « الري والصناعة بمصر » نشر في سكوتش جيوغرافيكال ماجازين في ابريل سنة ١٨٩٣ ومذكرة عن الحياض في الوجه القبلي لمسيو برونت المهندس الفرنسوي أحد مديري السكة الحديدية المصرية قدمها للمعهد المصري في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١

وانشاء قناطر شبين ، ثم القناطر الخيرية التي تعد من اضخم آيات البناء ، وبها ضبط النيل في مصبه لرفع منسوب مياهه أو خفضها تبعاً للحاجة . قال شيلو بك «من سنة ١٨٣٤ الى سنة ١٨٤٠ بلغت أعمال انشاء الترع ١٠٤٣٥٦٦٧ متراً مكعباً ، وأعمال البناء ٢٨١٤١٤٠ متراً مكعباً فحق القول ان محمد علي أبو الرقي الزراعي بفضل ما أنشأه هو نفسه من الاعمال التي عم بها الخصب الارجاء المصرية المترامية الاطراف عن مجرى النيل ، وبفضل الاعمال التي وضع تصميماتها ثم تمت بعد ويقولون : ان محمداً علياً قد فكر أيضاً في انشاء خزان اصوان ، وبحث في وسائله ولم يثنه عن آخراجه الى حيز الوجود الا عواز المال (١) فلننظر الآن الى أي حد تطورت حالة الفلاح في عهد محمد على عما كانت عليه أيام المماليك . ان معظم المؤرخين والمترجمين قد أنصفوا محمد علياً حق الأنصاف مثنين عليه بما هو أهله ، وأن شهادتهم باضافتها الى ما شهد له به أساطين السياسة في البلدان الاخرى ، قد زكت مجد ذلك الامير العظيم . وان كان فريق من الكتاب لا ندري دوافعهم النفسية قد جاروا في حكمهم على محمد على ، نخص بالذكر منهم مسيو هامون الذي المع الى أن الفلاح في عهد محمد على لم يكن أحسن حظاً منه في أيام المماليك ، وأن الفاقة لزمته ، وانه استخدم بلا رحمة في أشق أعمال السخرة ، وأقسى الحروب التى امتلأت بها مدة هذا الوالى . (راجع كتاب مسيو هامون « مصر فى عهد محمد على سنة ١٨٤٥ ») والدوق دار كور الذي اطلع على مؤلف

---

(١) ومن المؤرخين من زعم ان هذا الخاطر بعينه كان قد خطر لاحد الفراعنة سوى ان الاجل لم يمهله حتى يشرع فيه . وروي انه دار في خلد بعض الفراعنة ان يصل البحر الابيض بالبحر الاحمر

مسيو هامون يشاطره رأيه فيه. قال في كتابه « مصر والمصريون » ان محمداً علياً على نقيض ما يظنطن به في باريس من خطب رنانة اذ كان لم يعبأ قط بحرية شعبه ولا برفاهته »

لا جرم ان حالة الفلاح لم تتحسن طفرة في عهد محمد على ، وما كان لها أن تتغير بين عشية وضحاها، لاستحالة ذلك في اعمار الامم التى نزل بها الاستبداد دهراً طويلا الى وهدة من الانحلال افقدتها كل همة. ولكن الذى لاريب فيه هو ان محمداً علياً لم يكن له شغل مدة حياته الا باسعاد مصر ، واقالتها من عثرتها ، وبالتالى اعداد أسباب السعادة والهناء لشعبه . وكان شغفه بالرقى السريع يدفعه الى تحميل الفلاح أعباء ثقيلة من السخرة ، الى تقييد حريته أحياناً بأضطراره الى زرع بعض الاصناف التى يراها أفيد للبلاد وأصلح لترويج تجارتها دون الاصناف الاخرى ، وعذره في ذلك تعجيل النعمة والثراء للفلاح . وكان همه الأكبر ان الاعمال العمومية الحيوية لبلاد زراعية كمصر والتى كانت مهمله كل الاهمال قبله يجب أن تتم فى أسرع ما يستطاع

على أن العاملين الاولين فى فلاح مثل هذا المقصد وهما حسن معاونة الشعب ، ومتانة الخزانة ، لم تتاحا له بتاتاً . فاما الشعب فكان منغمساً فى الجهالة لا يرجى منه أن يضطلع بمنويات الامير ، فكان الامير مجبراً أن يسوقه قهراً فى سبيل التمدين ولو لم يدرك كنهه ، وان يدفعه الى العمل لاصلاح شؤنه كما يدفع المعلم القاسى تلميذه الى التعلم . فالصرامة في هذه الحالة كانت امراً محتوماً لتسخير اولئك الجماهير من العمال بلا اجر ، ومن أين كان يجلب ذلك الاجر والخزانة خاوية على عروشها، والبلد مبتز مستنفد

المادة . فلاحراز النصر فى محاربة الفاقة والدمار ، اضطر محمد على الى تشغيل الاهلين بطريقة اشبه بالتكاليف العسكرية حتى يكون لهم من العوض فى المستقبل ان تتوافر الثروة توافراً يعم الجميع فينسيهم كل ما عانوه سابقاً من حرمان وتعب . سار سيره هذا الى الامام وما كان من عائق ليعوقه ، ولا من تضحية لتصده عن بلوغ الغاية التي رمى اليها من تجديد البلاد ، وربما نشط به فرط التعجل فركب الخطأ . وكان من ذلك انه فكر يوماً في تقويض أهرام الجيزة ليبني بأنقاضها القناطر الخيرية . وهو عمل تقتيري حمله عليه شغفه باقامة تلك القناطر بأقل كلفة ممكنة ولو تم كما أراد لألصق بعهده عاراً لا يمحى ، ولسود صحيفة مجده لولا أن رده عنه لينان دي بلفون بانه وضع التصميمات الهندسية للهدم فأظهر بها أن تكاليف الهدم تربو كثيراً على استخراج الحجر من معادنه في الجبل . وقد أورد هذه الحكاية لينان باشا نفسه في مذكراته السابق الايماء اليها

ولا بد لنا من الاعتراف أن رجال الادارة في أيام محمد على قد ارتكبوا استباحات كثيرة لكن ذلك كان يقع بلا علم من الأمير ، وعلى الرغم منه ، كما يقع مثله في كل بلد خاضع لسلطة الفرد المطلقة ، غير متمتع بالنظم النيابية ، ليس فيه صحف تنطق بألسنة أهله . فهذا الحاكم بأمره كان يجهل ضرورة أموراً جمة ، مما يقترفه رجاله باسمه ، وقد يعرف بعضها فلا يستطيع لها رداً ، وان كان مطلق الولاية . لذلك عُدَّ من اكبر نعم الحكم الدستوري وجود تلك الصلات بين الحاكم والمحكوم يقف بها الحاكم على شكايات شعبه وآلامه فيعالجها

أمران كانا على الأخص مبعثاً لأفدح المظالم : أولهما جباية الضرائب

عيناً ، والثاني الاحتكار الذى توهم محمد على أنه أجدى الوسائل لاستزادة الدخل . والاحتكار كان مرتبطاً باسلوب زراعي خاص بمعنى ان الحكومه كانت بالتبعية لما تقدره من حالة التجارة تقضي بزرع نوع دون الآخر في سنة بعد سنة. فانا تأمر بزرع القطن، وطوراً بزرع النيلة أو الأرز .وعند حصاد الزرع كانت المحصولات تنقل الى شون الحكومة فيؤخذ جزء منها لسداد الضرائب والجزء الباقي تشتريه الحكومة ، وتتولى الاتجار به بنفسها . وهذه هي الاشتراكية الحكومية بأجلى مظاهرها : طريقة منتقدة من عدة وجوه ولا سيما من جهة المظالم التي كان يأتيها الوسطاء بين الوالى والفلاح بلا وازع ، فكانوا يبخسون الثمن ويطففون بالكيل والميزان

وفي بعض الاحيان اذا خلت الخزانة من المال سددت الحكومة ما لدائنيها « باذونات » صادرة بكميات من بضائعها يتسلمها اولئك الدائنون بأثمان باهظة

رأى فريق من الكتاب : ان الاحتكار ضرر ضروري ، ونظام شاذ قضت به حالة البلاد الاجتماعية قهراً على محمد علي . واليك ما كتبهُ مسيو رونشتي في كتابه (مصر ورقيها لعهد اسماعيل باشا طبع مرسيليا ١٨٦٧) قال « كان لا يتيسر الاعتماد على الشعب المصري لانجاح التجارة بالنظر الى جهله ، وتقادم عبوديته ، بأساليب التجارة والزراعة ، فالسبيل الوحيد المتحتم لنجاته ، هو الذي سلكه محمد علي بوضع نفسه موضع المحرك المباشر للزراعة والتجارة. وبطريقة الاحتكار الحكومي خلق نوعاً من الدكتاتورية الزراعية والتجارية ، كانت حاجات البلاد تقتضيه بلا مناص

« فالحماية المباشرة التي كان ولى الأمر يشمل بها الارض ضمنت حسن انتاجها ، وحسن تصريف غلاتها ، منقذة اياها من ضغط المضاربة التي كانت لولا ذلك واقعة حتماً على شعب لا دراية له ولا خبرة » (وقد اثبت مسيو رونشتي ، بأرقام اوردها ، النتائج الطيبة لهذا النظام الشاذ الذي « استعمله بحكمة أمير كلف باسعاد قومه ، فتجرد ذلك النظام بين يديه من عيوبه المنافية للرقي التي تلزمه عادة متى تأتّى من السلطة المطلقة والاستبداد »

أما الطريقة الزراعية المتبعة في استغلال الارض ، والتي هي أساس نظام الاحتكار ، فليست من بنات افكار محمد علي وربما عدت مظهراً من مظاهر التحول الاجتماعي الذي مرت به الشعوب كافة

ان الزراعة قبل ان تصبح طليقة بدأت كما بدأت سائر الصناعات بالتقييد . فلما كانت الملكية مشتركة وجدت ضرورة تقييد حرية الزارع في تخير ما يزرع من الاصناف ، ثم لما اصبحت الملكية فردية لم تتلاش كل القيود التي كان تلاشيها متحتماً بل بقيت زمناً مديداً وكثير منها لا يزال باقياً الى يومنا هذا . (راجع كتاب مسيو كوفيس في الاقتصاد السياسي (الجزء الاول ص ٤٨٣ — ٤٨٤)

ومهما يكن من قيمة لهذه الاقوال التي تقدمت ، فلا مشاحة في ان الاحتكار قد ولد استباحات متعددة شقى بها الفلاح ، ولم تنتفع بها التجارة العامة في البلاد ، انتفاعاً يضاهي أقل شيء مما لو تركت حرة في ميدان المزاحمة وفي الواقع لا يكون التوسع في اختصاصات الحكومة عملا حميداً : فهي متى خرجت عن حدها الطبيعي ، وتصدت للاتجار ، أو الاستصناع ، شلت

حركة المجهودات الفردية ، ولم تستفد من ذلك أمراً كبيراً . وان اصحاب الرأي الاطلاقي (*Ecole libérale*) قدقضوا على مذهب الاشتراكية الحكومية وابدوا حججاً واضحة تحول دون توسيع اختصاصات الحكومة ،واثبتوا ان الحكومة المندفعة وراء حدها (*Etat propulsif*) غير مرغوب فيها.عزز هذا الرأي مسيو بول ليروا بوليو في كتابه (الحكومة العصرية وشؤنها) ببراهين قاطعة – مبيناً ان الحكومة ككل جماعة يسود فيها روح التوظف تكون مجردة من قوة الابتكار ، فهي اداة تمحيص ، وتنظيم ، وتعميم ، واذاعة ، ليس غير.ولنضف الى ذلك ان الحكومة يعوزها الابداء والنشاط لانها ليست مندفعة بمحرك المصلحة الذاتية ، وبعامل المزاحمة . ولانها لاتمتاز عن الافراد من جهة الكفاية ، والنزاهة ، والمتابعة ، وخصوصاً من جهة كونها في العهد الجديد مرتبة فى كل بلد ترتيباً لا يوافق وظيفتها الاقتصادية (راجع كتاب شارل جيد في مبادىء الاقتصاد السياسي)

واذا كنا قد استصوبنا ذكر هذه المناقشة النظرية،فانما اردنا التدليل على انه بالرغم من عبقرية محمد علي وثبات عزمه على النجاح ، وهو الثبات الذي يفعل المعجزات ، لم تأت تجرباته في باب الاشتراكية الحكومية ، وما كان لها ان تأتي بنتائج حسنة ، بل اخفاقه فيها دليل يضاف الى أدلة المعارضين لهذا المذهب . لذلك ،ولما انتجه الاحتكار من المعايب والنقائص التي اشرنا الى بعضها آنفاً ، تنكب سعيد باشا عن السير في هذا السبيل .

ومن جانب آخر فان محمد علي لشدة كلفه بالمدنية الاوربية ، ولشدة رغبته في انتفاع بلاده بكل مزايا تلك الحضارة ، حاول ان يوطن الصناعة

الكبرى في مصر فكان عمله هذا تطبيقاً آخر لمذهب الاشتراكية الحكومية واجتراءً ما كان لغيره أن يجترئه

ولما كانت مصر حين تولى محمد على بادئة في الخروج من الفوضى التي أوقعها فيها حكم المماليك الجائر ، كان التصدى لتحويلها بغتة وهي بلا أجهزة معدة ، ولا حياة ، الى بلاد صناعية ، وجعل الفلاح مع كونه في أحط دركات الذلة والبله — صانعاً ماهراً ، خبيراً ، قادراً على العمل كزميله الغربي — كان طلب ذينك الامرين كطلب المستحيل

غير انه قد قيل أن المستحيل لا وجود له عند أصحاب العقول الرجيحة والعزائم القوية ، فما هو إلا أن أبدى محمد على تلك المشيئة ، وقال : لتكن المصانع حتى قامت في حواضر الأقاليم تحت ادارة مسيو جوميل ، المغازل القطنية العظيمة. كتب لينان دي بلفون باشا في مذكراته « ان تلك المغازل في مبدإ امرها ، وتحت سيطرة مديرها ، أتت بنتائج باهرة من حيث العمل ، ولكن لا من حيث الفائدة المالية ، وكانت النمر الرفيعة من القطن تغزل في هذه المعاهد وتباع في أسواق الهند »

شغلت هذه الصناعة الكبرى ما يربو على عشرين الف عامل . ثم لم تلبث أن اقفلت معاملها بحكم الضرورة القاسية

ومما أنشأ محمد على أيضاً مصانع للطرابيش والملح ، والنيلة ، الخ الخ . غير أن كل هذه المعاهد التي أنفق عليها ما أنفق ، لم تفلح إلا افلاحاً وقتياً ثم هجرت هجرة جاءت برهاناً آخر على أن الاشتراكية الحكومية مقضى عليها بالفشل . ألست ترى ان تلك الصناعات كانت إما غير مرجوة

والنجاح واذاً فقد اثبتت الحكومة انها لم تكن بالبصيرة حين انشائها ؟ ولو ترك امرها لأفراد لما خاطروا برؤس اموالهم في عمل منذر بالخيبة . وإما ان اخفاقها قد تأتى من عدم الكفاية الحكومية لإدارة المصانع ، وهذا لايقوم دليلاً البتة على أن حكومات اخر لو تولت مثل هذا الشأن لكانت اجدر بالإفلاح فيه . وعلى هذا فخير من الاختبار لمعرفة النتيجة الاقلاع عن تلك الفكرة ، لأنها تقتضي بذل أموال طائلة فى امر مُريب

هنا مجال للتساؤل هل تنجح الصناعة الكبرى في القطر المصري نجاحها في سائر الاقطار ؟ الامر يحتمل ردوداً : أما لينان فكأنه يقول : لا وأقوى برهان يقدمه هو استحالة حفظ تلك الآلات الدقيقة التي تستعمل للغزل في حمارة الصيف ، « حيث الجو أشبه بالاتون ، وحيث العثير منتشر في الهواء ينفذ الى كل شيء ، ويتلف كل شيء » . واضاف آخرون الى هذ السبب سبباً آخر مهماً جداً ، هو اعواز الوقود اذ لا غابات في البلاد ، ولا مناجم فحم ، فأنى للمصنوعات المصرية ان تزاحم مصنوعات أوربا في الاسواق ؟ ولا ينبغي ان ننسى أيضاً قولهم ان العامل المصري وهو مبتدىء بالصناعة ، أحط بكثير من العامل الغربي الذى أكسبته الخبرة الطويلة اجادة وحذقاً

أتكفي هذه البراهين للاقناع بأن الصناعة القطنية مقضى عليها في مصر قضاء محتوماً ؟ لا نعتقد ذلك

فأما أولا : فلاننا لا نظن ان العثير يجعل حفظ الآلات في حكم المستحيل ، و مشهود في المختبرات الكيماوية أن أجهزة أدق جداً من أجهزة المصانع القطنية تصان صوناً تاماً ، ولا شيء أيسر من الحيلولة دون وصول

العثير الى تلك الآلات ، وهل من حاجة الى مزيد بيان ، في هذا الشأن ؟

وأما عدم أرتياض الصانع المصري فليس الا عائقاً وقتياً قريب الزوال، وان في خاصة الاقتباس الموجودة في غريزة المصري بقوة عجيبة ، وفي صفتيه المعروفتين اللتين طالما امتدحه بهما المشاهدون من الجلد والمتانة البدنية ، ما يحمل على الاعتقاد بان ذلك العامل لا يمكث زمناً حتى يصبح مناظراً يعتد به لزميله الغربي . وان العمل الذي يعمله في المصانع القائمة الآن يثبت كل الاثبات صحة ما نقول

وأما الوقود فغلاؤه لعدم وجوده في مصر يعادل رخص اليد العاملة فيها ، وبوجود الجزء الاكبر من القطن الذي يغزل في نفس البلاد

اذاً فنجاح الصناعة الغزلية يرتبط بمجهودات يبذلها أفراد مستنيرون لايجادها ، ولا تعاكسهم الحكومة بفرض رسوم فادحة على تلك الصناعة أو بأي نوع آخر من المثبطات . وهنا يجدر بالذكر ان الدولة الانجليزية قد استنفذت وسائل المعارضة لاخفاق كل مسعى عملي في سبيل انشاء المصانع بهذا القطر ، وبرغم هذه الممانعة قد تأسست حديثاً شركة انجليزية لاقامة مغزل قطني في القاهرة ، وسيرينا المستقبل أيكتب له عمر وفلاح أم لا يكتب ؟ [1] . وبما اننا فرغنا من نقد ما رأيناه جديراً بالنقد من سياسة محمد علي الاقتصادية ، وجب علينا انصافاً للرجل العظيم أن نقول من جهة

---

(١) وقفت هذه الشركة اعمالها لان الحكومة فرضت من الفور على منتجاتها رسما مميتاً يوازي الرسم الجمركي المأخوذ على المغزولات الواردة من الخارج . ولما كانت الحكومة قد الغت حديثاً (أي حين طبع هذا الكتاب باللغة العربية) ذلك الرسم فقد اصبح الرجاء معقوداً بان يعني المصريون بتشييد المغازل القطنية التي تمهدت لها اسباب النجاح بهذا القرار وبوجود مناجم البترول في القطر اذ بها حلت عقدة الغلاء الفاحش في ثمن الوقود

أخرى انه استنفذ ما في وسعه لاصلاح حال الفلاح. وقد قال مسيو رونشي بحق في كتابه المار ذكره «ان عطفه على منافع شعبه لم يضارعه إلا تفانيه في المصلحة العامة، وان مدة عهده لم تكن الا سلسلة طويلة من الاصلاحات الحكيمة المتجهة باجمعها الى بعث شعب أخنى عليه الظلم والوحشية»

وقال مترجم حياة هذا الامير «انه كان يستمد من نشاطه الذي لا حد له قوة، ويجد من وقته متسعاً للسيطرة على أدق جزء من أجزاء ذلك الصنيع العظيم الذي شرع فيه، الصنيع الذي رمى به الى احياء قوم بالرغم منهم، مجاهداً بلا انقطاع في الخارج والداخل، مراقباً على الدوام ومحاذراً في كل آن، هادماً بيد ومجدداً بالاخرى»

ويسرنا ان نورد شهادة أخرى جاءت من رجل مطلع نزيه توفي حديثاً هو مسيو بندتي قنصل فرنسا بمصر ايام محمد علي فقد اثنى ثناء طيباً على ما قام به ذلك الوالي العبقري من تمدين مصر. ووصف جميع انواع التقدم الاقتصادية والسياسية التي نجمت من همته وذكائه. كل ذلك دونه مسيو بندتي في مذكراته التي نشرت بعد وفاته، وان لهذه الشهادة التي سطرها سياسي يكتب ما يمليه عليه ضمير صاف لقيمة عالية في جانب الانصاف

ثم اذا اضفنا الى ما تقدم القناطر الخيرية، وهي التي شرع في تشييدها محمد علي كما شرع في جميع الاعمال العمومية التي امتاز بها زمانه، وتوطيد دعائم الأمن على يد أبنه ابراهيم باشا الذي طهر البلاد من البدو المرهوب جانبهم، ومدينة الاسكندرية التي استعادت مجدها التجاري

من طريق اتصالها مع داخل القطر بترعة المحمودية فهذه الأمور ان هي الا طائفة أخرى من الاجراءات التي اجراها محمد على وبها بذرت بذور الحضارة الحقيقية في البلاد بحيث لم يبق على خلفائه الا اتمام صنيعه

وقبل ختام هذا الفصل نفرد كلمة فيما يختص بالاسكندرية حاضرة القطر الثانية ، فان استكشاف رأس الرجاء الصالح في حينه وهو الاستكشاف الذي حول طريق الهند عن مصر ، كان قد طعن تلك المدينة طعنة نجلاء قاتلة ، وقلل تقليلا عاجلا تجاراتها حتى لم يبق منها شيء يذكر أيام المماليك . فلما تولى محمد على لم يكن عدد ساكنيها الا نحواً من ثمانية آلاف نفس ، وكانوا قديماً قد أربوا على ثلاثمائة الف حتى إن السائح نوردن كتب في القرن الثامن عشر يقول : ان مدينة الاسكندرية تشبه يتيماً لم يترك له آباؤه العظماء من التراث سوى الاسم المجيد . فلمحمد على منة لا تجحد بتجديده حياة تلك المدينة التي اصبحت الآن من اكبر المرافىء التجارية في العالم

الفصل الثالث

حالة الفلاح في أيام خلفاء محمد على

القسم الاول

الفلاح في عهد عباس باشا الاول

لم يكن عهد عباس الاول ممتازاً بضرب يذكر من ضروب الرقي . بل كان على العكس من ذلك ، فقد عادت فيه الحالة الى المظالم والفتن القديمة . كان عباس الاول موضعاً لرعاية محمد على الخاصة فعني بتأديبه على خير مثال ، الا انه ما كاد يصعد الى العرش — على أثر ولاية ابراهيم باشا القليلة الايام — حتى حاد عن الخطة المثلى التي كانت تنتظر من تربيته العالية ، وقدوة جده الاكبر

من أجل هذا كلفه الباب العالي ان ينفذ في مصر التنظيمات التي أشار بها خط الكلخانة الشريف ، أي ان يمشي في وادي النيل عوامل النظام الذي أسسه السلطان محمود ، وأعلنه خليفته . ومؤدى ذلك إلزام والي مصر الاداري احترام الملكية الفردية ، ومنع المصادرة والجلد والسخرة ، وتعيين مدة للخدمة العسكرية . فتردد عباس أولا في قبول هذه الاصلاحات النافعة للناس ، ولكنه اضطر الى الاذعان لاصرار الباب العالي وحزمه . وفي الواقع لم يحصل تغيير ما في الحال ، وما كان من حظ مصر ان تنعم بهذه الاصلاحات الا بعد زمن مديد . على انه مع هذا قد نقص عدد الجيش البري والجيش البحري ، وسواد الموظفين ، وخصوصاً الاوربيين منهم ، فتسنى له بذلك تخفيض الضرائب

القسم الثانى

الفلاح في عهد محمد سعيد باشا

اذا كان أعظم ما تجلت به ذكرى سعيد باشا رعايته لذلك المشروع الجسام ، مشروع احتفار بوغاز السويس ، فما يوجب له الفخر على توالي الاجيال، أخذه بتلك الاصلاحات التى امتلأ بها عهده ، فقد توجهت عزائمه كافة الى العمل التمديني الذي بدأه أبوه وعظله سلفه ، فبفضل اهتمامه الشخصي وتحريه بنفسه كل دقيق وجليل من مطالب شعبه ، وتبينه في جولاته المتكررة ما تحتاج اليه البلاد من التحسينات العاجلة، أدخلت على جميع فروع الادارة والقضاء ونظام الملكية العقارية ، ونظام الماليه ، تغييرات مفيدة في الغاية . وكانت باكورة أعماله الغاء الاحتكار الذي تجلت نقائصه لكل ذي بصيرة فاصبح الفلاح غير مرغم على زرع الاصناف التي تعينها الحكومة ، بل يتصرف في استغلال غيطه على النحو الذي يؤثره ، وصارت حاصلات الغيط ملكاً له حلالاً ، يبيعها ممن يشاء بالسعر الذي يشاء . ثم أصبحت الضرائب تجبى نقداً لا عيناً ، وهذا التبديل أفاد الخزانة إفادة حسنة بزيادة دخلها ٢٥ في المئة (راجع كتاب مسيو جيمان وعنوانه «مصر الحالية وزراعتها وحفر بوغاز السويس» طبعة باريس سنة ١٨٦٧) (١)

قسم سعيد باشا الاراضي الموات على مشايخ البلاد ، ورؤساء العشائر وسجل هذا التقسيم في دفاتر عمومية حلت محل حجج الملكية . وكذلك

---

(1) A. Guillemin. —L'Egypte Actuelle, Son Agriculture et le Percement de l'Isthme de Suez, Paris 1867

شجع الفلاح على العمل باعفاء الاراضي المستجدة من كل ضريبة بادىء الأمر، ثم بفرض اتاوات خفيفة عليها قابلة بعد تحسينها للزيادة تدريجاً حسب تقدم الارض ـ هذه الطريقة متبعة بعينها حتى الآن ، وفي ذلك دليل صلاحيتها ـ وقد اتخذ إجراءات أخرى رمى بها الى طمأنة الفلاح وتأمينه ، وهما شرطا الرقي الاقتصادي في البلاد . وهذه طائفة من تلك الاجراءات :—

« ا » جعلت في عهد محمد على جميع القرى متضامنة في أداء الضرائب بحيث اذا لم تدفع إحداها أُجبرت جارتها على الدفع عنها . فنجم من هذه الطريقة المنافية لمبادىء الاقتصادية تحمل بعض القرى أثقالا باهظة ، ونجم بوجه عام انه لما كان متعذراً حتى على أخصب الجهات ان تسدد الاموال المتراكمة كان المتأخر يرحل من عام الى عام ، ويتفاقم حتماً بإضافة القديم الى الجديد . فلما تولى سعيد باشا وجد من نتيجة هذه الطريقة ان عدة قرى لا تزال مثقلة بديون عتيقة ، فرفعها عنها ، مع الغاء طريقة التضامن في أداء الضريبة

« ب » كانت الحكومة في العهد السابق قد وضعت الحواجز الجمركية في داخلية البلاد للاستزادة من الدخل أو سد حاجات الخزانة المتزايدة . فنشأت مضار جسيمة من هذا النظام ، حتى اذا تولى سعيد باشا الغاها

« ج » كادت الخدمة العسكرية لا تتجاوز طبقة الفلاحين ، فجعلها سعيد باشا إجبارية في كل الطبقات ، وسن لها نظاماً للاقتراع يدعى بموجبه جميع المصريين بلا فارق بينهم إلى حمل السلاح

« د » لم يهمل سعيد باشا أشغال النيل الضرورية في الدرجة

القصوى لاقبال مصر فانشأ بعضها وأكمل البعض الآخر . وفي أيامه تمت القناطر الخيرية التى شرع فيها محمد على، وأبى عباس الأول المضي في تشييدها

« ه » قال أحد مترجمي سعيد باشا : انه مع احلاله الضرائب النقدية محل العينية ، أخذ يؤسس سمعة بلاده من الجهة المالية على حسن التصرف في ادارة الموارد العامة . وأضاف هذا الكاتب ان مصر كانت تعد آنئذ من الممالك الاسلامية المتمتعة بأكبر ثقة مالية . كما اثبت ذلك نجاح قرض بأربعين مليون جنيه عقدته الحكومة المصرية في لندن سنة ١٨٦٠ لتصفية طائفة من الديون السائرة

« و » أزهرت التجارة في ايام سعيد باشا ، وتدفق الذهب الى مصر تدفقاً جاء مصداقاً لوصفهم عهده باسمه ، ومما يؤثر من كلمه في هذا المعنى قوله « من لم يسعد في عهد سعيد لم يكن قط سعيداً »

وكان الفلاح أجدر الناس بأن يحمد هذا العهد فقد رفعت فيه عنه أثقال جمة ، وصار بالغاء الاحتكار مطلق التصرف في أرضه وانتاجها ، وانفسح أمامه مجال الحرية يرخي فيه العنان لذكائه ، ويتمتع بكمال شخصيته

القسم الثالث

الفلاح في عهد الخديوي اسماعيل

في الخطاب الذي القاه اسماعيل ومجلوسه بحضرة السفراء والقناصل وعد باقتفاء آثار عمه سعيد ، وتأييد النظم التي احدثها ، والاستمرار في خطة التجديد والاصلاح . فصدقت أعماله في السنوات الاولى هذه الوعود ، وقوت الآمال التي كانت معقودة على ذلك الامير المثقف المتنور . وكأن الاحوال نفسها أرادت معاونته على اسعاد شعبه ، وانماء الثروة العامة بين يديه . فكان من ذلك نشوب الحرب الاهلية الاميركية التي شلت زراعة القطن في تلك البلاد . ولما كانت مصر قد وسعت نطاق زراعتها القطنية اصبح المنتج المصري مسيطراً بقطنه على السوق يبيعه بأفدح الاثمان . على ان تلك المدة التي دامت فيها الحرب الاميركية كانت لبلادنا العصر الذهبي الذي آنس فيه الفلاح ، وهو قرير العين ، بفجر النهضة التي خالها دائمة لا تنقضي

افتتح اسماعيل ملكه بالغاء السخرة التي كان الفلاح يتأذى منها تأذيه من العقوبات البدنية . ولكن ذلك الالغاء لم يكن الا خدعة عين على ما سيرى . وأول ما جاء من هذا الالغاء مشاكل قامت بين الحكومة وشركة قنال السويس التي شكت حرمانها مساعدة الفلاح ، فوقفت أعمال الحفر ، وخلت اماكنها من الرائحين والغادين ، حتى اذا مضت بضعة اشهر وصدر القرار التحكيمي من لدن نابليون الثالث استؤنفت تلك الاعمال على الوجه الذي سنبينه مفصلاً .

حاول اسماعيل ان يوجد برلماناً مصرياً بادىء ذي بدء ، فتألفت ندوة شبيهة بمجالس النواب لم تكن على نمط تلك المجالس في الحكومات الدستورية ، ولكنها اهتمت اهتمام جد بالاصلاحات القضائية ، وبمسائل الضرائب ، والرى ، والادارة .

عني إسماعيل أيضاً بنشر المعارف عناية يُحمد عليها ، وكذلك بأصلاح شأن القضاء وأراد أيضاً أن يدخل في بلاده جميع المحسنات التي شاهدها في أوربا وأعجب بها إعجاباً كبيراً . وهذه الرغبة هى التي كانت ويالاسف الصخرة التي ارتطم بها ملكه . فقد شغف شغفاً متمادياً بتلك المدنية التي تعجل إدخالها الى بلاده فجلبت اليها من الاخفاق أكثر مما جلبت من النفع ، وارهقت مالية البلاد إرهاقاً أفضى الى عثرة ذلك القيل العظيم

وجدير بنا القول : إن ذلك الشغف السائغ قد اقترن بمطامع أبعد مدى واصعب تحقيقاً : منها تأسيس مملكة عربية تشمل مصر والشام يكون هو سلطانها ، فأنفق في ذلك ما جاء ضغثاً على إبالة في استنزاف الخزانة ، وليس من شأننا ان ننظر هنا في الارتباكات المالية المعروفة التي مهدت للدول التدخل في أمور البلاد ثم ارغام الخديوي على الاعتزال

على أن الخديوي قد اجبر قبل ذلك بحكم الضرورة الى التذرع بكل الذرائع للنجاة من تلك الورطة ، وكان الفلاح هو الذي يغرم المغارم ، فقد تقاضت منه الحكومة انواع الرسوم الثانوية التي أضيفت الى الضريبة العقارية الاصلية فجاءت مساوية لها بل مربية عليها احياناً

تلك الرسوم الثانوية كانت تجبى آنا باسم إعانة الحرب ، أو برسم

الاشغال العمومية والرى ، وآنا كان يؤخذ رسم معلى على الضريبة العقارية بنسبة سدسها . وفي اصغر القرى لم يعف متجر وان قل من اتاوة يؤديها ، كما لم تعف من مثل ذلك المهن الدنيئة ، والصناعات الحقيرة ، حتى غذاء الفلاح ولباسه. كتب احد المعاصرين يقول « وكان في أحدى القرى منذ خمس وعشرين سنة ، سد قائم وراء احدى القرى كان يصطاد منه السمك وفرضت عليه الحكومة لذلك رسماً . ثم أزيل السد وردمت الترعة ، ولكن رسم الصيد ما زال باقياً ، وهو موزع على اربع نواح تتحمله بنسبة خمس بارات على كل فدان »

ومن اجل سداد الضرائب الكثيرة التي كانت تؤخذ من الفلاح بكل الوسائل ، ومنها الاكراه البدني ، كان هذا المسكين مرغماً على الالتجاء الى مرابين تكفلوا بالاجهاز على ثروته في وقت قصير . ومما زاد تلك المغارم ثقلاً أن كبار المزارعين الوطنيين كانوا يفلتون منها في الغالب ، وان الملاك الاجانب كانوا غير مطالبين بها . فكل عبئها يقع اذاً على أفقر الطبقات ، وأجدرها بالعطف والرأفة

وعلى الجملة فان قاعدة الضريبة ، وتقسيمها ، وجبايتها كانت تحت التصرف الاستبدادي بلا رابطة ولا قيد . وغير معلوم ما إذا كانت الضريبة أيامئذ حصية (de quotité) أو وزيعة (de répartition) ولم تكن لتحصيلها مواعيد محددة بل يكفي أن يصدر أمر من ناظر المالية إلى المدير بجباية مبلغ ما فيقسم المدير هذا المبلغ على القرى ويناط بالشيخ أن يحصل القدر المترتب على قريته على أي حال

جاء في التقرير التمهيدي الذي وضعه مستر افلن بارنج (اللورد كرومر بعد ذلك) ومسيو ا . كرامر في ٦ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما يأتي : « ينفذ الشيخ أوامر المدير، والمدير أوامر المفتش العام ، والمفتش العام أمر من له السلطة العليا ، وأمره هو القانون . يمتثله رجال الحكومة ولو كان شفوياً ولا يخطر على بال ممول أن ينازع في وجوده أو يحتج على مضمونه. فاما من جهة الضرائب فالفلاح لا يجرؤ أن يشكو ، لعلمه أن الامر صادر من فوق . واذا كان الطالب هو ولي الامر فإلى من المشتكى ؟»

إن نظاماً للضرائب هذا وصفه لا جرم أن تزداد شدته على التوالي بازدياد حاجات الخزانة المستنزفة ولم يكن سبيل ذلك إلا نضوب معين الثروة في القطر ، فلا ينجو من مخالب الجباة إلا المعدم. فاذا وجد بين يدي الفلاح شيء من النقد بدده عاجلا فيما لا يجدي ، وربما باع محصوله قبل نضجه ، واستدان ربا لا يقل عن ٧٠٪ شهرياً فآل ذلك إلى زوال الاموال الصغيرة وأخذت عادة اكتناز المال — وهي عادة يولدها في كل أن الاستبداد وعدم الطمأنينة — تتفشى في جميع طبقات الامة لان الموسرين لم يكونوا آمنين مباغتات الحكومة في خلق الضرائب بأوهى الاسباب ، ولا قبل لهم بالرفض

ولما رأت الحكومة الخديوية أنها تنزلق كل يوم في دركات العثرات المالية ، حاولت إقالة نفسها منها بشرائها الضريبة العقارية على الطريقة التي أسميت بالمقابلة ، مدعية أن عزمها متجه إلى استعمال ذلك المال في دفع ديونها السائرة . على أن فكرة شراء الضرائب لم تكن بدعة من الحكومة المصرية

بل يصح القول ان مهرة الماليين كثيراً ما فكروا فى ذلك عند حلول الازمات المالية باعتباره أهون وسيلة لجلب المال الى الخزانة ، فيتسنى للحكومة قضاء حاجتها دون أن تتحمل فوائد لمجرد نزولها عن جباية احدى اتاواتها . فمن الوجهة النظرية قد تظهر هذه الطريقة على شيء من الصواب ، اذ باعتبار الضريبة ريعاً يؤديه المالك للحكومة يجيء طبيعياً أن تعرض عليه شراء ذلك الريع بثمن معلوم لدرء عذر وقتي / أما من جهة الواقع فالمشاهدات تقضي على ذلك العمل بالفشل المحتم لندرة توافر النزاهة عند الحكومة الى الحد الذى يؤمن معه اخلاف العهد ، فقد يكون من أسهل الأمور عليها استعادة الضريبة المشتراة بتصديرها في صورة أخرى ، والمغريات لها بذلك كثيرة اذ ليس مما يصبر عليه أن يبقى الجزء الخصيب المطموع فيه من الثروة العامة معفى من كل اتاوة . وهذا ما يفهمه بالبداهة كل من ملك أرضاً في أي بلد من البلدان قاطبة ، وبه يفسر شديد حذرهم وتهيبهم من مثل تلك الطريقة وفي كتاب « علم المالية » أضاف مسيو بول ليروا بوليو [1] الى الأسباب الآنفة سبباً آخر نوافق عليه كل الموافقة بقوله / « ان هذا البذل علاوة على كونه غير مرجو النجاح من حيث هو اختياري ولا اقبال عليه ، فانه لا يجلب الا دخلاً ضئيلاً ، فأحر بالحكومة أن تلجأ الى الاقتراض البسيط الصريح اذ هو أضمن وسيلة لاستدرار المال الوفير في الوقت العسير ، وليس بمجد الاحتيال والاخذ بالاساليب الملتوية »

ابتدع الوزير الانجليزي الشهير « بت » في سنة ١٧٩٨ شراء الضريبة

(1) *P. Leroy-Beaulieu. — Traité de la Science des Finances*

العقارية ، فبالرغم من أن باب الشراء ظل مفتوحاً الى سنة ١٨٦٩ أي سبعين سنة أو تنيف ، ومن أن الحكومة صدقت في معاملاتها هذه صدقاً نادراً لم يكن النجاح الا جزئياً ، وقي اكثر من نصف الضريبة العقارية غير مستبدل . هذا المثل راه اسماعيل باشا وعلم بنتائجه ، ومع ذلك فقد أصر تحت ضغط الحاجة على اتباعه ، وناط بمجلسه الخاص دراسته ثم أصدر الامر العالي في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بانشاء « المقابلة » وجاء في المادة الأولى منهُ : ان الممولين الذين يريدون الانتفاع بالمزايا المبينة بعد يجب أن يدفعوا الى الخزانة مبلغاً معادلاً للضريبة العقارية في ست سنوات على أساس ربط السنة الحاضرة . وجاء في المادة الثالثة : ان كل ممول يدفع ضرائب ست سنين يعفى ابداً من نصف الضريبة العقارية بوافع نصف ما يدفعه حالا للحكومة ، وان الضريبة المفروضة على الأملاك المذكورة ، مهما يكن نوع تلك الأملاك ، لا يجوز زيادتها بأي شكل كان ، ولاي سبب كان

فما تقدم يرى ان الاستبدال كان رابحاً ، ومغرياً للاكثرين ، اما سائر مواد الامر العالي فمملوءة بالوعود الشائقة . كان للممول عند صدور المرسوم أن يدفع جميع ثمن الاستبدال وفي هذه الحالة يخفض له ٥٠ ٪ من ضريبة أرضهِ فوراً ، أو يدفع هذا الثمن منجماً على ست سنوات وان شاء على ١٢ سنة بموجب أمر عال صدر في ٢٠ يونية سنة ١٨٧٣ ، ففي هذه الحالة كان التخفيض يمنح للملاك بحساب ٨١/٣ ٪ على المبالغ المدفوعة للخزانة ، ومعنى ذلك انهُ ما دام ثمن المقابلة لم يدفع بكامله فليس للممول أن ينتفع بتخفيض الخمسين في المائة المنصوص عنهُ في القانون ، بل يستمر في أداء الضريبة مع

أقساط الاستبدال . ومع توالى دفعه الاقساط يخفض نصابه من الضريبة بنسبة ٨½٪ من الاقساط المسددة . وبالجملة فانه كان يخصم له ما يعادل فوائد دفعاته باعتبار ٨½٪ وذلك الى ان يدفع بقيمة الاقساط ، فعندئذ تخفض ضريبته العقارية الى النصف تطبيقاً لقانون المقابلة

ولنضرب مثلا لاستيفاء الايضاح : ممول يدفع ضريبة عقارية قدرها ١٠٠ قرش . فلإحرازه منفعة المقابلة يجب أن يدفع ٦٠٠ قرش ، فاذا أداها فوراً نزلت الضريبة الى ٥٠ قرشاً ، واذا نجمها على ست سنوات وجب أن يدفع في كل سنة ١٠٠ قرش ضريبة ، ومائة قرش من ثمن الاستبدال ، وهذه المائة الأخيرة تكسبه ٨ قروش وثلث ، تخصم له من الضريبة العقارية . ففي نهاية السنة الثانية اذا دفع مائة قرش أخرى من ثمن الاستبدال خفضت له ٨ قروش وثلث غير الاولى ، وهكذا الى ان يتم اداء الستمائة القرش بأكملها فحينئذ تصبح ضريبته العقارية ٥٠ قرشاً على الدوام والاستمرار

هذا العمل كان يستطاع إنجاحه لو توافر فيه حسن القصد من جانب الحكومة ، ولكنها لم تكن ترمي إلا إلى جمع مقادير كبيرة من المال ، حتى إذا أحرزتها اعادت الضريبة العقارية إلى أصلها . وهل كان يرجى غير ذلك في بلد زراعي محض ترتكز كل ثروة على أرضه ؟ فقد قيل بحق لاسماعيل باشا : إنه في مثل هذا البلد يكون منافياً للمبادىء المالية الصحيحة تعهد الحكومة ـ سد ثلمة وقتية في خزانتها ـ لا بتقليل الضريبة العقارية فحسب بل بألا تزيدها إلى زمن غير محدود (راجع تقرير ناظر المالية الذي رفعه إلى الخديوي في شأن الغاء المقابلة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ بمجموعة جلاد)

قال مسيو بول ليروا بوليو في مؤلفه السابق ذكره ، لا ينبغي للحكومة التنازل عن ضريبة عقارية موجودة ، ولا عن حق تعديلها تبعاً لريع الارض ، فان هذا التنازل يضر مصلحة الخزانة ويزعج الضمير العام بإعفائه من الضريبة النسبية أهم فرع من فروع ثروة البلاد فى العصر الحاضر ، وهذه الحقيقة أقوى عندنا منها عند أية أمة أخرى . ولقد ادركها الفلاح ببداهته وغريزته ، وكان من جهته ضعيف الثقة بحكومة تضاعف الإتاوات والضرائب كل يوم لسد حاجاتها المتفاقمة ، ومن جهة ثانية كان بفطرته حذراً غير ميال إلى المعاطيات المالية فلم يقبل على تلك المقابلة التي عرضتها عليه الحكومة . وقد صدق حذره في هذه المرة ، فإن الحكومة برغم العهد الذي قطعته على نفسها بألا تزيد الضرائب تحت أي شكل ولا لأي سبب عادت المرة بعد المرة إلى فرض المرسوم الاضافية حتى على الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتمامها (راجع تقرير ناظر المالية السابق ذكره)

كان المفهوم صراحة من قانون المقابلة أنها اختيارية ، فقد جاء فى المادة الاولى من القانون المذكور ما نصه « إن الممولين الذين يريدون الانتفاع بالمزايا المبينة بعد » الخ . وفى المادة الثانية والعشرين « إن دفع اقساط المقابلة اختياري لا إجباري »

على أن ذلك كله لم يكن الا مظهراً خداعاً فإن الحكومة خلقت المقابلة لتجلب لها المال الذي تحتاج إليه إن طوعاً وإن كرهاً . وقد استعمل رجال الادارة تحت ضغط الحكومة الرئيسية كل طرق الإلزام لحمل الفلاح على الدخول فى تلك المغامرة المالية التى كانت معروضة على محض رغبته

واختياره . على أن المقابلة بالرغم مما استعمل لانجاحها من ضروب الاجبار والقوة لم تنتج مالاً وفيراً . ويظهر من التحريات الدقيقة التي عملت في سنة ١٨٧٨ أن الممولين لم يفوا بأقساط المقابلة ، لان مجموع ما دفعوه في بحر السنة لصيارف البلاد لم يكد يربو على مقدار الضريبة العقارية الاصلية نفسها . فلو كانت الحكومة قد خصمت تلك الدفع أولا من الضرائب المستحقة على الممولين كما هو المعقول ، لما بقي لحساب المقابلة سوى مبالغ قليلة جداً . ولا غرابة في ذلك فان حمل الضرائب الاصلية كان أثقل من أن يقوم به السواد الاعظم من الفلاحين ، حتى أن وسائل الاكراه البدنية لم تستطع أن تأخذ منهم اكثر مما أدّوا . غير ان طالعاً جديداً بدا للفلاح مع الشروع في اصلاح المالية ومع تصدي أوربا للحيلولة دون الاستمرار في تلك البدعة الهادمة فصدر أمر عال من الخديوي في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المقابلة واعادة الضرائب الى مقاديرها الاصلية أي الى مثل ما كانت عليهِ قبل دفع البدل ، وتمهيداً لذلك كان قد صدر أمر عال في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وهي السنة التي وحد فيها الدين ، كفّت به اعمال الاستبدال ومنح الذين دفعوا مقدماً بعض المقابلة نفس الحقوق والامتيازات التي كانوا يحرزونها على املاكهم لو دفعوا مبلغ المقابلة بتمامه . وفي الوقت نفسهِ أعلنت الحكومة رغبتها في اتخاذ طرق عادلة لرد الاقساط التي سددت مقدماً ، أولتخفيض الضريبة العقارية على نسبتها ، مع أنهُ في الواقع لم ينفذ شيء من هذا كله على الاطلاق . ويلاحظ ان الامر العالي الذي وقف أعمال المقابلة كان يحتوي على تقديرات للايرادات داخل فيها ما يتخيلون

من ايراد المقابلة . على ان تعطيل المقابلة لم يكن ليطول به الزمن فقد صدر أمر عال في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قيل فيه « بالنظر الى كون الغاء المقابلة قد أثار احتجاجات اجماعية من ذوى المصلحة ، والى ان غرفة المندوبين قد أبدت رغبتها في بقائها » فلهذا أعيدت واعتبرت كأنها لم تعطل قط . الا أن تغيرات ذات بال قد ادخلت : منها ما هو خاص بالامتيازات الممنوحة لدافعي الضرائب ، ومنها ما هو خاص باستعمال النقود الواردة للخزانة . اما الممولون فقد تقرر ان التخفيضات السنوية للضريبة العقارية الناتجة من المقابلة لا تطبق عليهم الا ابتداء من سنة ١٨٨٦ . واما استعمال دخل المقابلة فقد ناط الامر العالي المؤمأ اليه معظمها باستهلاك الدين العام ، اذ لم يكن دخل المقابلة إلى ذلك الحين قد خصص لهذا الاستهلاك ، مع أن هذا التخصيص كان المسوغ الوحيد لايجاد ذلك التدبير المالي الذي وضع العثرات فى سبيل المستقبل إلى أخطر حد ، كما قال ناظر المالية في تقريره المرفوع إلى الخديوي عن إلغاء المقابلة . وقد سبق الإلماع اليه

فلما جاءت سنة ١٨٨٠ صدر في ٦ يناير ذلك الأمر العالي الذي تقدم ذكره فألغى المقابلة الغاء نهائياً ، ثم وضع قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ في الباب الرابع منه نظاماً للتعويض المستحق لأرباب الأطيان الذين سددوا أقساط المقابلة في المواعيد . وذلك التعويض الذين أرصد لهم مبلغ سنوي قدره ١٥٠ الف جنيه جعل توزيعه بين الملاك على نسبة ما لكل منهم وقرر قيده في الأوراد ليخصم من الضريبة العقارية وذلك في مدى خمسين عاماً

نظر المرابون والمضاربون من مرابئهم التي يرقبون فيها الفرص الملائمة لاستلاب الفلاح ، إلى هذا التعويض الذي تقرر دفعه للمستبدلين ، فطفقوا يشترون منهم بأبخس الأثمان حقهم في العوض ، فأراد المراقبون العموميون أن يمنعوا هذه المعاقدات الضارة فكتبوا فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٠ الى السير ريفرس ويلسون يطلبون أن تقرر لجنة التصفية عدم جواز التنازل عن حق التعويض فوافقت اللجنة على ذلك بجوابها المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٠ (راجع مجموعة جلاد)

وجدت أوربا الوقت ملائماً ، والأحوال مساعدة للتدخل فى شئون مصر بحجة أن تبديد الخديوي اسماعيل يسوق البلاد الى هوة الإفلاس ، وأن الشعب الذي تعود الخضوع والخنوع قد أصبحت آلامه لا تطاق ، وأن مجموع الديون العمومية التى لم تبلغ ثلاثة ملايين جنيه فى عهد سعيد قد صعد الى ثمانية وتسعين مليوناً فى سنة ١٨٧٦ وهو رقم باهظ لمثل هذا البلد حتى صارت مصر فى سنة ١٨٧٩ من حيث ماليتها فى مثل حالة فرنسا قبيل الثورة الكبرى ، فرأت أوربا لصيانة رؤوس أموالها المستثمرة فى هذا القطر أن تضع حداً للارتباك المالى . وكان من نتائج ذلك الارتباك أنه جر على مصر التدخل الأجنبي ثم المراقبة ، وأخيراً وضع يد أوربا على إدارة داخلية البلاد

ومهما يكن فان التاريخ جدير بأن ينصف اسماعيل لأنه كان يحمل فى نفسه أحسن النيات لبلاده ، ويتمنى لشعبه أن يرقى الى أسمى درجات الحضارة الأوربية التي بهرته أنوارها . واذا كان قد أثقل كاهل مصر بالديون وفتح

الباب لتدخل الاجنبي فى شئونها . فمصر خليقة بأن لا تنسى أنه أحبها كل الحب وانه أراد بها كل الخير ، وانهُ خطا بها خطوة بعيدة فى سبيل المدنية ، وهي جديرة كذلك بأن لا تنسى أن اسماعيل أُخذ بحبائل أناس كانوا على غير شيء من الأمانه أو الاستقامة فملأوا جيوبهم الى ما وراء الظن من أموال الخديوى ومن الخزانة المصرية . قال مسيو هنس ريزنر فى كتابه (مصر أيام الاحتلال الانجليزي والمسألة المصرية)(١) «لا تكاد تحصى تلك المشروعات التى أعطت الحكومة مقاولاتها للأوربيين فغشوها فيها غشاً فاضحاً » ومما يخطئه الحصر كذلك الدعاوى الخيالية التى رفعها المضاربون الأجانب على الحكومة الخديوية بالطرق السياسية فحكم لهم فيها بغير حق ، يؤثر عن الخديوى اسماعيل ، وقد زاره رجل من الاجانب يوماً ، قوله لأحد أتباعه « أقفل هذه النافذة خوفاً من أن يزكم هذا الخواجا فتكون تعويضات ذلك علينا حملا ثقيلا »

على أن وجود المحاكم المختلطة قد جاء خدمة عظيمة للحكومة المصرية إذ ردت عنها مضار تلك القضايا التى كانت ترفع عليها بالطرق السياسية فتجعل ماليتها دواماً فى خطر ، ولقد كانت قيمة الدعاوى المقامة عليها بهذه الطرق يوم تأسيس المحاكم المختلطة تنيف على أربعين مليوناً من الجنيهات ولأجل أن يتبين ما كان من حقيقتها حسبنا أن نذكر أن تلك المحاكم «حكمت في واحدة منها للمطالب بألف جنيه ، وكان مطلبه ثلاثين مليون فرنك أى ١٥٠ الف جنيه» كما قال هنرى لما. فتأمل

(1) *Hans Resner—L'Egypte sous l'occupation anglaise et la question égyptienne*

القسم الرابع

الفلاح في عهد محمد توفيق باشا

نودي بمحمد توفيق باشا خديوياً في القلعة يوم ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهي عين السنة التي كانت المراقبة أُعيدت فيها منوطاً أمرها بمسيو دي بلينير والسير كولفن (١) ، فخرجت بها مصر من الفوضى المالية التي اندفعت في هاويتها ، وبدأت تتماسك وتستفيق من غفلتها . وفي يمن هذا الطالع الذي افتتح به عهد توفيق جرت اصلاحات مفيدة أعادت الامن الى الربوع : منها الغاء السوط (الكرباج) رسمياً ، وتشدد الحكومة في منع استعماله بالاقاليم حيث بقيت إلى حين مخلفات من قسوة العهد البائد . ومنها الشروع في تعديل الضرائب ، وتعيين موعد استحقاقها ، بعد ان كان ذلك متروكا لمحض ارادة الحكومة . ومنها نشر التعليم ، والاخذ بتشكيل المحاكم الاهلية ، بدلا من المجالس الملغاة التي كانت فاسدة وغير مأمونة الجانب من المتقاضين لديها

غير أن هذا التقدم في كل الفروع ما لبث أن وقف سيره بقيام الفتنة العسكرية التي انتهت بضرب الاسكندرية

هذه الفتنة التي أثارها ثلاثة ضباط مصريين كلهم برتبة امير الاي وهم : عرابي وعلي فهمي وعبد العال ، ثم انضم اليهم محمود سامي باشا البارودي لم تكن فى بدئها إلا احتجاجاً من الضباط الفلاحين على ما سموه امتيازات

(١) الذي خلف في هذا المنصب سير افلن بارنج (اليوم لورد كرومر) اذ كان قد عين عضوا مالياً في مجلس الهند

الضباط الاتراك ، أو الجركس . وان في حدوثها لواقعة من أغرب الوقائع في علم النفس : ذلك الشعب المصري الهاديء الذي صبر أحقاباً على ما لقيه من أشنع المعاملات حتى خُيل أن جلده لا ينفد ، هب فجأة على أثر اطلاق العنان له وأزمع أن يجاوز بوثبة واحدة كل المسافة الفاصلة بينه وبين الحرية التامة أولئك العساكر المصريون الذين تعودوا ألا يتناولوا مرتباتهم ، وظلوا دهراً باخعين لدى عنت الاتراك يحسبونهم أشرف طينة منهم غضبوا بغتة ، وأية غضبة من الامتيازات التي كان يتمتع بها الضباط الاتراك والعلة في هذا هي أنه متى قشع الغيهب عن عيون شعب مظلوم قديماً ، وعرف حقوقه ، جدّ به أسف لما تحمله طويلاً من الضغط ، ونجل في توخي حقوقه جميعاً ، وفي ادراكها سريعاً ، بأي ثمن يكون

فالحركة العرابية التى كانت في نشأتها منافسة بين ضباط الجيش ، امتدت امتداد حركة وطنية عامة ، وهاجمت الامتيازات الفادحة التي كان يتمتع بها الاجانب في هذا البلد . ولا مشاحة في ان فريقاً من أولئك الاجانب كانوا قد صاروا في أواخر العهد السالف احدى كوارث مصر باستئثارهم مال الحكومة والامة ربا وسرقة ، في ذرا الحماية القنصلية . قال السير (اللورد) الفريد ملنر في كتابه (انجلترا في مصر) « من ثم يفهم ان الوثبة بالامتيازات الاجنبية والصيحة التي اجتمعت عليها كلمة الشعب وهي قولهم «مصر للمصريين» كانتا صادرتين عن ظلامة لاشك فيها»

على أن تلك الحركة العسكرية التي لم تعتم ان اتجهت اتجاهاً مخطأ في

الروح الدافع لها ، لم تنتج ويا للأسف نتائج حسنة من الوجهة الاقتصادية التي هي دون سواها موضوع هذا البحث

صرح الخديوي توفيق بذلك في خطبته التي افتتح بها الجمعية العمومية سنة ١٨٨٥ حين دعيت للنظر فى وضع نظام للحالة المالية فقال « ان الفتنة العسكرية قد اثقلت الخزانة بديون مرهقة كالتعويضات وغيرها ، ووقفت دولاب الاعمال التجارية ، وعطلت الثقة تعطيلاً نجمت عنه خسائر جسيمة »

افضت الثورة العرابية الى احتلال مصر بالجيوش البريطانية فأخذت انجلترا تضع يدها تدريجاً على فروع الادارة المصرية . واشتركت اشتراكاً واسعاً قوياً منذ سنة ١٨٨٢ في كل التغييرات التي طرأت على حالة الفلاح اقتصادياً واجتماعياً . وهو ماسنخص به الجزء الثاني من هذا الكتاب

الجزء الثاني

الفصل الاول

الفلاح في عيشته الداخلية

الفلاح الذي نعنيه في هذا البحث انما هو المصري الاصيل ، والبدوي المتحضر والعبد والمولد الذين امتزجوا به وعاشوا عيشته . كل هؤلاء يكتفي بالقليل من القوت ، ويقوم بالكثير من العمل وكلهم قوى البنية يبكر الى مرتزقه . فيه السذاجة الفطرية ، وصفاء النية ، والتسليم الذى لا تزعزعه الطوارىء فهو مذعان ، ثبت في عقيدته تجاه المصائب والمظالم . لم يسكن المدائن فتغريه الزخارف ، ويفسده الترف ، وانما هو راض بعيشة الشظف ، يمر بالبهارج التي يعرضها التأنق الحديث على ناظريه فلا يلوي عليها ، ولا يشتهيها لهذا لا يعرف الفلاح المصري الانزعاج الذي يتألم منه العامل الاوربي ذلك العامل الذي كثيراً ما تدفعه حاجاته المتزايدة يوماً بعد يوم الى الاضراب والثورة ، لعدم وفاء اجره بقضاء تلك الحاجات . اما العامل المصري سواء في المدن ، أو في الحقول ، فأيسر أجر يسد ضروراته المحدودة جداً بفضل اعتدال الاقليم الذي يمكنه من الارتداء بأقل الملابس ثمناً ، وبفضل قناعته وسلامة غريزته التي تريه من الكماليات ما يعده زميله الغربي مما لا يستغنى عنه . ثم انه لا يتعاطى الكحول ، فهو ناج من عواقبه السيئة . واما الحشيش فلا يعرفه الا اهل المدن ، وقد يتيسر استئصاله اذا وفقت

الحكومة الى منع تهريبه . فالفلاح سعيد بحياته الرتيبة الهادئة ، وبهذه العيشة ، وبفضل عقيدة التسليم للقضاء والقدر لا يتطرق الى نفسه الانفعال الشديد ، ويظل صحيحاً معافى لتعوده العمل الشاق ودأبه عليه . وقد أجمع الباحثون على امتداح الفلاح في قواه الجسدية . قال لاروس واصفاً اياه في معجمه الكبير « ان الفلاح رشيق القامة ، رحب الصدر ، متين العضلات قوي الاعصاب »

فاذا التفتنا الى الفلاح من الجانب المعنوي فهل نستطيع ان نصفه بمثل هذه الاوصاف الجميلة ؟ ان غير واحد من الكتاب — الذين لم يقفوا عند حد الظواهر ودققوا النظر من كثب - قد وجدوا في نفس الفلاح شمائل ومزايا كامنة تبرز وتتجلى اذا ساعدتها على ذلك حكومة راشدة حكيمة ، واذا آزرها العلم والتهذيب . ورأى آخرون انهم أقل تدقيقاً وأكثر بعداً عن مواطن الانصاف ان الفلاح مجرد من المميزات المعنوية . قال مستر لان[1] « لا يستطاع تصوير الفلاح في عيشته البيتية ، وفي عاداته الاجتماعية تصويراً حميداً فهو يشبه آباءه البادين من أقبح الوجوه ، وليس له من الصفات التي كانوا يمتازون بها الا النزر اليسير ، لا بل ان التقاليد التي ورثوها عن أولئك الآباء قد جاءت باسوأ الأثر في حالتهم المعيشية »

هذا الحكم لا ينبغي قبوله بلا تمحيص ولا مناقشة ، فهو على تضمنه شيئاً من الحقيقة قد تجاوز على اطلاقه حدود القسوة . ان الفلاح لا يخلو من

---

(1) *Lane; —On account of The manners and customs of the modern Egyptians—*

عيوب ، غير أنها ترجع الى ما عاناه من سوء المعاملة أكثر مما ترجع الى غريزته أما الآن وقد تحرر من ربقة الاستعباد الجافي الغشوم الذي تحمله مئات من السنين فان عيوبه تلك ستقل ان لم تتلاش تماماً . لا جرم ان استمرار العبودية قروناً طوالاً مما يذل النفوس، ويهدم النزعات الكريمة، وماذا عرف المصري منذ الازل سوى الخنوع لسادة غلاظ الاكباد وحشيين؟ألم يكن الفراعنة يضحون غير آسفين مئات الالوف من الارواح لتشييد مجدهم الباطل؟أولم يكن استعمال السوط من العادات الثابتة في البلد ؟ واذا رجعنا بتاريخ مصر الى عهد الرومانيين ، ألا نجد شواهد مثبتة أنهم كانوا يعاملون المصريين بالضرب ؟ كتب أميين مرسلين[1] الكاتب اللاتيني في القرن الرابع فقال « يستحي المصريون أن لا يظهروا ندوباً كثيرة على أجسامهم من آثار الضرب لإبائهم دفع الضرائب ومن ذلك الحين الى هذه الأوقات ظل السوط متخذاً كأحسن أداة للجباية »[2]

وفي المنشور الصادر من نظارة الداخلية في ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ تذكير بالمنشورات المتكررة المحظور فيها بشدة استعمال السوط ، وتجديد لهذا الحظر ، وتهديد بأشد العقاب لمن يخالف الامر . فهذا يدل على انه الى سنة ١٨٨٣ برغم المنع المتواصل استمر استعمال الكرباج ، خصوصاً في النواحي والقرى. قال قاسم بك أمين في كتابه «المصريون» الذي رد به على الدوق دركور ما ترجمته « منذ القدم استغل مصر وحوش في صور أناسي

---

(1) *Ammien Marcellin*

(2) *Duc d'Harcourt — L'Egypte & les Egyptiens*

من كل جنس ، ومن كل صوب . وكانت مصر مسرحاً تجري عليه أنكر الفصول . وأعرف حوادث مزعجة بشعة ، ووقائع لا توصف ، ويجول في ظني أمور أفظع من تلك ، ولا استطيع حقاً ان أفهم كيف تحمل قومنا التعسون كل هذا الظلم القاسي »

تعود الفلاح الصبر على الجفوة التي لا تطاق ، ولا يتصورها العقل ، ولم يخطر بباله المقاومة جهراً لأنها لا تتفق مع طبعه ، فلم يبق له من سلاح يدفع به عن نفسه سوى الحيلة ، والمواربة ، والمكر ، اضطراراً منه للخنوع والمسكنة ، ومن ثم كانت صفاته الطيبة خافية ولا تظهر بجلائها ، اذ لم يساعد شيء ما على انمائها ولكن هل يؤخذ من ذلك ما يؤكده مستر لان من ان الفلاح مجرد من الصفات البيتية والاجتماعية ؟ هذا ما سنراه في كلامنا على الفلاح في البيت وفي المجتمع

القسم الاول

الفلاح في البيت

وصف بيت الفلاح مراراً ، وان هو الا كوخ مصنوع من الطين والتبن ، واطيء ، ضيق ، يشتد فيه الحر ولا تستطيع العيلة ان تبيت فيه صيفاً. فأهله ينامون أمام بابه ، أو فوق سطحه . وهو يكاد يكون خالياً من الاثاث عدا ما قد يوجد من صندوق خشبي محتو على بعض الملابس والادوات ، والاشياء الصغيرة ، وفي الحائط خزانة من طين يصان فيها كل ما يملكه الرجل وامرأته . ولكل مسكن فرن يصنع فيه الخبز ، وفي هذا المحشر الداني السقف يتكوم و يتكون خليط من القاطنين كباراً وصغاراً بجانب الماشية أو الدجاج . فهو كخلية النحل ، كل من فيه يعمل

الرجل يمضي الى الغيط من الفجر ، ولا يعود الا عشاء ، وفي قسم من السنة بين مايو ويونيه يظل ليله ونهاره مشتغلاً ولا يختص من الراحة الا باربع أو خمس من الساعات . ذلك وقت حصاد القمح ، الذي يستحسن أن يتم قبل ان تحرق الشمس سنابله بحرورها . ومتى خرج من الحصاد انصرف الى خدمة قطنه الذي يتطلب عناء جماً مدة ثمانية اشهر من السنة . واذا كانت مواعيد مناوبات الري قصيرة اضطر احياناً إلى وصل الليل بالنهار ليتم سقي أرضه في الميعاد المحدود

والمرأة لا تمكث عاطلة . بل تقوم بخدمة الماشية ، واعداد السماد ،

وتهيئة الاكل لزوجها ، وحمله اليه في الغيط ، وتربية أبنائها المتعددين ، وهؤلاء الاولاد يستخدمون في الهنات الهينات من نعومة اظفارهم

سلطة الوالد عند الفلاح واسعة ، تتمشى على اولاده حتى بعد أن يصبحوا هم أنفسهم أرباب عيلات . والجد موضع اجلال عندهم ، يطيعونه ويتبعونه الى حيث يشاء الاقامة ، ويجعلون بين يديه ثمرة كدحهم . تلك صورة للاسرة كما كانت في العصور الاولى يتضامن فيها الجميع ، ولا يترك أحد منها في حرمان . وقد يبذل الفلاح كل مالديه بسخاء للتفريج من كرب أحد ذويه ، ومن هذا التضامن بين افراد الاسرة ، بل قد يقال بين افراد القرية قاطبة ، مصدر الهدوء الشامل لهذا البلد الفقير في حين أن أزمات عنيفة تزعزع اركان البلدان الصناعية الغربية التي هي أغنى وأوسع ثراء .

قال مسيو هنري بنسا في كتابه السالف ذكره [مصر والسودان المصري] (١)

« ان عيشة شعب وفير العدد في حالة مساوية بين الجميع لا تدع واحداً من أفراده في فاقة مدقعة ، تمنح ذلك الجمهور امناً يزداد بحكم ما في الاعمال الزراعية من الركانة الطبيعية »

فشتان بين هذه العيلة ، وما يسمونهُ في أوربا بالعيلة الفردية ، *La famille individuelle* ويظهر ان الفلاح سيكون الى زمن طويل في مأمن من مثل هذه الاثرة التي تهدم اركان الاسر وتنمي فيها الاحقاد والمنافسات

المرأة في بيت الفلاح في المكانة الثانية ، ليست لها رعاية تذكر ، وربما عوملت بشيء من القسوة حتى ليتفق ان بعضهم اذا سافر ومعه

---

(1) *Henri Pensa — L'Egypte et le Soudan Egyptien*

امرأته امتطى الدابة وتبعته على قدميها . وقد يظهر الافتئات على المرأة في المسائل الوراثية فان البنت التي يأول اليها شرعاً نصف نصاب الذكر يغلب انها لا تأخذ من هذه الحصة شيئاً ، وان تبقى الاعيان المتخلفة عن ابيها بين يدي اخوتها ، فاذا تزوجت وجد بعلها من المعرة أن يطالب بحقها لئلا يقال انه يعيش من مال عرسه

وبرغم هذا نستطيع الجزم بأن زوجة الفلاح ليست فى شقاء ، فان اتفق فى أدنى الطبقات أن يضربها قرينها فانه مع هذا يحبها كثيراً ، ويندر جداً — وخصوصاً في تلك الطبقة — أن يطلقها ، أو يتخذ لها ضرة

ان تعدد الزوجات الذي بدأ يقل في المدن لم يكن قط كثيراً فى القرى ، ورأى قاسم بك أمين هو « أن الفلاح فى الريف أميل بغريزته الى وحدة الزوجة ، وذلك لانه لا يكسب الا ما يتبلغ به ، وقد بقى فى الحواضر رجال من أهل العصر القديم يعولون غير امرأة ، الا انهم شرذمة قليلون . وفى الغالب ليس لكل واحد من الموظفين الا امرأة واحدة »

يظهر من كل ما تقدم أن الفلاح ليس مجرداً من الصفات الأسرية ، فلو وصل اليه نور العلم ، وعرف أن لقرينته حقاً عليه من حسن المعاملة والرعاية ، ولو فهمت هي أيضاً ما لها وما عليها ، لأصبح بيت الفلاح بفضل قوامه المتين ، وبروح التضامن الذى يربط جميع أفراده ، معادلا لبيت الزارع الاوربى ان لم يتفوق عليه . أما الآن فالمرأة لا تفكر فى التضجر من قسوة بعلها ، لأنها تكاد تظن ذلك خلقة .

القسم الثاني

الفلاح فى المجتمع

ان أخلاق الفلاح الاجتماعية هي ما شاء الظلم والجهل أن تكون . فان ذلك الطيب القلب ، الصريح الضمير قد حولته قسوة ساداته الى خبيث الطوية ماكر . وعلى كل حال ما زال الفلاح سمحاً مضيافاً يكرم وفادة نزيله . واذا خالفت أعماله وعوده وعهوده أحياناً فلا تصح اللجاجة فى عذله ، لان المصائب قد نكرته وجعلته محترساً سيء الظن ، لا يعتقد الاخلاص فى أحد

قال الدوق دركور «ان قاضياً كان يحادثه أكد له ان الفلاح لا يلجأ الا الى الكذب والشهادات المزورة حين يتقاضى » وفى هذا شيء من الصحة يؤسف له ، غير ان الذنب فى ذلك ليس واقعاً عليه ـ على ما أجاب به قاسم بك امين — بل على أولئك المزورين والمرابين الاجانب الذين لا يجارون في هذين المضمارين والذين توسلوا بكل الوسائل ، واستعملوا ضروب الغش ، وأساليب الخديعة ، لسلب الفلاح ارضه . وقد أورد قاسم بك امين فى تأييد رأيه شهادة لا تقبل الطعن تصور الطرق المخجلة التي يقع بها على الفلاح غربان الربا تحت حماية الامتيازات الاجنبية وهذه الشهادة مأخوذة من كتاب باسم (مصر واوربا) وضعه مسيو فان بملن [1] وهو

---

(1) *M. Van Bemmelen : L'Egypte et L'Europe*

رجل ذو مكانة شغل منصب قاض في المحاكم المختلطة، جاء فيه : « لا يستطيع من عرف المصريين المسلمين المتمدينين إلا ان يقع فى نفسه لأول وهلة انهم أهل صدق. نعم انهم ليسوا من ذوى الاسترسال والمكاشفة بما فى نفوسهم خصوصاً فى صلاتهم مع الاوربيين، فقد تعلموا أن يكونوا فى هذه الصلات محترسين ولاسباب لا تحصى يؤثرون الصمت على المجازفة بالكلام، ولكنهم ليسوا بخداعين ولا كذابين فى أداء وظائفهم ولا فيما يمس مصالحهم الشخصية بل طبعهم ودينهم يوحيان اليهم بغض الكذب

فى كل مجتمع يكون حب الصدق عادة أفشى فى الطبقات العليا منه فى الطبقات الدنيا، ومصر لا تخرج عن هذا الحكم، غير انه لا يصح القول بأن الفلاحين والفقراء من أهل المدن أكذب أو اقل صراحة من زراع أوربا والسكان غير المتحضرين فى مدنها : على انه يجب ان يستثنى من هذا الحكم الذين افسدتهم خدمتهم للاوربيين وللاجانب الراقين من الناس الفاقدى الايمان الذين يعرضون على الابصار زينات البذخ والترف بوقاحة بعيدة عن مواطن الاحترام، والذين يعاملون اولئك الخدم بقسوة واحتقار فأولئك الخدم لا يقولون الحق إذا اضرّ بهم قوله، ويكذبون بلا حياء للخلاص من التبعات، وكذلك الفلاحون الذين عانوا كثيراً من مضض المرابين وغيرهم من اجانب يستغلونهم تحت الحماية القنصلية، يقلعون عن الصدق فى علاقاتهم مع الغربيين واليونانيين وسائر المتفرنجين من اهل الترف. وفى حكم هؤلاء، الفلاحون الذين يمثلون لدى المحاكم المختلطة ولا ثقة لهم بها

«فاذا استوفينا هذا الاستثناء، حق لنا القول بأن الفلاحين هم بوجه عام صادقون في أقوالهم، وفي اقراراتهم أمام القضاء، ومن هذا القبيل تشهد اختبارات المحاكم المختلطة لهم لا عليهم»

ونستطيع أن نزيد أن الكذب والمكر مما يستعين به أيضاً فلاحو أوربا في العادة للدفاع عن أرضهم التي يحبونها فوق كل شيء بحيث أن منازاعاتهم القضائية ذهبت أمثالاً

هل الفلاح متحلّ بأفضل المواهب الاجتماعية التي يرتكز عليها الاقبال الاقتصادي وهي محبة العمل ؟

تقدم القول في القسم الأول من هذا الفصل أن الفلاح لا يحجم عن النهوض بأى عمل مهما كان طويلاً شاقاً، ويظهر عند ما تدفعه الضرورة نشاطاً عجيباً، وما كان لمجهود وان عظم ان يستنفد صبره في أشغال غيطه، أو ينهك قواه الهرقلية، ومنشأ هذا الجلد فيه هو بنيته، وما تعوده من تحمل المكاره منذ القدم. قال فولناى «ان كان فى الرجال أهل نشاط فانما هم الذين ارتيضت أجسامهم وأرواحهم بممارسة الآلام فشددت عزائمهم بحيث أصبحوا، اذا أصابتهم سهام تكسرت النصال على النصال، وأولئك هم المصريون، وان الزراع الذين يدعون بالفلاحين ازدراء ليضطلعون باعباء جسيمة، ولا تحتاج قواهم الا الى التوجيه لتصبح مهيبة» ونحن نقول: انه لإعواز هذا التوجيه الرشيد، ولان تلك العزائم لا تستعمل على الدوام حق استعمالها ولأن الفلاح من جهة أخرى محروم مساعدة الأدوات والآلات الزراعية العظيمة النفع لزراع أوربا وأمريكا — لم يتسنّ لزراعة هذا القطر

أن تعدو شوطاً بعيداً فى التقدم . وفى هذا المقام يتعين علينا أن نثني على المجهودات الحميدة التي تبذل فى هذه الايام لتحسين الحالة الزراعية ، والتي يعود الفخر فى الجانب الاعظم منها الى سمو الامير حسين باشا كامل فقد تأسست حديثاً تحت رياسة سموه جمعية مؤلفة من كبار الملاك الزراعيين لإعانة الفلاح الصغير بامداده بالبذور والتقاوى ، وتحسين طرق الزراعة بالتجارب والمعارض ، ونشر المعلومات المفيدة فى مجلة يرأس تحريرها سكرتير الجمعية المذكورة

غير أنه قد يسألنا سائل: ما الفائدة التى تعود على البلاد من هذه العزيمة وذاك الجلد المدهش فى فلاحها إذا كان بفطرته كسولاً وكان هذا الكسل حاجزاً حصيناً دون تقدم البلاد الطبيعي فى سبيل الرقي ودون انماء مرافقها الاقتصادية ؟

ويظهر أن هذه الفكرة هي التى يتشبث بها الدوق دركور ، ولهذا لا ينفك يرددها فى كل صفحة من صفحات كتابه « مصر والمصريون » لزعمه أن الفلاح لا ينظر الى الثروة إلا باعتبارها طريقاً مفضية إلى الراحة وان الفاقة أهون عليه من العمل . وجنابه يرتاب فى كون ادارة أوربية تستطيع الاقلاع به عن هذا الجنوح الى العطلة ، وانا لواثقون من أن الدوق دركور لو حقق بنفسه وأجهد فكره للوقوف على صدق ما كان يروى له عن المصريين لتفادى من هذا الخطأ ، ومن سائر الأغاليط التى يطفح بها مؤلفه

---

(١) السلطان حسين كامل فيما بعد

هذا المأخذ على الفلاح ليس بأعلق به من سائر ما يؤخذ عليه ، وان منشأ تلك المآخذ جميعاً فيما نعتقد هو جهل المتكلمين عليه بحقيقة حاله اذ هو بلا مراء لا يؤثر العطلة على العمل الا حين يعلم أنه لا يجني ثمار كده. قال مسيو شارل هوسوليه [1] « عند ما يتوافر للفلاح الغذاء يعود الى جموده ، لأنه موقن بأن جهوده لا تصلح شيئاً من مآله ، وبرغم هذا الجمود الغريب هو بطبعه نشيط . وثوب ، نهاض »

قد عد العمل فى كل زمن ضرباً من ضروب التعب ، ولو خالف هذا مذهب مسيو فوريه (*Fourier*) واذا كان الناس يتغنون اليوم بفضائل العمل من الوجهة الاجتماعية فان اولئك المتغنين هم الذين لا يعملون . قال هذا أحد أساتذتنا بجامعة باريس وقد صدق ، فان العمل ما زال الى اليوم كما كان فى الأزمنة الغابرة غير محبوب لذاته بل للملاذ التى تنتج عنه ، ولسد الحاجات . فالمصلحه الذاتية هي التى تشحذ العزائم ، كما أنها هي الأساس لكل رقي اقتصادي. الخ تلك المصلحة ، تجد الرجل لا يعمل الا مسوقاً بسوط الاكراه كما كان يعمل الرقيق فى العصر الخالي. ومعلوم ان عمل الارقاء كان فى كل زمن قليل الجدوى . وذلك ناموس طبيعي أساسي يخضع له الفلاح كسائر الناس . فليضمن له الجزاء يأت بالمعجزات والا فلماذا يخرج من تواكله ؟ أما نرى مصداق هذا فى صغار ملاكنا اذ يعملون فى حقلهم الذى هو ملكهم ولهم كل غلته ؟

---

(1) *Charles Haussoulier*

يضاف الى ما سبق أن شدة القيظ التي تخور منها قوى الاجانب لا تستنفد قوى الفلاح، فهو فى اشهر الصيف التي تبلغ فيها الحرارة أعلى درجاتها يتطلب منه غيطه اشق المجهودات خصوصاً منذ انتشرت الزراعة الصيفية فى القطر بعد انشاء الترع ، فلا يرى الا سميعاً مجيباً

ثم ان تأصل الروح الديني فى الفلاح يضطره الى اتخاذ عادات صحية أدبية، والتخلق باخلاق كريمة، وله فيه غبطة معنوية كبيرة يستفيد منها الصبر على المكاره. وبفضل خضوعه للتقاليد الدينية التي حافظ عليها ورد مشرعة الاطمئنان وراحة الضمير . لمثل هذا يرجى ان تستمر الجماهير العاملة متمسكة بهذه العقائد، فان تحللها منها يفضي الى تغيير جوهرى فى حالة البلاد الاقتصادية. وبديهي أنه فى اليوم الذى يفقد فيه الفلاح هذه السلوى التى يستفيدها من ايمانه ويرى انه مهضوم الحق فى المجتمع ، فيرفع صوته محتجاً مطالباً ، ولا يستطاع اكراهه على العمل، عندئذ يتعين على المجتمع أن يحسب له حساباً، ولكن فى ذلك اليوم تكون الازمة عنيفة وتصبح مجارى الامور على غير ما كان مألوفاً

كل ما قلناه عن الفلاح فى البيت وفى المجتمع يكفي لاقامة الدليل على أنه مستعد للتمدين ، وليست طينته أدنى من طينة سواه كما يوهم اناس . ولقد ابتدع ارسطاطاليس مذهب انحطاط بعض الاجيال ليسوغ لليونان استعباد الشعوب الاخر بدون ان يكون لتلك الشعوب مايدعوه لان تستعبد لليونان من طبيعة حالها يوماً ما. وهذا المذهب أخذت به بعد ذلك الامم السابقة لغيرها فى المدنية ، فتوسعت فيه وبالغت لتقضى مآرب ذاتية غير خفية

على أن هذا المذهب لا يجوز بحال تطبيقه على المصريين وهؤلاء اجدادهم قد بلغوا من المدنية أبعد شأو ، وهم انفسهم يبرهنون كلما أسعدهم الزمن بحظ التثقيف على انهم ليسوا من تلك الاجيال التي قال ارسطاطاليس إنها خلقت لاطاعة غيرها (١)

---

(١) قال ارسطاطاليس في كتابه (السياسة - جزء أول — فصل ثان)
قسم لا ناس ان يكونوا منذ مولدهم خاضعين ، ولا ناس ان يكونوا آمرين ، وكل من الفريقين انواع متعددة

الفصل الثاني

التقدم العام في مصر

شقاء الفلاح

لما قمعت فتنة عرابي باشا استأنفت مصر ما انقطع من سيرها في سبيل التقدم . ومن ألقى نظرة على الحالة العامة للبلاد في هذا الاوان قرت عينه بما يرى من الاشواط البعيدة التي اجتازتها البلاد، وقضى عجباً للسرعة التي تمت بها إصلاحات جمة كان تحقيقها غير مظنون الى زمن مديد ، لاسباب أخصها : سوء الرأي في استعداد الشعب المصري ، والارتياب في أخذه بقوانين الرقي . ولسنا هنا بصدد البحث فيما لكل من العنصرين الوطني ، والاجنبي، المؤلفة منهما الحكومة الحالية بمصر ، من حصة الفخر فيما ظهر من النجاح . ولكن الانصاف يقتضينا ان نشكر لهما جميعاً تعاونهما بنشاط وذكاء على نفع البلاد. وحقيق بنا أن نقول في هذا المقام قول قاسم بك امين في كتابه (المصريون) وهو « ان الصنيع الذي تم الى اليوم جليل الى حد انه لم يشهد له نظير من قبل في مثل هذه المدة القصيرة » وناهيك به من صنيع شملت مفاخره إلغاء السخرة، واقرت حرمة الحياة، والملك، والمنزل، وحرية الفكر، والكتابة، والتسامح الديني في المعنى الاوسع . وجميعها مزايا وضمانات يتمتع بها الانسان في مصر من جهة حقوقه الشخصية ، ولم تتمتع بها الشعوب الاخر إلا بعد ان اهريقت في التماسها دماؤهم بالثورات

ومن وجه آخر : جرت الاحكام بالعدل بين الناس مجرى سارا ، واصبحت المحاكم الاهلية التي جدد تشكيلها سنة ١٨٨٣ تستحق اليوم من الثناء ما تستحقه المحاكم المختلطة . فبفضل الشبان الاذكياء النزهاء الذين تولوا ادارة تلك المحاكم الاهلية اعطيت حقوق العباد ضماني الاستقامة والكفاءة . وبعد أن كان الوطنيون يفرون من القضاء الاهلي صرنا نرى الاوربيين الآن ينزلون عن حقوقهم لمصريين حتى تتسنى لهم الاستفادة من السرعة التي تسيّر بها الدعاوى في المحاكم الاهلية ، وخصوصاً المحاكم الجزئية التي يقول فيها مسيو هنري لمبا ما تعريبه « للمحاكم الاهلية الجزئية اختصاص يصل حده في الحقوق المدنية الى الفين وخمسمائة فرنك (أي مائة جنيه) وقد يُرى اناس من الاوربيين ، ولا سيما في الريف ، ينزلون عن قضاياهم لمصريين بقصد ان تفصل فيها المحاكم الجزئية التي هي اسرع اجراء ، واقل كلفة ، من المحاكم المختلطة الابتدائية »

فالنجاح الذي أدركته المحاكم الأهلية في ذلك الزمن المتقارب بالغ حد العجب . وهذا ما قاله في شأنها اللورد كرومر بعد عشر سنين من تجديد تشكيلها ، أو من انشائها ، وذلك في تقريره عن سنة ١٨٩٣ « المحاكم الاهلية الآن حاصلة على تجلّة وثقة عامتين اكسبها اياهما اختيار القضاة من الذين تلقوا علم الحقوق ، ومنحهم مرتبات مناسبة ، والاهتمام الدائم باستقلالهم ، وهو ما أصلح شأن تلك المحاكم اصلاحاً بيناً يرجع فيه الفضل الاعظم لمعاونة الوطنيين

اذاً يصح الآن القول بأن القضاء يدور على محاور ثابتة ، وان الاحكام ، الا ما ندر منها ، عادلة . وانه لا توجد قضايا متأخرة ، وان المحاكم كافة قائمة

خير قيام بمهمتها » ذكر هذه الفقرة مسيو ه . لمبا في كتابه المذكور سابقاً ثم عقب عليه بقوله « من تفكر في الصعوبة التي كانت تحول دون ايجاد قانون جديد برمته ، وفي الوقت الذي وجب صرفه ، والصبر الذي تحتم الاذراع به لترقية عناصر هي لا شك صالحة بذاتها ، ولكن لم يكن من الميسور تنظيمها، يتبين امتداد السبيل التي سلكها في بضع سنين ذلك القضاء الذي خلق ارتجالاً . وهذا التقدم سيطّرد عاماً بعد عام بنسبة ما تتوطد اركان القضاء ، ويزداد اختبار رجاله . افلا يجوز ان يرى في هذا التقدم فجر الدورة الرابعة والاخيرة للانقلاب القضائي في مصر : فجر تعميم القضاء الوطني ؟ »

كتب مسيو لمبا هذه السطور في سنة ١٨٩٦ . ويقيناً انه لو وقف اليوم على حالة محاكمنا الاهلية لوجد تقدمها ابعد مدى ، وهي في الساعة الراهنة على مانعتقد تستطيع ان تضطلع — دون ارهاق — بالفصل في دعاوي سكان القطر قاطبة . هنا امل سيتحقق عما قريب ، وما من شيء بعد الساعة يدعو الى الارتياب في القضاء الاهلي ، والى الاستمرار في قسمة المحاكم الى اهلية واجنبية . اقرأ في كتاب مسيو لمبا هذه الجملة المبشرة وهي قوله « فاذا تقدمت مصر القرن العشرين معتزة بتشريعها المبوب المرتب ، وبقضاتها العالمين بالقانون ، وبتقاليدها القضائية ، وطلبت حق الانفراد في دارها بالفصل في قضايا الجميع فبماذا عسى أن تجاب ؟ »

وفيما عدا هذه الضمانات الشخصية ، نجد الحكومة جادة بلا انقطاع في سبيل المصلحة العامة تعمل أعمالا جساماً للري ، ولسائر أنواع المنافع

العامة كل يوم كما أنها تبذل مجهودات عظيمة لتحسين المدن وتطهيرها ، والمحافظة على الجمهور بحيث أن الأوبئة التي كانت قديماً تحصد الأعمار حصداً قد أصبحت اليوم غير مخشية الجانب بسبب الوسائل الفعالة المتخذة لمحاربتها ، والوقاية منها

ولتبيين وجوه التقدم الذي تم لمصر في العشرين السنة الاخيرة في مناحيه المتعددة ، نستأذن في نقل أرقام متخذة من الاحصاء وهي أفصح بياناً من كل بيان . أما الارقام التي سنوردها فمصدرها نشرة عنوانها « ايرادات محصاة » محررة بقلم مستر ج غورست مستشار المالية . (الذى أصبح بعد ذلك السير الدن غورست)

السكان

في مدة العشرين السنة المنقضيه ازداد المتوسط في عدد السكان ٣٪ . إذ كان هذا العدد حين احصاء سنة ١٨٨٢ بالغاً ٦٨١٢٩١٩ نفساً (١) فوصل في سنة ١٧٩٧ الى ٩٧٣٤٤٠٥ أنفس ويقدر لسنة ١٩٠٠ بنحو ١٠٢٠٨٠٥٩ ولنلاحظ أن القاطنين الاجانب غير داخلين في حساب هذا المتوسط من الازدياد فان عدد القاطنين الاجانب بين احصاء ١٨٨٢ واحصاء ١٨٩٧ صعد من ٩٠٨٠٦ أنفس الى ١١٢٥٧٤ نفساً فقط

وهذا الازدياد بمتوسط ٣٪ لم يكن له مماثل في التاريخ الحديث .

---

(١) يختلف هذا الرقم في مذكرة مستر غورست بعض الاختلاف عما ذكره بوانيه بك فقد قدر سكان القطر بعدد ٦٨٠٦٧١٠ أنفس عام ١٨٨٢

اللهم إلا في الولايات المتحدة حيث تجارت كثرة عدد المواليد وكثرة عدد المهاجرين إلى تلك البلاد فكان من مجموعها ٣٠/ أو نحوها

المساحة المزروعة

ارتفعت المساحة المزروعة بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٩٩ من ٤٧١٥٨٩٣ فداناً ٥٤٩٥٨٠٠ فدان، أي بزيادة ٧٧٩٩٦١، والمساحة المزروعة تمتد كل يوم بما يحتفر من ترع الري التي تستصلح بها الارض وبدونها تظل بوراً

صناعة النقل

في المدة عينها كانت الخطوط الحديدية التي تستغلها الحكومة ٩٩٤ ميلاً ، فصارت ١٢١٦ ميلاً ، وكان عدد المسافرين عليها ٤٧٨ ر ٠٨٦ ر ٣ نفساً ، فأصبح ٢٨٤ ر ٢٨٤ ر ١١ راكباً . كذلك صعدت البضائع المنقولة من ٢١٢ ر ١٤٣ ر ١ طناً الى ٨٣٧ ر ٠٥٥ ر ٣ طناً ، فتضاعف المقدار ثلاث مرار . وفي عام ١٨٨٢ كانت الاسلاك البرقية ٤٢٩ ر ٥ ميلاً ، فبلغت في عام ١٨٩٩ : ٩٣٢٤ ميلاً وكان عدد الاشارات المرسلة ٦٥٩ ر ١٢٦ فارتقى الى ٢ ر ٩٩٤ ر ٣٣٢ اشارة. وختاماً وصل رقم المراسلات البريدية سنة ١٨٩٩ الى ١٥ ر ٥٧٩ ر ٠٠٠ بعد أن كان ٣ ر ٨١٠ ر ٠٠٠ سنة ١٨٨٢

الايرادات العامة

اعان حسن الادارة على رقي القطر من الوجهة المادية إعانة كبيرة فألغيت طائفة من الضرائب، وخفضت طائفة أخرى، ومع ذلك فقد أطرد

الازدياد في موارد البلاد (راجع مذكرة المستشار المالي سنة ١٩٠٠)

الضريبة العينية التى كانت في سنة ١٨٨٠ بالغة ١٠٥ قروش ، انزلت في المتوسط الى ٨٣ قرشاً . والسخرة التي كانت أتاوة لابد منها الغيت ، واتاوات أخرى خفضت ، كالاتاوة على رأس الساكن وقد كانت ١٠٦ قروش سنوياً عام ١٨٨٠ ثم هبط متوسطها الى ٨٣ قرشاً

وعلى الرغم من ذلك ارتفعت الايرادات العادية من ٨٠٠ر٩٩٨ر٨ ج.م سنة ١٨٨٠ الى ٣٠٠ر٢٠٠ر١١ جنيه عام ١٨٩٩

وفي هذه المدة ازدادت المصروفات أيضاً ، ولكن لا بنسبة الايرادات. صعدت من ٤٠٠ر٩٦١ر٧ ج.م سنة ١٨٨٠ الى ٤٠٠ر٩٢٩ر٩ ج.م سنة ١٨٩٩ وفي هذا المبلغ الأخير تدخل التكاليف الإضافية للجيش الذي احتل السودان ولم يكن لها مقابل في مصروفات سنة ١٨٨٠ . وقد بلغت في عام ١٨٩٩ زيادة الدخل على الخرج ٠٠٠ر٢٧٠ر١٠ ج.م ، على ان الدخل كان مستمر الرجحان على الخرج في أخريات هذه السنين ، ومن هذه الزيادة مبلغ ٠٠٠ر٢٦٥ ج . م ناجم من ربح تحويل الدين الممتاز يجب ايداعه في صندوق الاحتياطي الخاص . وهذا الاحتياطي بلغ ٥٠٢ر٥٦٥ر٣ ج .م ، عام ١٨٩٩ . ثم ان الاحتياطي الخاص الذي قضى الاتفاق الدولي به والذي ترتبط دفعاته السنوية بزيادة الدخل قد بلغ ٩٠٠ر٥٢٩ر٣ ج.م. سنة ١٨٩٩ وجانب من هذا الاحتياطي قد اقرض للحكومة للقيام بنفقات غير عادية

الدين المصري

في سنة ١٨٨٠ وجدت في السوق سندات متداولة من الدين المصري يبلغ قيمتها ٩٨٫٦٠٥٫٠٠٠ جنيه استرليني ، وأضيف الى هـذا الرقم فيما بعد ١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ ج.س. للنفقات غير العادية ثم ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ ج.س مما نتج من تحويل الدين ، اذ بهذا التحويل نقص سعر الفائدة وازداد رأس مال الدين ، وبالرغم من هذه الزيادات ففي سنة ١٩٨٨ لم تكن قيمة السندات المتداولة رابية على ٩٥٫٩٧٦٫٢٠٠ ج . س ، أي بأقل ٢٠٫٧٠٨٫٧٠٠ ج . س مما كان متداولاً منها سنة ١٨٨٠ وهبطت فائدة تلك السندات من ٤٫١٣٨٫١٠٠ في سنة ١٨٨١ والتي بدىء بهـا النظام الذى حل محل قانون التصفية الى ٣٫٥٤٥٫٩٠٠ ج.س في سنة ١٨٩٩ . وعلى ذلك فقـد نزل مبلغ الدين الذي كان يخص الرأس من ١٥ جنيهاً استرلينياً و٣ شلنات و ٩ بنس الى ٩ جنيهات و١٨ شلناً (راجع جريدة البورص اجيبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٩١٠)

فالحالة العامة كانت في زمن غير طويل قد تحسنت تحسناً لم يكن في الحسبان . ولـكن هل تحسنت حالة الفلاح الاقتصادية والاجتماعيـة بهذه النسبة ؟ لا نتردد في الاجابة سلباً ، وفي القول بأنه اذا كان ما عمل كثيراً فليس بالقليل ما يجب عمله لاصلاح شؤون طبقة العمال الزراعيين وجعلها في مستوى الرقي الذي عم البلاد . وسنبين في الفصول التالية حالة الفلاح كما هى ، وننظر فى جميع مظاهر نشاطه الاقتصادية مضطرين الى ملاحظة أن المجهود الذي يقوم به في كل مكان عظيم ، وان الجزاء الذي يصيبه في

كل مكان طفيف . وهذا التناقض بين العمل والاجر هو من الاسباب الحائلة دون نمو القوى الاقتصادية الخصيبة في هذه الديار . على أن الانسانية توجب من جهة أخرى تبيين الحالة السيئة التي يتألم منها الفلاح المصري وتكليف الشارع مداواة هذه العلة بما في الاستطاعة ، اذ أن الشارع في أوربا لما أجاب دعاة المساواة بين العمل والجزاء ، والمدافعين عن الصناع الى مطالبهم قد حسن حالة هؤلاء الصناع تحسيناً بيناً . فتوجيه عنايته هنا في هذا الصدد ذو نفع لا يجحد، ومتى دخل في عاداتنا تنظيم العمل ازداد النجاح بحكم الواقع، وتوصل العمال الى اجبار مستخدميهم على تعلية اجورهم مهما أصروا على الامتناع، وذلك بتضام صفوفهم ، وتضامن جماعاتهم تجاههم . وأول دليل على فائدة التشريع في هذا الباب ما قدمته من المثل انجلترا وفيها كان منشأ القوانين الحديثة التي سنت للعمل، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت الصناعة الكبرى بانجلترا ، وقامت على ضفاف الانهار مصانع القطن والصوف يشتغل فيها المئات من العمال ، وهنالك وقعت استباحات جسيمة إرهاقاً للرجال ، واستغلالا للاطفال لم يوضع لها حد إلا بالقوانين التي سنت تباعاً لتنظيم شروط العمل ، وتحديد ساعاته حماية للنساء والصغار والمراهقين . فبفضل هذه القوانين نهض الصناع من عثرتهم، وتعلموا، والفوا منهم جماعات قوية، بفضلها نجوا من الارهاق الذي كان يسومهم اياه ارباب المصانع فيضعفون به قواهم العقلية، ويثبطون عزائمهم دون القيام بأي سعي للخلاص، أو التخفيف من شقائهم. ومهما يكن من الرأي في استصواب التشريع لتنظيم احوال العمال ، وأرباب المصانع أو عدم استصوابه ، فمما لا شك فيه

ان اعتبارات خاصة كثيرة تقضي لهذا القطر بضرورة ذلك التشريع ذلك لان طبقات الصناع عندنا سواء أكانوا في المدن أم كانوا في القرى، أجهل من أن يتولوا بانفسهم الدفاع عن انفسهم. ثم إن تعودهم كظم الغيظ والتألم بلا شكوى قروناً طوالاً قد أخمد فيهم روح الاحتجاج، ذلك الروح الذي يشاهد في طبقات العمال الاوربيين. ثم ان الجماعات الحرفية والمحالفات والاضرابات التي يتوسل بها العمال للتظلم غير معروفة في مصر، إذ أنها ليست مما يشعر بالحاجة إليه الا فى الاقطار الصناعية

على ان هذه البلاد لم تخلُ من بضع مظاهرات للعمال ليست بذات بال. نذكر منها محالفة جرت فى أواخر سنة ١٨٩٩ بين لفافى السجاير فى القاهرة التماساً لإصلاح بعض شئونهم وخصوصاً لزيادة أجورهم. فأصر أصحاب المعامل على رفض طلباتهم، ولهذا استمر الاضراب مدة غير قصيرة. وفي خلال هذه المدة اتخذت الشرطة الوسائل لمنع تجمهر المضربين، ولحماية الذين يريدون أن يعملوا، ولما كان السواد الاعظم من المضربين أجانب طلبت مساعدة قناصلهم للتفادي من مصاعب قد يجيء بها المستقبل، فما لبث أن استؤنف الشغل ولم يحلُ الصناع بطائل، إذ أن الشعب لم يؤازرهم وكذلك الصحافة، بعقيدة أنه لا يرثى لأناس شغلهم غير مجهد، وأجرهم وفير يحسدهم عليه أولئك الذين عملهم أشق، وجزاؤهم أدنى. ولما لم يكن المضربون قد أعدوا مالاً وافياً لاطالة مدة اضرابهم، قضت عليهم الضرورة بالتسليم. بيد أن الذي يجدر بالذكر في أمر هذا الاضراب أنه كان أول اضراب جدي وقع في مصر. ويلاحظ أن الذين قاموا به أجانب، وان الوطنيين

لم يبدوا رغبة في مثل هذا التكافل ، فلا بد لهؤلاء ، وبخاصة لعمال الزراعة من حماية القانون

كذلك يجدر بالحكومة والقانون أن يحميا الملكية الصغيرة المهددة في هذه البلاد أكثر مما هي مهددة في أية بلاد أخرى ، ووجوه هذه الحماية أن يحظر الربا ، وأن ينشأ الاعتماد الزراعي ، وأن تخفض الضرائب العقارية الثقيلة ، وقد أقول الباهظة ، تفادياً بكل ذلك من زوال الملكية الصغيرة ، ومن الضرر الجسيم الذي يلحقه زوالها بالإقبال الاقتصادي ، والامن الاجتماعي

اصلاحات لا مندوحة عنها للحكومة ، كما لا محيص لها من توسيع نطاق التعليم ونشر أنوار المعارف للتوصل بها الى انقاذ الريف من بقايا الجمود والفساد في فلاحه

سنلتفت الآن إذاً الى حالة هذا الفلاح حيثما نجده ، وسنبين ما تقدر السلطة على توليه من الاصلاح لشأنه ، وما يستطيع هو نفسه أن يفعله في هذا السبيل تحت تأثير الارشاد الذي يجب أن يأتي أيضاً من جانب السلطة

ونحن نعلم أن أمر تدخل السلطة مُعضل ، معقد ، خطير : معقد بسبب الجزئيات التي يضطر المشرع أن ينحشر فيها ، وخطير بسبب ما يثيره من البحث في مشروعية التدخل الحكومي وحدوده الخ الخ . وقد صرحنا فيما سبق بأننا نعتقد الاشتراكية الحكومية أمراً ضاراً معرقلاً للتقدم الاقتصادي ، فلسنا على رأي ديبون هوايت [1] القائل « ان الأشخاص

---

(1) *Dupont White.*

يجنوحهم الفطري الى الرفاهة لايضمون بين جوانحم مبدأ الرقي » ولا على رأي غمبتا(١) القائل من خطبة له في بلفيل سنة ١٨٧٨ « ان الحكومة يجب ان تكون مبدئة جميع المجهودات التي تتألف منها العبقرية الاهلية »

غير أنه اذا كانت مهمة الحكومة ليست «غير محدودة الى آخر المدى الفكرى » كما يزعم لورنزفون ستين ، فمما لا ريب فيه أنها تشتمل على حماية الضعفاء ، وعلى الذود عن المصالح الدائمة التي هي أمينة عليها من آفات عدم التبصر بسبب المصالح المعجلة ، وعلى المؤازرة الرشيدة من الحكومة في جميع الأعمال التى تتألف منها الحضارة التقدمية

لهذا كان متحتماً تدخل الحكومة لحماية الفلاح ، ذلك المخلوق الضعيف المستنزف القوى على الدوام ، ولتخفيف أعبائه ولتسييره في طريق يفضي منها الى مستقبل أحسن مما كان عليه ماضيه . وما من أحد يماري في مشروعية هذا التدخل اذا لزم حد الاعتدال ، فانه اذا كان تكليف الحكومة كل شيء خطلاً ، فخطل اكبر أن يحظر عليها التدخل كلما دعاها اليه داع أصلي من دواعي النجاح

---

(1) *Gambetta: —Discours à Belleville en 1878* (2)

الفصل الثالث

الفلاح ذو الملك الصغير

القسم الاول

الملكية الصغيرة فى القطر المصري

أوضحنا بايجاز فى الجزء الأول من هذا البحث ، ماهية الملكية العقارية بمصر الى آخر عهد الخديوي اسماعيل ؛ ورأينا أن عدم الامن الذي عاش فيه الملاك الى أن رقى محمد علي الاريكة ، وان المظالم المتواصلة والمغارم التى كانت تحرمهم ثمار كدهم ، حملت جماهير أولئك البائسين على الهجرة تاركين أرضهم وديارهم لينجوا من مظالم الجباية التي لم يسمع بمثل قسوتها من قبل . نعم ان محمد على حمى الملاك من غزو البادية ، ولكن السلطات المحلية استمرت لعهده فى ارهاقهم ، ولم يتيسر تخفيض الضرائب لأن الاصلاحات الكبيرة التي كان يقوم بها محمد على الى جانب الحروب المتعددة التى كان يخوض غمارها ، كانت تقتضى نفقات طائلة . فبالرغم من عطف ذلك الوالي العظيم على شعبه لم تتحسن حال المالك الصغير تحسناً بيناً لا فى أيامه ، ولا فى أيام حفيده عباس الاول

رأى محمد سعيد باشا هذه الحالة المهددة لثروة البلاد فأزعجته . فشرع فى معالجتها . وما فتيء مدة ولايته عاملا على رد الطمأنينة الى الفلاح وتخفيف

أعبائه وتنجيم الضرائب تنجيما ملحوظاً فيه الانصاف . ثم وزع الاراضى التى لم يكن لها ملاك هبة على رؤساء القرى والعشائر واعفاهم من الضرائب زمناً على إثر تلك الهبة ليشجعهم على الفلاحة فكان من جراء ذلك أنهم أحبوا الارض وأكبوا على زراعتها بشغف واطمئنان

غير أن تلك الطمأنينة لم يطل أجلها، ويالاسف، فما عتم المالك الصغير أن وجد المظالم تعاوده مضاعفة بأنواع المغارم ، فتألم شديداً ، وفتّ فى ساعده، ثم اضطر للخلاص منها الى بيع أعيانه بالثمن البخس والى دفن نقوده فى جوف الثرى لتكون بمأمن من الجباة ، وما زال اختلال الأمن والاستبداد فى الحكم ، مورثين هذه النتيجة السيئة فى كل زمن ، ومن ثم نشأ اعتياد الشعب المصري على تخبئة نقوده لرزوحه تحت نير العبودية من أول الدهر ، والى اليوم لا يزال العمال الذين يحتفرون الارض يعثرون على كنوز دفينة من بقايا الحقب المواضى

هذا الذعر الذي أدى اليه ارتباك المالية في عهد الخديوي اسماعيل بخس أثمان الاطيان ، ومع ذلك لم يوجد لها مشتر إلا ما ندر . وان وجد ذلك المشتري كان الدافع له هو الامل بعودة تلك الايام الميمونة التي عاشتها مصر مدة الحرب الاهلية الامريكية ، حيث بلغ ثمن الحاصلات الزراعية سعراً ما كانوا به يحلمون

الاصلاحات الاساسية التي تمت منذ تولية الخديوي محمد توفيق، والامن الذي كان يزداد استتباباً كل يوم ، رفعا ثمن الاطيان تدريجياً وحببا الى الفلاح اقتناءها، فاليوم بالرغم من الهبوط العام في الاسعار ، قد علت أثمان

الاطيان علواً كبيراً ، وهذا الميل الى الارتفاع آخذ في الازدياد . والفلاح يحتفظ بالقطعة الصغيرة التي استطاع حمايتها من المرابين ، وقد أصبح عدد صغار الملاك من أجل ذلك عظيماً كما يرى من الجدول الآتي

في سنة ١٨٩٧ بلغ عدد ملاك الاطيان بحسب الاحصاء الذي وضعه السير الوين بالمر المستشار المالي . —

٧٦٧ر٢٤٢	من هؤلاء الملاك يظهر من الاحصاء المذكور أن:
٦٤١ر٠٧٤	يملكون أقل من خمسة أفدنة
٨٠ر٨١٠	« من خمسة الى عشرة افدنة
٤١ر٢٧٦	« من عشرة الى عشرين فداناً
١٢ر٩٢٨	« من عشرين الى ثلاثين
٩ر٢٩٧	« من ثلاثين الى خمسين
١١ر٨٥٧	« اكثر من خمسين فداناً

وبمقارنة عدد ملاك الاطيان بالمساحة العمومية المنزرعة وقدرها ٥ر٧٥٧ر١٠٠ فدان يظهر أن كل مالك يقتني سبعة افدنة ونصفاً في المتوسط (١)

فاذا قابلنا بين عدد ملاك الاطيان ، وعدد الزراع في القطر وهو ٦ر٢٠٨ر٠٧٣ نفساً ، وجدنا مالكا واحداً بين كل ثمانية اشخاص من سكان الريف

(١) من ذلك ٣ر٤٣٧ر٣٠٠ فدان في الوجه البحري و ٢ر٣١٩ر٣٠٠ فدان في الوجه القبلي وهذه المساحة المنزرعة تزداد سنة بعد سنة

ومن هذه البيانات يظهر أن عدد صغار الملاك كبير بالنسبة الى مركز البلاد ، ولكن لا ينبغي ان تعطى الارقام المذكورة من المعنى أكثر مما تحتويه . ففي الظاهر ان سواد الملاك الصغار عظيم ، وفي الحقيقة ما زال اكثر الأطيان بين أيدي امراء الاسرة الخديوية ، وبعض الدوائر ، كالدومين ، والدائرة السنية [1] والمثرين من الأفراد ، وليس في الاحوال ما يدل على أن الأرض سيزداد تقسيمها بين المقتنين؟ بل هناك ما يشير الى أن الملكية مهددة بالزوال

أجل ان المالك الصغير قد وجد الامن بعد فقده ، وصار يعامل بالانصاف ويلقى من الادارة رأفة وعدم استبداد ، واذا تقاضى فتحت سبل العدل في وجه مطالبه ، ولكن داء دوياً ينخر عظم الملكية الصغيرة قد يفضي الى انقراضها ، الا اذا تدورك ، وذلك الداء هو الربا

---

(١) مما يتعين ايضاحه ان الدومين والدائرة السنية قد شرعتا تقسمان تفاتيشهما الواسعة الى قطع صغيرة وتبيعانها على الزراع باثمان طيبة ، وبذلك تربحان ربحاً عظيما ، وتساعدان على تجزئة الارض

القسم الثاني

حاجات المالك الصغير الى النقود

الفلاح في حاجة أبداً الى الاقتراض . وهو كسائر الملاك يفتقر الى المال لادارة حركة ارضه في خلال السنة . ذلك لان الزراعة لا تؤتي ريعها الا في مواقيت معينة ، اما مرة في العام ، أو مرتين للزارع المصري الذي يمتاز عن امثاله من هذا القبيل. على أن النفقات التي تطلبها الارض مستمرة ، فلا بد للزارع دواماً من تسليف الارض ما تعيده اليه. من أجل ذلك شعر الناس في مختلف البلدان بضرورة تنظيم اعتماد زراعي حتى قيل ان ذلك الاعتماد وجد في الصين منذ الازل (راجع كتاب مسيو شارل جيد: مبادىء الاقتصاد السياسي) وهذا الاعتماد الزراعي قد أنشأته المانيا في صورة شركات تعاونية بين الملاك ، واشهرها ما هو معروف باسم بنوك راى فايزن Bauques Raiffeiseu وهو أيضاً متخذ في فرنسا وايطاليا وغيرهما صوراً وأشكالاً متنوعة . أما في مصر فلا يوجد شيء من هذا ، ولم يفطن الملاك فيها للتآزر بينهم على حماية أنفسهم من المرابين ، وعلى تقليل نفقات الانتاج ، وادخال التحسينات المتنوعة التي أحدثها الرقي الزراعي على أراضيهم بالاشتراك في استعمال الآلات ، والاسمدة ، والسكة الحديدية الضيقة وما اليها ، كما أنهم لم يفكروا في جمع كلمتهم لبيع محصولاتهم بثمن مناسب

وفيما عدا المصروفات الزراعية التي تلزم الفلاح بصفته مالكا ، قد أثارت فيه

الحضارة الجديدة ، والميول الفطرية الى الاسراف احتياجاً يومياً الى النقد

(١) وأما الحضارة التي دخلت هذا البلد بكل ما يتبعها من أسباب الترف والتأنق فانها خلقت للفلاح برغم مافي سليقته من الصبر على شظف العيش، والرضى الذي بثه فيه الروح الديني ، حاجات جديدة لم تأت موارده على قدرها . فهو اليوم يسافر في السكة الحديدية، وكان يقطع المسافات ممتطياً حماره ، أو جمله ، أو حصانه بدون أدنى نفقة . وهو اليوم يستخدم البريد ، والبرق ، ويلبس الملابس الحريرية التي هي أغلى من الملابس الافرنجية المتقنة ، وكان قبلا يكتفي برداء من القطن ، أو بجلابية مصبوغة من الصوف ، وعلى الجملة فان مطالب العيش قد ازدادت كل يوم وأخذت تحمله ما لم يكن يتحمله في الزمن السابق

(٢) ثم ان ميوله الفطرية هي أيضاً تدعوه الى السرف كما ذكرنا : فبينما تجده يقنع بالكفاف لنفسه، اذا هو ما زال محتفظاً بعادات أسلافه العرب من السخاء واكرام الوفادة. وقلما يجلس الى مائدته الا وحوله الضيوف يقدم لهم ماوفر وطاب مما تجيء نفقته كبيرة عليه . قال بيوبك [1] في محاضرة القاها بالجمعية الجغرافية يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧ « تحتوي مائدة الاوساط من الناس على ألوان تتعدد وتتنوع من الاطعمة ، تعدداً وتنوعاً يدهش لهما الاجنبي كلما رآهما فيظن نفسه قد عاد في الزمن الى عصر النهمين الاولين »

يختن الفلاح ولده، او يزوجه او يزوج احد اقاربه الابعدين فينفق من سعة ما يستنفد ماله . وكم من أوربي زار مصر وشهد هذه الحفلات فرأى بعيني

(1) M. Piot :—

رأسه ما فيها من البذخ ، اذ الابواب مفتحة للقاصدين ، وكل يجلس الى الموائد الممدودة مدعواً كان أو غير مدعو ، والعادة من هذا القبيل واحدة فى المدن وفى القرى

(٣) ومما يزيد فى نفقات الفلاح ما يضطر الى دفعه أحياناً فى استرضاء رجال الادارة ولا سيما المسيطرون على الري منهم (١)

(٤) أضف الى ذلك ما حل بأثمان الحاصلات منذ عشرين سنة من الانحاط الذي يعاني الفلاح من جرائه أزمة أوشكت أن تصير مرضاً عقاماً ، فقد هبط سعر القطن والحبوب وسائر الغلات هبوطاً فاجعاً ، أشار اليه مسيو برونت (*M. Prompt*) في سنة ١٨٩١ ولورد كرومر في تقريره عن سنة ١٨٩٤ فالقطن مثلاً كان القنطار منه في سني ١٨٨٠ — ٨١ — ٨٢ بمتوسط ٢٧٦ قرشاً فنزل تدريجياً حتى بلغ في يناير سنة ١٨٩٣ مائتين واربعة قروش وفي سنة ١٨٩٤ مائة واثنين وخمسين قرشاً . كذلك أصيبت أثمان سائر الغلات من قمح وشعير ، وسكر ، وفول ، الخ الخ . فالسكر مثلا : هبط من ٤١ الى ٢٦ فرنكاً للمائة كيلو ، والقمح من ٨٨ الى ٦٨ قرشاً للاردب ، والفول من ٧١ الى ٦٤ (راجع تقرير لورد كرومر السابق ذكره)

وبالتالي هبطت ايجارات الاطيان فان متوسطها كان ١٤٠ قرشاً في سنة ١٨٨٠ فهبط الى ١٠٥ قروش في سنة ١٨٩٠ ولم ينهض الى الساعة . (راجع جدولا قدمه مسيو برونت للمجمع العلمي المصري في ٦ فبراير سنة ١٨٩١)

---

(١) يلاحظ ان هذه الحالة كانت جارية حين تحرير هذا الكتاب اي من نحو ربع قرن وقد تحسنت اليوم تحسناً بيناً يجوز معه القول أنها تلاشت أو كادت

منذ سنة ١٨٩٤ لم يطرأ تحسن وبقيت الاسعار في هذا المستوى المنخفض القليل الجدوى ، فحالة أصحاب الاطيان سيئة جداً إن لم نقل انها في يأس ، وخصوصاً زراع الوجه القبلي الذين يستمدون رزقهم من محصول واحد سنوي ما زالت أسعاره في تدهور. هذا الانحطاط العام في الاسعار الذي تألمت منه مصر نيفاً وعشرين عاماً لا يصح نسبته برمته إلى حالة مصر الاقتصادية فان أوربا تتألم هذا الألم وتشكو هذه الشكوى. وما السبب في حدة هذا الألم ، واستمرار تلك الشكوى ، إلا كون الوحدة الاقتصادية (والمراد بالوحدة الاقتصادية كل جماعة تكفي نفسها اقتصادياً من غير مبادلة مع أية جماعة أخرى مشاكلة لها أو غير مشاكلة) سائرة في سبيل الامتداد ، بل متمادية في الانتشار حتى تكاد تعم العالم قاطبة. ومعنى هذا انه لا يوجد في أيامنا جمهور مهما بلغت أهميته يستطيع ، بسبب تقسيم الاعمال وازدياد هذا التقسيم كل يوم ، أن يجد في حيزه ما يسد كل حاجاته . وان اعظم البلدان لتستمد من الخارج كفايتها قمحاً وحديداً وقطناً الى سائر الاشياء الضرورية لتقويم الاود

في الازمنة السالفة كانت الوحدة الاقتصادية على نقيضها اليوم ، وكانت الحالة المثلى لا أن تكفي الامة نفسها فحسب بل ان تكون الجماعة مهما قل عددها ، بل العشيرة كذلك [١] . ولقد كان هذا التضييق في الوحدة

---

(١) الاسرة قديماً كانت اوسع اشتمالا من الاسرة اليوم ولهذا هي أجدر باسم العشيرة فقد كان للاب سلطان على امرأته وعياله الذين في ولايته وأزواج أولاده وذريتهم والمتبنين والملحقين بالاسرة *Adrogés* والعتقاء *inmanips* والارقاء ومن المحررين من كان يساعد الاسرة انضواء تحت حق الولاية *patronat* بموجب قسم يقسمه على خدمة يقدمها بدلا من الاجر

الاقتصادية - على ما لاحظ أحد اساتذتنا في كلية باريس — ضرورة ظاهرة أيام كانت الشعوب تعيش في حرب مستمرة النشوب

وكان إذاً كل شعب لا يستطيع الاعتماد الا على نفسه فيما يقوم به أوده، ولا يقدر على ايجاد صلات تجارية ذات بال بينه وبين شعب يجاوره، لاستمرار الخوف على تلك الصلات بين آن وآن من أن تبتها الحرب. وعلاوة على ذلك فان التوسع في التجارة بين الدول كان يعاق بأن السبل غير أمينة وان وسائط النقل السريعة التي أحدثتها المدنية كانت غير موجودة فالوحدة الاقتصادية كانت قديماً ضيقة النطاق جداً. أما اليوم فهي تشمل جميع الامم التي يتجر بعضها مع بعض بحيث أننا نقرب من تكوّن سوق عالمية وحيدة تتزاحم فيها الواردات الآتية من جميع الارجاء، فيحدث تزاحمها نزولاً في الاسعار. وقد وصلنا الى هذه النتيجة بفضل اتقاننا وسائط النقل والمراسلة اتقاناً أوشك ان يزيل المسافات، ويهدم العزلة الاقتصادية القديمة، وبفضل زوال الحواجز التي كانت تقيمها القوانين في كل مكان لحبس كل منطقة في دائرتها، وجعلها وحدة اقتصادية تكفي نفسها بنفسها. قال مسيو جبريل هانوتو [1] في محاضرة القاها بمدينة الهافر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٠ « ان طرق المواصلات براً وبحراً قد امتدت بين القارات فقربت بعضها من بعض، أو شقت بين البحار فجمعتها. فتحت افريقية، واهتزت آسيا في أقاصي فيافيها كانها تهيأ للحركة النهائية التي ستفضي الى افتتاحها أيضاً، ولن تكون الارض عما قليل الا سوقاً شاسعة الارجاء

(1) Gabriel Hanotaux

تجلس فيها الامم حول ميدان واحد ويعرضن بضائعهن »

الملاحة التجارية والسكك الحديدية قد مكنت من استعمار اقصى ارجاء البسيطة ، وادخال جميع مستكشفات العلم الحديث فيها لاستخراج اكثر ما يتسنى من كنوزها الطبيعية ، وتلك المستعمرات في الاراضي البكرية قد أخذت بدافع أولئك المستعمرين المقاديم تنقل غلات وافرة رخيصة الاثمان ، ما كادت تترامى الى اسواق العالم القديم لرخص اسعار النقل البحري ، حتى أحدثت فيها اضطراباً عظيما ، وكساداً شعرت بمفعوله جميع الاقطار . من ذلك أن القمح في الخمس والعشرين السنة الاخيرة قد هبطت اسعاره ٤٠ ٪ في أهم اسواق العالم . اذ كان متوسط سعره في المانيا سنة ١٨٧٩-١٨٨٢ ستة وعشرين فرنكاً وربع فرنك المائة كيلو ، فأصبح في سنة ١٨٩٥ الا يساوي الا ثمانية عشر فرنكاً . وفي باريس كانت المائة كيلو تباع بمتوسط ٢٣ فرنكاً سنة ١٨٩٢ ، فهبطت الى ١٩ فرنكا و٣٧ سنتيماً في سنة ١٨٩٥ ، وذلك برغم الرسوم الجمركية التي كانت موضوعة لحماية أسعار القمح المحلي . هذه الازمة التي فعلت أفاعيلها في كل البلاد قد آذت المنتج المصري ايذاء كثيراً في حين أنه كان أقدر من سواه على تخفيف شدتها ، فان تحسين الري قد سهل زراعة أراض أوسع من التي كانت تزرع ، غير ان الادوات المستخدمة في الفلاحة لم تزل غير متقنة حتى استطاع بيوبك ان يقول « ان الادوات الزراعية المرسومة على آثار السلالات الانسانية الاولى تكاد تكون نفس الادوات التي يستعملها الفلاح في أيامنا » ومن هذا نجم أنه وان كانت المساحة المزروعة قد اتسعت إلا أنها لم تكافيء الضعف الذي أصاب التربة من جراء

استنزافها بلا تعويض . فالانتاج العام يزداد ، ولكن الانتاج بالفدان يقل على توالي الزمن ، وهذه هي العلة الأصلية في ضيق حالة الفلاح . ففي اليوم الذي يعني فيه بتسميد الأرض تسميداً يرد اليها خصبها وتستعمل الآلات لتخفيف نفقات الاستغلال تعوض زيادة الريع ما نقص من ثمن الحاصلات واذا كانت المساحات الشاسعة التي استصلحت اليوم في امريكا ، وروسيا ، والهند ، والصين ، قد احدثت اضطراباً في اسواق العالم كما قدمنا ، فمن الثابت ان الزارع المصري باستعماله الوسائل الراقية للفلاحة يستطيع اكثر من كل زارع غيره تحمل نتائج هذه الأزمة العامة : إذ فيما عدا قلة حاجاته بالنسبة إلى أمثاله في أوربا فان ارضه من أخصب الاراضي ، وهذا الخصب معروف في كل مكان ، ومضروب به المثل ، حتى انه من العبث تكرار القول لتأكيد أن ثروة مصر موفورة في تربتها .

برغم هذه الحقيقة قام دوق دركور الذي ينكر على المصريين كل شيء يحاج ايضاً في خصب ارضهم بقوله « من الخطأ الظن ان تربة مصر ذات خصب ممتاز ، وان الحاصلات فيها زكية ، فأما القمح فان الاطيان التي يغمرها فيضان النيل لا تغل منه في المتوسط بحسب الاحصاءات إلا ١٤ هكتولتراً و ٤٠ لتراً للهكتار في حين ان الاطيان الجيدة في شمال فرنسا تغل ٣٢ هكتولتراً وقد يربو المحصول على هذا كثيراً في الاحوال الملائمة (راجع كتاب مصر والمصريين ص ٢٦٢) (١)

فليلاحظ أولا ان دوق دركور يقارن بين متوسط غلة الارض المغمورة

(1) *Duc d'Harcout. - L' Egypte et les Egyptiens*

بالنيل والغلة العادية للاراضى الجيدة فى شمال فرنسا ، وانه أغفل عمداً أن يذكر ما اذا كانت الاطيان التي يعلوها النيل من النوع الجيد كالتي يقابلها بها فى فرنسا أولا . ولو أتى بهذا الايضاح لكان خطأه اوضح . اذ ان الفدان المسمد تسميداً حسناً فى مديرية المنوفية مثلا قد يعطي عشرين اردباً ، أي تسعة وثلاثين هكتولتراً وستين لتراً ، ولما كانت مساحة الفدان ٤٢٠٠ متر مربع ، فتكون غلة الهكتار ، اي العشرة آلاف المتر المربع ٩٤ هكتولتراً و ٢٤ لتراً . وبعد ان يحصد القمح من ذلك الفدان يخرج هو ايضاً حاصلا مضاهياً له من الذرة ، ثم يزرع برسيما ، وكل ذلك فى اثني عشر شهراً ، اي من نوفمبر الى اكتوبر في السنة التالية . فمن الواضح الجلي ان المناطق التى تسمد ارضها كما ينبغي ، يجيء حاصلها عجيباً . ولكن لا بد للمنتج المصري إلى اليوم الذى يستعمل فيه اصلح الوسائل الزراعية من ان يتألم من الازمة الحاضرة

وقد ازدادت هذه الازمة تعقيداً في سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٠ بما طرا على الاسعار من التقلبات الشديدة التى افضت الى خراب الكثيرين من صغار الملاك وكبارهم الذين ضاربوا في بورصة القطن باغراء سماسرة أطمعوهم في المكاسب الطائلة والاثراء المرجو فاندفعوا فى هذا التيار الخطر ، وخرجوا منه خاسرين . فعلى الحكومة أن تضع حداً لهذه المضاربات الجنونية التي أصبحت مقابر الثروات الصغيرة ، وان تنظم البورصة تنظيماً لا يتسنى معه لمتصيدى أموال الفلاح الساذج الذى يستسلم لهم استسلام الأعمى أن يضحكوا منه ويقتنصوا ماله اقتناصاً

نحن لا نذهب الى أنه يجب على المشرّع المصرى التمييز بين أعمال البورصة

التى يراد منها الشراء أو البيع الجدى لأجل ، والأعمال الوهمية التي هي مجرد مراهنات على الاسعار واعتبار الأخيرة منها ملغاة لانها تدخل في المقامرة المحظورة، فان هذا التمييز يكاد يكون مستحيلا. فقد لا تنتهي صفقة بيع جدية لاجل بتسليم البضاعة اذا فضل المشترى أن لا يتسلمها في حالة نزول الاسعار ، وان يتحمل الخسارة الناتجة من هذا النزول (راجع كتاب ليون كان ورينو في القانون التجاري) . ولسنا نرى من جهة أخرى انه يمكن تحريم التعامل بالأجل بيعاً وشراء ، لأن في هذه الطريقة مصلحة كبيرة تسهل المعاملات التجارية. فلا مندوحة اذاً للمشرع المصري من اتباع الخطة المثلى التي سار عليها المشرع الفرنسى في سنة ١٨٨٥ ، واعتبار العقود المؤجلة صحيحة ملزمة، وعدم اجازة قبول الدفع بانها أعمال مقامرة. لكن اذا كانت مقتضيات التجارة تمنع المشرع من التدخل مباشرة في أشغال البورصة فليس بمتعذر عليه أن ينظم وظيفة السمسار بحيث لا يجيز مزاولتها الا للاشخاص الكفاة أو المستقيمين . وانه لثابت ان السماسرة لو كانوا خاضعين لنظام دقيق من وضع الحكومة ، أو من وضع هيئتهم نفسها ، لقل التمادى في المقامرات ، ولتحددت الخسائر فانها قد بلغت من الجسامة حداً حمل المضاربين على الامتناع عن الدفع معتلين كما اعتل المضاربون الفرنسويون سنة ١٨٨٢ بأن أعمالهم كانت أعمال مقامرة غير ملزمة لهم . وفي هذه البلاد لم يسن قانون خاص لتأييد صحة الصفقات المؤجلة ، وحرمان المضارب الدفع بالمقامرة . على ان هذه المسألة منظورة الآن في المحاكم ، ورأيها فيها مرتقب باهتمام ، وقد أصدرت محكمة مصر المختلطة الابتدائية حكماً غير موافق للمضاربين ،

وهذا الحكم اذا قدر أنه غير منطبق تماماً على نص القانون فهو على كل حال فوز للعدالة وسلامة الاخلاق في حالة النجاح اذ أن الاخذ بمذهب أولئك المضاربين الذين يأبون الدفع في حالة الخسارة ولا يعفّون عن قبض الارباح في حالة النجاح يكون تشجيعاً لسوء النية ، ومكافأة لفساد الاخلاق . لهذا نعتقد أن محكمة الاستئناف المختلطة لن تتردد في تأييد الحكم الابتدائي اذا رفع الامر اليها (١)

ثم وافت سنة ١٩٠٠ منذرة بالقحط ، لان فيضان النيل فيها جاء أوطأ فيضان عرف منذ شرعت وزارة الاشغال في تدوين مقاييس النيل ، فاضطرت الحكومة لانقاذ محصول القطن الى ان تؤخر اطفاء الشراقي ، فتأخرت زراعة الذرة ، وهي القوت الضروري للفلاح ومع ذلك أصاب المحصول القطني ضرر جسيم لا يقدر بأقل من ٢٥٪ عجزاً ، غير أن ارتفاع الاسعار قد عوض ذلك العجز ولكنه من جهة أخرى احدث صعوداً عاماً في أسعار الماشية والبذور وسائر الحاجيات باطلاقها ، اذ بلغت اثمانها ضعفيها فلاقتران كل هذه الطوارىء ، ولسد النفقات المتعددة التي تترتب على الفلاح في مدار السنة ، وجد المالك الصغير مجبراً حتماً على الاقتراض

---

(١) صدر حكم الاستئناف المختلط فعلا بعد طبع النسخة الفرنسوية من هذا الكتاب بتأييد ذلك الحكم الابتدائي

القسم الثاني الثالث

المالك الصغير والمرابون

ان المصارف والمعاملات الائتمانية التي لا تبلغ غاياتها الا عند الشعوب المتقدمة في مراقي الحضارة ، ما زالت قليلة في هذه البلاد ، والبنوك تبالغ في الحذر من عملائها ، ولاسيما الفلاح ، فهو في العادة لا يستطيع أن يحصل على النقود الا برهن أطيانه للبنك العقاري المصري ، أو بالالتجاء الى الافراد . أما البنك العقاري فهو يتلقاه أيضاً بالحذر ، ولا يقبل رهناً الا الاعيان التي تثبت ملكيتها بعقود رسمية ، أو بعقود عرفية مضى على تسجيلها خمس سنين ، وهو الاجل الذي يكتسب فيه واضع اليد بسند صحيح حق التملك بمضي المدة (١)

ومن جهة أخرى فان أقل مبلغ كان البنك العقاري يقبل اقراضه هو ثلاثمائة جنيه مصرى ، الا انه في سنة ١٨٩٩ بعد الحاح وحاجة من الحكومة

---

(١) البنك العقاري المصري شركة مساهمة رأس مالها ٨٠ مليون فرنك أسس بموجب امر عال مؤرخ في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٦ . وأوشك في أوليات أيامه أن يفلس لعقده عدة سلفيات على أعيان لا قيمة لها . فلالتقاء هذا الخطب أصدر في أول مايو سنة ١٨٨٦ اربعمائة الف سند من سندات النصيب قيمة كل منها ٢٥٠ فرنكا بفائدة ٣٠ في المائة يستهلك منها عدد كبير كل عام بطريقة الاقتراع . أما الآن فقد أصبح يحتاط كل الاحتياط في معاملاته . على ان تلك الاحتياطات نفسها مع مافيها من التعقيد والتدقيق والكلفة المجاوزة للضرورة تجعل المقترض الصغير يتجنب معاملته

وافق على نقص هذا الحد الادنى الى مائة جنيه . على أن هذا القدر نفسه لا يزال فوق طاقة الفلاح الصغير . وخليق بالذكر هنا ان الفلاح يخشى البنك العقاري حرصاً على ملكه المرتهن من أن تنزع ملكيته اذا لم يسدد في الميعاد. وما تعود فلاحنا مثل هذا التدقيق في مواعيد الدفع

اذن فلم يكن له بد من الالتجاء الى الافراد ، وهؤلاء من أراد منهم أن يكتفي بفائدة معتدلة لم يقبل اقراض الفلاح لسوء سمعته في مواعيد الوفاء ، ولان توظيف المال بأمان تام مع ربح حلال واف هو ميسور كل اليسر في مصر ، فلم يبق الا فئة المجازفين الذين يرضون معاطاة الاعمال المالية معه على علاتها وهؤلاء هم فرسان الربا الذين يوسعون له سبل الاقتراض على توقيعه أو ختمه ، ويستغلونه استغلالاً فاضحاً

يفد الى القرية رجل حقير البزة لافتتاح حانوت فيبتدىء بان يبيع على السذج أصنافاً مغشوشة ، وبضائع من أردأ الاصناف بأفدح الاثمان . وهو الى جانب ذلك يبدأ بالمراباة الجزئية معطياً عشرة قروش ليأخذ خمسة عشر في نهاية الاسبوع ، أي في يوم السوق الذي يستطيع فيه مدينه ان يبيع شيئاً مما عنده ليفي بما عليه . فاذا حال الحول يكون قد ربح ما يمكنه من توسيع تجارته ومنها التسليف . فلا يعتم هذا الرجل الخامل أن يصبح نابهاً معروفاً ، وأن يتلقب بلقب الصيرفي ، وعندئذ يجري على الخطة الآتي بيانها

يحتاج الفلاح الى نقود فيعطيه الجنيه الانكليزي بمائة وخمسة وعشرين قرشاً أي بفائدة ٢٧٪ واحياناً ٣٠٪ وهو نفسه يحرر سنداً بالمبلغ فيوقع عليه الفلاح بختمه آمناً ، جاهلا ما يخبأه له الصك ، لانه لا يقرأ . على أن

هذه الفائدة لم تكن في الحقيقة الا جزءاً من الربح الذي يطمع فيه المرابي. واليك بيان مكاسبه الاخرى: فهو أولاً يجعل ميعاد استحقاق جميع السندات شهر اكتوبر، أى الشهر الذي يبيع فيه الفلاح قطنه، والفائدة محسوبة عن سنة كاملة أيا كان الوقت الذي يقع القرض فيه، فان تم القرض في يونيه أو يوليه لدفع قسط الاموال المستحق في هذا الموعد فالفائدة تحتسب عن السنة كلها، مع ان الدفع سيكون بعد أربعة أشهر أو خمسة. وكم من خيبة وكم من منهبة يخبأها للفلاح المسكين شهر اكتوبر — الذي يسميه القرويون شهر المرابين — فاذا حل أجل السلفة، وقد لا يشعر الفلاح بحلوله، لجهله السنة الغربية، ولانه غير متعود الدفع في المواعيد، وغير جنوح اليه، جاءه المرابي يطالب بماله فمتى رآه ارتعدت فرائصه. وقديماً كان الدائن الذي يمطل يلجأ الى كبير القرية فيأذنه بلا مقاضاة بطرد مدينه من غيطه وبيته وبتملكهما. فذكرى هذه الموبقات التى لم يسمع بمثلها أبقت للمرابي مهابة في النفوس وبالنظر الى كون الفلاح لم يستعد للدفع فانه يبيع على المرابي قطنه بثمن بخس، سببه الاضطرار من جهة، وجهل الأسعار من جهة ثانية. ومعلوم ان للقطن تقلبات سريعة متعددة في اسعاره، فالمرابي الواقف على تلك التقلبات بما يرده من البرقيات المتوالية يستغل هذه المزية العظيمة وربما كانت القرية بأسرها متأثرة لهبوط وقع منذ أسبوع في الأثمان مع ان هذه الاثمان تكون قد ارتفعت منذ يومين ولم يجئها نبأ الارتفاع، فعندئذ يأتي المرابي ويجعل المدية في رقبة مدينه مكرهاً إياه على بيع قطنه بأدنى سعر وهذا هو الباب الثالث للربح الذي كان طامعاً فيه، على أنه ليس بالأخير:

فان ذلك الجلاد الذي لا يعرف الشفقة يتربص لفريسته ساعة تسليم القطن ليجهز عليها . القطن يجب أن يوزن والمشتري هو الذي يزن ، فيسرق من الوزن ما شاء بلا استحياء ، وذلك أن الميزان الغالب استعماله في مصر ما زال « السيبيا » وهي آلة تشبه الميزان الروماني قديماً ، صعبة التحريك ، لا يستطاع استعمالها ، أو مراقبتها ، إلا بعد مران طويل

فالحكومة أرادت تخفيف الاستباحات الناجمة عن استخدام « السيبيا » فعينت قبانية رسميين وسنت قانوناً لمهنتهم ، وفرضت رسم إبانة يجبى للخزانة . الا أن أمراً عالياً صدر سنة ١٨٨٩ جعل مهنة القبانة طليقة ، وأُلغي الرسم المذكور كما أُلغي الحظر الذي على الافراد بأن يقتنوا موازين (راجع مجموعة جلاد)

فلم يبق من حائل يمنع التجار الذين لا ذمة لهم من السرقة في الوزن ، فاذا تم ، تمت السرقة بدون أن يشعر البائع بها وقضي الأمر . وأما إن احتج وعارض أجابه المشتري بصراحة انه يريد أن يترك له مقداراً معيناً من الأرطال فى كل كيس لأن القطن من رتبة واطئة ، أولأنه مبلل بالماء . وفي الواقع قد يضيف الفلاح جزءاً من الماء إلى قطنه ليستعيض بزيادة الوزن التي تحصل بهذه الاضافة عن بعض ما يتوقع سرقته منه عند تسليم قطنه للتاجر . على أن حيلته هذه مفضوحة لا يخفى أمرها على المشتري الذي يتذرع بها ليتمادى في نهب عميله ، وهذا يخضع صاغراً لما للعرابي عليه من السلطان الأدبي ، ولانه لا يرى له مصلحة في اغضابه وهو سيكون عن قريب في حاجة اليه . ولا غرابة ولا عجب . فإن ثمن قطنه لا يمكن أن يقوم بسد ما عليه وتوفير ما يحتاج اليه من المال لنفقات السنة القادمة ، وقد وقع عليه

عند البيع غبن مزدوج في الثمن وفي الوزن . فيتفق الطرفان على تأجيل جزء من الدين للسنة التالية بحيث ان الفلاح اذا دخل في تعامل مالي مع المرابي لا يستطيع أن يرفع ذلك الغل الحديدي الذي يضعه ذلك المرابي فى عنقه، فتصبح حاصلات أرضه التى كد في اخراجها طول سنته هو وزوجته وأولاده لا تكاد تفى بفوائد الدين المترتب عليه

فإذا جمعنا في آخر السنة الارباح التى يكون المرابي قد جناها وجدناها بالغة من ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪ على أقل تقدير ، وعلى هذا الحساب لا يمضي زمن طويل حتى يكون قد احرز ثروة طائلة فيعود الى وطنه الاصلى ليعيش من ريع هذا المال الحلال!

والى جنب مرابي القرى تجد مرابي المدن والذين ينسجون على منا ويلهم وليسوا بأقل منهم كسباً

قد وصفنا حالة الفلاح التعس اذا استدان وصفاً حقيقياً لا مبالغة فيه. وكل من عاش في القرى زمناً يعرف هذه الاستباحات المخجلة التي تجد من الامتيازات الاجنبية حامياً وظهيراً، وقوانين البلاد عاجزة عن منعها أو تناول مرتكبيها بعقاب رادع . ويمكننا أن نقول بجرأة أن الفلاح المصرى هو بين زراع العالم المتمدين طراً اكبر ضحية للربا وهو المخلوق الذى تقع عليه أفظع جنايات السلب والنهب

القسم الرابع

مداواة حالة المالك الصغير

تبيّنت الحكومة المصرية من أمد بعيد هذه الحالة التي يعانيها الفلاح صابراً، فلم توفق الى وسيلة ناجعة في علاجها، والحق ان الداء صعب الشفاء الفلاح ليس بالمدين الذي يهضم حق دائنه، إلا ان عيبه الاكبر هو أنه لا يحرص على الدفع في الميعاد. وكلمة غد في فمه تعني خمسة عشر يوماً أو شهراً «لا يقدم النظر في العواقب — كما قال بيوبك - بل يستدين ما استطاع بأفحش الفوائد غير مبال بأجل السداد الذي يخبأ له على الدوام أسوأ المفاجآت» وعدم التبصر بالعواقب يتأتى للفلاح من حالته الاجتماعية الشبيهة بحالة الانسان الفطرى، كما يتأتى أيضاً من التواكل الذي يدفعه الى قضاء العاجل من حاجاته غير ناظر الى ما وراء ذلك. على أن الانسان يجب أن يألف بحكم التربية، وحكم الاسلوب المعاشي، اجهاد الفكر، ورياضة النفس بالنظر الى المعنويات - وما المستقبل كله إلا معنويات - حتى يستطيع أن يكون متبصراً، ولا يعيش يوماً بيوم. الفلاح لا يزال جاهلا غير مثقف ينشط لانفاق ما بين يديه غير مهتم بما يأتي به الغد، وشأنه فى ذلك شأن الهمجي الذى وصفه مونتسكيو بأنه يقطع جذر الشجرة ليجني ثمرتها (راجع كتاب جيد). فدون مقاتلة الربا والتغلب عليه عقبة كؤود. وسنرى كيف حاولت الحكومة أن تدرك هذا الغرض باحثين فى الطرائق التي

اتخذتها لمنع الربا وحماية الملكية الصغيرة ، مستمدين لذلك أصدق الأخبار من التقارير السنوية التى كان لورد كرومر يصدرها . على أن الحكومة كانت قبل ذلك أرادت أن تتبين ما اذا كان الزراع يقبلون بسهولة منع صلاتهم مع الصيارفة الصغار في المدن والقرى ليستدينوا من غيرهم بشروط أصلح ، وما اذا كانوا وافين الدين أو غير وافين ، لذلك أقرضتهم في سنة ١٨٩٦ على سبيل التجربة مبلغ عشرة آلاف جنيه ، فدلت هذه التجربة على أنهم يقبلون جذلين كل ذريعة تمكنهم من الاقتراض بفائدة قليلة ، إلا أنهم بالرغم من هيبة الحكومة لم يردوا المطلوب منهم الا بمشقة . وفي سنة ١٨٩٨ تأسست شركة مساهمة انجليزية باسم البنك الأهلى المصرى جعلت ادارتها في يد سير الوين بالمر الذى كان مستشاراً مالياً لدى الحكومة المصرية ، وكان من حذقة الماليين . ولما كان من أغراض البنك المذكور إمداد أصاغر الفلاحين بتسليفهم لمدد قصيرة ، حاز البنك المذكور موافقة الحكومة وتعضيدها ، لحسبانها أن فى ذلك حلا للعقدة التي طالما سعت الى حلها ولم تستفد فتيلاً . فمن أجل أن يضطر الفلاح إلى الدفع فى الاوان ، ويسهل على البنك تحصيل أقساطه ، استصدرت الحكومة أمراً عالياً ناط بالصيارف الرسميين جباية مطلوب البنك الأهلى مع أقساط الضرائب العقارية ، فشرع البنك يجرب الاقراض في مركز بلبيس وفيه ثمان وستون قرية منها خمسون تملك أراضيها صغار الفلاحين . وأخرج ٤٧٨٠ جنيهاً لألف وخمسمائة وثمانين مالكاً صغيراً في ربيع سنة ١٨٩٩ ، وفي أول صيفها ، وجعلت هذه المبالغ مستحقة الدفع فى خريف ذلك العام ، فأبلغ سير ألوين بالمر لورد كرومر فى آخر سنة ١٨٩٩

أنه راض تمام الرضى عن هـذه التجربة ، وان المبالغ المقرضـة قد حصلت جميعها (راجع تقرير لورد كرومر سنة ١٨٩٩)

غير أن ديون الفلاح من نوعين : أحدهما يشمل المبالغ الصغيرة التي يقترضـها فى أول السنة ويفيها فى موسم القطن ، وهذا ما يصـح اعتباره رأس مال الحركة لاستغلال الأرض — وثانيهما يشمل المبالغ التى يقترضها فى أثناء السنة لأسباب أخرى ، وهي اكبر مقـداراً من الاولى ، وذات آجال أبعـد . فلو أن عمل البنك الأهلى قصر على تسليف المبالغ التى من النوع الأول لما كانت خدمته للزارع الصغير جديرة بالذكر ، لأن الدين الاكبر والأبهظ لعاتق الفلاح هو النوع الثاني ، اذ يكفى أن يدخل الفلاح فيه حتى يؤخذ أخذ القطاة بالشرك فلا مفر له منه مهما قل المبلغ الذى اقترضه فى الأصـل . فمن أجل ذلك رضي البنك الأهلى أن يقرض ٢٦٧٢٠ جنيهاً تدفع فى خمس سنين بمركز بلبيس

وتختلف القروض التى لخمس سنوات عن القروض المستحقة فى نفس السنة بأن هذه لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً ، وأنها تؤدى على توقيع كل من يدفع ضريبة عقارية . أما تلك فتتراوح بين عشرة جنيهات ومائتي جنيه ولا تؤدى إلا على رهن . وكان يخشى أن لا يجني البنك الاهلى من هذه الاعمال الصغيرة ما يوازي تعبه ونفقاته فرأت الحكومة أن تضمن له ربحاً كافياً لتمكنه من الاستمرار فى هذا التسليف الصغير ، وتنشل الفلاح من أيدى المرابين ، لذلك أجازت له أن يتقاضى ١٠/١ بصفة عمولة لوكلائه فى الارياف علاوة على فائدة ٩/١٠ وهى أقصى فائدة تعاقدية

يجيزها القانون المصرى ، ويقدر أنه يخرج من التسعة فى المايه ٣٪ لنفقات البنك فيبقى له ربح صاف قدره ٦٪ تخصم منه الديون التى لا يمكن تحصيلها (راجع تقرير لورد كرومر عن سنة ١٨٩٩)

ويرجى أن يستطيع البنك توسيع نطاق التسليف لصغار الملاك وقد بدأ فعلاً باقراضهم فى سنة ١٨٩٩ مائة الف جنيه فى ثلاثة مراكز أخرى: من ذلك ٢٥٠٠٠ جنيه لمدة سنة واحدة ، و ٧٥٠٠٠ جنيه لمدة خمس سنوات ، وقد عينت إدارة البنك موظفين في الوجه البحرى للتسليف فى عدة جهات واذ أن صندوق الدين قد قبل أن يمد البنك بالمال بفائدة يسيرة ، فينتظر أن تزيد أعمال التسليف التى يرجى منها خير كثير لصغار الزراع

هذا ما عملته الحكومة باتحادها مع البنك الاهلى لمساعدة الفلاح وتخفيف أعباء دينه ، وهي بلا ريب خطوة كبيرة الى الامام ولكنا لم نصل بعد الى اليوم الذى يتسنى له فيه فك القيود التي تعوقه عن التمتع بثمار كده والبنك الاهلى حتى الآن لم يجاوز مرحلة التجربة كما قال اللورد كرومر الذى يرجع اليه الفضل فى إنشاء التسليف لصغار الفلاحين . ولا يمكن الجزم منذ الآن بأن البنك سيجد في كل الاقاليم ما صادفه من التسهيلات فى المراكز التى ابتدأ عمله فيها ، ومن جهة أخرى قد يمضي زمن طويل قبل أن يكسب البنك ثقة الفلاح الذى جفَّلهُ الامتياز الممنوح من الحكومة بتحصيل أقساط الدين بالطرق الإدارية

ولا غرابة في خوف الفلاح منها وذكريات قسوة الادارة وعسفها لا تزال عالقة بذهنه فاذا خفض المرابون فوائدهم قليلاً تحت ضغط المزاحمة

فضل الفلاح معاملتهم وان تحمل ٤ أو ٥٪ زيادة على ما يطلبه البنك منه لأنهم ألين مراساً ، فاذا تعذر عليه الدفع فى الميعاد لم يتعرض من فوره للاجراءات الادارية التي تتناول مملوكاته بالحجز ، ثم البيع على وجه السرعة

على أنه يجب على الحكومة ريثما تحل عقدة الربا الفاحش حلاً حاسماً أن تتذرع بذرائع أخرى لحماية مصالح المالك الصغير وتحسين حاله ، وأول هذه الواجبات تنوير ذهنه وتعليمه حتى لا يكون طعمة لجميع الذين يستغلون جهله فيرهقونه بالربا . وعليها أيضاً أن تتخذ الوسائط اللازمة لاطلاع ساكني القرى على أسعار الحاصلات الزراعية وخصوصاً القطن بطريقة سريعة مستمرة حتى تمنع المفاجأة والغبن الناجمين عن عدم وقوف القرويين على تقلبات الاسعار . وأخيراً ينبغي مراقبة الإبانة رقابة دقيقة ، والضرب بشدة على أيدي المتلاعبين بالموازين

على أن أفضل وسيلة وأخلقها بحماية الملاك الصغار هي تخفيض الضريبة العقارية التى توقر كواهلهم . وتلك الوسيلة تقضى بها الضرورة لأن الضريبة العقاريه ثقيلة إلى حد أنها أصبحت غير محمولة فى حين أنه لو فرضت اتاوات خفيفة على منتجات سائر الموارد الاقتصادية لأمكن تخفيف عبء الضريبة العقارية ، مع زيادة فى دخل الخزانة . وانه لمن الظلم البين أن تعفى من كل جباية ايرادات التجارة والصناعة والحرف الحرة والسهام التى تكوّن الثروة المنقولة تلك الثروة التى تزداد الآن ازدياداً كبيراً فى القطر ويلقي كل حمل النفقات العامة على ظهر الفلاح . مع أن مصلحة هذه البلاد الاقتصادية التى تعيش من زراعتها تقضي بتخفيف ذلك الحمل عن الارض ما تيسر بقصد التشجيع

على استعمال الادوات الزراعية المتقنة الكثيرة الثمن . أما هذا التجنّي على الزارع بارزاحه تحت الجانب الاكبر من النفقات العامة ، فعلاوة على مافيه من الجور هو ايضاً مناف المبادىء الاقتصادية ، لانه يثبط الهمم ، ويحول دون ادخال التحسينات ، واستعمال رؤوس الاموال الكبيرة في الاعمال الزراعية أحوج ما هي اليها في مصر لبقائها على قديمها منذ الازل

ولكن إذا نظرنا الى المسألة من جهة الذين يتحملون هذه الضريبة العقارية أكبرنا فداحتها لانها تقع كلها على مالك الاطيان الذي يصعب عليه أن يلقي جزءً منها على المستأجر وعلى المستهلك ، لما ذكرناه آنفاً من استحكام الازمة التي تعانيها البلاد منذ عشرين عاماً ، وقد نزلت بأسعار الحاصلات الزراعية وايجار الاطيان نزولاً كبيراً

إن الطريقة التي جرت عليها الحكومة في وضع الضرائب بمصر تشبه أن تكون طريقة « الضريبة الوحيدة » على الارض وهي الطريقة التي حبذها مذهب « الفيزيوقراطيين » ومستر هنرى جورج الاقتصادي الاميركي الشهير ، فهي محل لجميع الانتقادات التي وجهت بحق الى المذهب المذكور ، واكبر عيوبه أنه يثبط التقدم الزراعي بحرمان المالك ما يكسبه من الزيادة في ثمن أرضه بفضل كده ، وبذل ماله (جيد — في مبادىء الاقتصاد السياسي)

غير ان الحكومة المصرية والحق يقال قد تنبهت من أمد الى عيوب نظام الضرائب وما ينجم عنه ، لكنها ويا للاسف غير قادرة على اصلاح هذا النظام وتوزيع النفقات العامة توزيعاً يكون أدنى الى العدالة ، اذ الامتيازات الاجنبية التي امتدت في هذه البلاد امتداداً مجاوزاً للحد ، وتدخل

أوربا في كل مصالحنا منذ أصبحنا مدينين لها (في حين نرى كثيراً من البلاد تتخلص من الدين بشهر افلاسها) هما قيدان ثقيلان يقيدان حرية حكومتنا

خرجت مصر بقانون التصفية من الورطة المالية التي كانت واقعة فيها، « وفوائد دينها مخفضة تخفيضاً كبيراً فأصبحت قادرة على القيام بتعهداتها مرة أخرى ، ولكنها خرجت منها أيضاً مغلولة اليدين غير قاردة على التنفس بدون اذن من أوربا» (راجع كتاب انجلترا فى مصر لسير الفريد ملنر) وقد نجمت عن ذلك من الوجهة الدولية حالة شاذة أشبه بحالة المحجور عليه ، انتقصت ولاية الحكومة لامر نفسها ، كما أنها أضعفت سلطانها ومهابتها وعاقت بالتالي نمو قواها الاقتصادية

ولكي يستطاع تخفيض الضرائب العقارية يجب خلق اتاوات جديدة والاجانب لا يمكن إلزامهم بهذه الإتاوات إلا إذا وافقت دولهم فالحكومة مرغمة إذاً على الاحتفاظ بالضريبة العقارية كما هي ، لانها مع فداحتها تشمل الاهلين جميعاً ، أما اذا استعاضت عن بعضها بالاتاوات يدفعها فريق من سكان القطر دون الآخر كان ذلك هو الظلم بعينه

في سنة ١٨٩١ على أثر مفاوضات طويلة شاقة صدر أمر عال يفرض على الاجانب رسم « الباطنطا » وقد وافقت عليه الدول . فجاء ذلك عدلاً اذ المصريون كانوا يدفعون هذا الرسم ولم يكن جائزاً استمرارهم في دفعه دون الاوربيين مع انه كان خفيفاً محمولاً . على أنه لم يكد هذا الامر العالي

ينشر حتى ثارت ثائرة الاحتجاجات ،وعلت من أجله الصيحات ،فاضطرت الحكومة الى الغاء الباطنطا عن الوطنيين والاجانب معاً

وهذا الامتياز الذي يتمتع به الاجانب بأن لا يكونوا خاضعين لضرائب البلاد، أصبح الآن شذوذاً لا ينطبق على حالة الزمن (Anachronisne) وربما كان معه عذر حين وجوده ، لان الاجانب يومئذ كانوا فيه مرجوحين بالنسبة الى الوطنيين ولم يكن لاولئك ما لهؤلاء من المزايا ، أما اليوم فالاجانب ينتفعون بكل مزايا النظام الحالى كما يتمتع به الوطنيون أنفسهم أو اكثر ، فلماذا لا يتحملون نصيبهم من النفقات العامة ؟ ولماذا توضع كل هذه القيود المذلة في اقدام الحكومة المصرية ؟

الفصل الرابع

الفلاح عاملاً زراعياً

اذا قابلنا الارقام الواردة فى الإحصاءات الرسمية التي عملت في سنتي ١٨٨٢ و١٨٩٧ تحت ادارة مسيو بوانيه بك وجدنا أن عدد الزراع في سنة ١٨٨٢ كان ٤ر١٩٩ر٦٧١ مليون نفس ووجدنا أيضاً سواد الزراع في احصاء سنة ١٨٩٧ — ٦ر٢٠٨ر٠٧٣ أي بنسبة ٨ر٦٣ ٪ من مجموع السكان الذى بلغ في السنة المذكورة ٩ر٧٣٤ر٤٠٥ أنفس. فعدد المشتغلين بالفلاحة قد ازداد في خمس عشرة سنة زيادة مرموقة. وكذلك ازدادت نسبتهم أيضاً بالمقابلة مع عدد السكان في المدن

هذه الدلالة الناتجة من الاحصاء ذات شأن كبير من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، لانها تظهر أن مصر لم تصب بذلك التغيير الخطير الذي طرأ على التكوين الداخلي في الشعوب الاوربية بارتحال أهالى القرى إلى المدن، وهجرهم الحقول. وهذا الارتحال المستمر بما يحدثه من التأثير في الرفاهة العامة، وبما يفضي اليه من اختلال التوازن القومي يعد من أهم الحوادث الاليمة التي يختتم بها هذا القرن الذي كثرت علينا مفاجآته وغرائبه كما قال بحق مسيو لويس فوارين في كتابه « أزمة القرى والمدن » (راجع مجلة العالمين عدد ١٥ يونيه سنة ١٩٠٠)

ولاظهار مميزات هذا التطور بجلاء نقارن بين الارقام التي جاءت بها

الإحصاءات المصرية وبعض الارقام التي نقتبسها من مقال مسيو لويس فوارين المذكور . ففي انجلترا سنة ١٨٩١ كانت نسبة سكان القرى ٤٩ ٪ فنزلت في سنة ١٨٨٨ إلى ٤٠ ٪ فقط . وفي المانيا كانت تلك النسبة ٩ر٦٣ ٪ سنة ١٨٧٢ فأصبحت ٣ر٥٦ ٪ سنة ١٨٨٥ و ٩٦ر٥٢ ٪ سنة ١٨٩٠ وقد هبطت هذه النسبة الآن فى المانيا الى ٥٠ ٪ . وفى فرنسا كان عدد الزراع سكان القرى سنة ١٨٨٦ — ٠٠٠ ر٧٠٠ ر١٧ فهبط فى سنة ١٨٩١ إلى ٠٠٠ ر٤٠٠ ر١٧ يقابلها ٠٠٠ ر٩٠٠ ر٢٠ للمهن الأخرى

فعلام بهرجة المدن التي تجلب القرويين اليها بقوة لا تقاوم لم تغرِ فلاحنا المصري؟ لذلك عدة أسباب: أولها حب الوطن وهو ذلك الحب الشديد الذي يقيد الفلاح بأرضه وأسلوب عيشته ، مضاعفاً بتعففه الفطري الذى يدفعه الى ازدراء زينة المدن وصخبها . وثانيها وهو الأهم والاولى بالتقديم أن الزراعة هي المورد الاصلي للعمل فى بلاد خلو من الصناعات الكبرى التى تجتذب القرويين بما تهيء لهم من الاعمال السهلة المستديمة الوفيرة الكسب

وإلى هذين السببين تنضم أسباب ثوان ستؤخر هجرة سكان الريف الى الحواضر :

ان التعليم الذي انتشر فى جميع طبقات الامم الاوربية خصوصاً حيث جعل التعليم إجبارياً وفتح تجاه الفلاحين أبواباً رحيبة للآمال والمطامع قد أغراه بالقاء الفأس والتوجه الى المدن حيث ينفسح أحياناً مجال الفوز للطامعين . وفوق ذلك ان الانظمة الديمقراطية ، والانتخابات العامة ، جعلت كل فرد مرشحاً لأعلى المناصب وادارة شئون الدولة . وهذا السراب البراق

قد أخذ مأخذه من النفوس ، وأثار فيها الشهوات . أما فلاحنا فلا يزال أمياً قنوعاً بعيداً عن المآرب السياسية لا مطمع له في تولى الشئون العامة . بل كل ما يطمح اليه هو أن الذين يتولون تلك الشئون يدعونه يعيش عيشته في رضاء وسلام

كل هذه العوامل تبين السر في وفرة سكان قرانا . وفيها أيضاً ضمان للمستقبل من حيث دلالتها على أن الزراعة المصرية ، الى زمن بعيد ، قد لا تتأذى من قلة الأيدي العاملة ، تلك القلة التى تشغل جداً أذهان الحكومات والاقتصاديين في أوربا

ان سكان القرى عندنا فريقان : ملاك يعيشون من ريع أطيانهم ، ومستأجرون وعمال ، والسواد الأعظم انما هو من العمال ، وهم قسمان أصليان مقيمون على الدوام في أبعاديات الملاك يزرعونها « بالمناب » أو باليومية ، ومنقطعون يكرون كدهم اليومي بأجور تختلف باختلاف الجهات وضرورة العمال وكثرة عددهم أو قلته . وعلى كل حال فلما تزيد أجرة الواحد منهم في اليوم على ثلاثة قروش . وفى القسمين التاليين سنرى ما حال هذين الفريقين من العمال الزراعيين

القسم الاول

العمال المرتبطون بأبعاديات الملاك

إن الملاك الذين يستغلون أطيانهم بأنفسهم ، والاشخاص الذين يستأجرون تلك الاطيان منهم ، يستخدمون أحياناً للاعمال الزراعية عمالا يقيمون في المساكن المبنية عليها مع نسائهم وأولادهم . وهي مساكن ضيقة حقيرة ، أتينا على وصفها في الفصل الذي تكلمنا فيه على الفلاح فى عيشته البيتية ، وأما العقد الذي يجري على موجبه العمل فهو شفوى دواماً وله أشكال تتعدد ولكنها ترجع كلها من حيث مبادئها الاساسية الى نموذجين :

(١) العمل بالحصة (المناب)

(٢) العمل باليومية

(١) العمال بالحصة: يجعل للعمال الذين يشتغلون بالحصة الربع أو الخمس، أو السدس ، من جميع حاصلات الارض ، أو أقل من ذلك أحياناً ، تبعاً لخصب الاطيان التي يزرعونها ، ولكن متوسط هذه الحصة يرجع الى نحو ثمانية جنيهات فيما عدا القطن فانهم يتسلمون حصتهم عيناً وقت تخزين الغلال من قمح وشعير وفول الخ . . . أما القطن وهو الجزء الاكبر في ايرادهم ، فان صاحب الارض يستولي عليه ويبيعه بالاثمان التي يستصوبها ويحاسب

عماله على نصيبهم فى الثمن . على أنهم لا يقبضون من هذا الثمن شيئاً، وذلك لان العامل يتسلف (يستجر) من صاحب الارض كل ما يحتاج اليه في السنة ، من ثمن كسوة وغذاء وحاجيات أخر ، وهذا التسلف يرصد في دفاتر الزراعة ليخصم في نهاية السنة من ريع القطن . وأن ما يأخذه العامل من أصناف عينية كحبوب وغيرها يقدر صاحب الارض ثمنه كما يشاء بدون مراجعة ولا معارضة من العامل، ويملى على حسابه ايضاً ما ينفق للاجراء الذين يستخدمون لمساعدته في أعمال الغيط خصوصاً عند جني القطن الذى يتطلب عدداً كبيراً من الأولاد يؤتى بهم من الجهات المجاورة. وهذه الكلفة كبيرة قد تستغرق خمس حصة الزارع في القطن

فبعد خصم كل هذه المبالغ يندر جداً أن يبقى شيء للزارع لا سيما اذا كان صاحب الارض ممن لا تراجعهم ضمائرهم ، والغالب أن يرصد الحساب بدين يتخلف على الزارع يرحل الى العام التالي، وكثير من الفلاحين اشتغلوا بالحصة أربع سنوات أو خمساً وعادوا مدينين بمبلغ طائل. هذا يفسر لنا كيف أن العمل بهذه الطريقة لا يكون ذا ثمرة جيدة فانه وهو شبيه بعمل الأرقاء يتطلب ملاحظة دقيقة متصلة حتى تقبل الزارعة، ولا غرابة فالرجل الذي يعمل لتفادي الموت جوعاً لا لأمر آخر ، أميل بطبعه الى الاهمال والكسل . ولو كان غير ذلك لكان موضع العجب لان الاخلاص فى فى هذه الدرجة فوق فطرة الناس

وفي مقابل ذلك الجعل الزرى ينصرف الفلاح بكليته لخدمة سيده وحاله تكون أشبه بحال « احلاس الارض » في القرون الوسطى . وقد مر بك

في الجزء الأول من هـذا الكتاب وصف مصر في عهد المماليك ورأيت أنها تماثل من وجوه « النظام الاقطاعي » الذي كان سارياً في أوربا . وهـذا النظام قد زال الآن . غير انه قد ترك آثاراً باقية نستشعرها في صلات صاحب الأرض بعماله الذين يؤدون له جميع الخدم والسخر ، ولا يملكون لانفسهم دونهُ شيئاً ويستمدون منه كل ما يفتقرون اليه

وللمالك في أرضه حق القاضاة ينتحله فاصلا في المنازعات ، متدخلاً حتى في أخص الشئون البيتية ، وبالجملة فان له جميع الحقوق والامتيازات التي كانت للسيد في العهد الاقطاعي . وان سلطانه المطلق لا يقتصر على العامل بل يمتد الى زوج العامل وأولاده يستخدمهم في الارض أو في شئونه الخاصة كما يشاء

على ان القانون لايعترف له بشيء من هذه الامتيازات التي يدعيها ، وانما هي بقايا من تلك الأساليب القديمة التي لم تقو عليها الاصلاحات الحديثة ، لما في العادات من قوة الاستمرار . فان ناموس « التطور المتعاقب » قد قرره المتأخرون من علماء الاجتماع كمبدأ قطعي وقد وصل علم الاجتماع هذا بالتحريات المتعددة والاستقصاء الطويل الى تقرير أن الانظمة لايخلف بعضها بعضاً طفرة وبلا تخلص ، وأن الاساليب المتخذة اليوم ، فيها آثار اساليب الامس كما فيها أيضاً جراثيم الاساليب التي ستتخذ غداً . فاذا جاء اصلاح للحلول محل نظام عتيد تقلص هذا النظام ابتداء من الحواضر التي يقاتله الناس فيها قتالاً شديداً فينزح الى القرى ويعيش فيها آمناً أعواماً طوالاً . ومن ثم نجم أن الامتيازات الاستبدادية في النظام القديم لما حوربت في المصالح

الحكومية ، وفي المدن الكبرى ، لجات إلى القرى ، ووجدت فيها جواً صالحاً لمقامها ، لان فاقة الفلاحين حملتهم على قبول تلك العبودية باعتبار أنها تضمن لهم على الاقل الكفاف من القوت ، وتضمن لهم ايضاً حماية صاحب الارض من استباحات لا تحصى كانت تقع عليهم من قبل

فالرجاء والخوف اللذان يعلقان باذهانهم من اسم صاحب الارض هما مما يقضى له عجباً ، إذ لا تجد فيهم من يفكر في الشكوى من هذا السيد ، أو في الثورة عليه إذا أوقع بهم وقديماً كان مثل هذا العاتي يضرب الرجال الى نزف الدم ويعذبهم لأوهى الاسباب تعذيباً قد يفضي الى الموت ، ولا يبدو عليه من ذلك تأثر . أما اليوم فلا يمضى المالك فى غلوائه الى هذا المدى ، لكنه لا يخشي رفع السوط لتأديب عامله ، وله حين يشاء أن يطرده مجرداً من كل ماله : واخر مجهود العامل الذي أرهقه الاستبداد وراء حدود صبره الجميل أن يفرّ ليلا مغافلا الحراس حاملا ما له من المتاع ، غير أنهُ اذا استطاع الهرب من مالك وقع أحياناً في أيدي مالك أشكس منه فيكون قد استجار من الرمضاء بالنار

هذه الحالة التي لا يحسد عليها العامل بالحصة قد تكون أقل مساءة من سواها ، لانه مضمون له فيها قوته الضروري والمالك مجبر على تغذيته مهما ثقلت ديونه مخافة نقصان اليد العاملة وبوار الحقل ، على أن الفرار لم يكن ميسوراً للفلاح من قبل ، اذ كان سيده لا يعدم وسيلة عند حاكم له زلفى اليه فيأمر الشرطة بالبحث عن الهارب واعادته الى مكانه بعد أن يقتصوا منه مفظّعين أما الآن فالفلاح وان كان رهين الارض وصاحبها ، يقدر على

الابتعاد للتخلص من هذا القيد المزدوج ، وليس للشرطة دخول في الامر . المالك أن يقاضيه مدنياً في استنجاز ماله عليه ولكنه معدم لايعبأ بالمقاضاة ، والحكم الذى يصدر عليه بالدفع يذهب هباء منثوراً

(١) العمال باليومية المقيمون في الاطيان : غير قليل في التفاتيش الواسعة ما يستغل وعامله باليومية لا بالحصة . وحالة هذا العامل تختلف عن حالة العامل باليومية الذي سيأتي الكلام عليه في القسم الثاني من هذا الفصل بأنه مقيم فى الاطيان هو وعيلته

فالاتفاق الذي يجرى عليه الاستغلال بهذه الطريقة فى العادة هو أن تستأجر كل عيلة من عيلات العمال عدداً من الافدنة بنسبة عدد أفرادها وعليها فى مقابل ذلك ان تضع تحت تصرف صاحب الارض عدداً معيناً من العمال يستخدمه فى غيطه متى شاء ولهم أجر يومي متفق عليه لا يتغير في مدى السنة ، بالتبعية لوفرة الأيدي العاملة أوقلتها ، وهذا الاجر يتراوح عادة بين قرشين وثلاثة قروش . تخصم من الايجار المطلوب للمالك ، ومن الديون الاخر التي تكون له على العيلة . مع ان ربح العامل باليومية أقل في الغالب من ربح العامل بالحصة ، وأنه خاضع لنظام صارم ، وأدنى اهمال يقع منه يكون جزاؤه خصم بضعة أيام من أجرته

ومن البديهي أن هذا العامل الذي لا يشارك صاحب الارض فى الغلة لا يهمه من أمرها شيء فهو لا يعمل بنشاط ، بل يفرط في واجباته كلما أنس تراخياً في ملاحظته ، لذلك تجد في التفاتيش التي تستغل على هذه الطريقة عديداً من المستخدمين لا عمل لهم سوى مراقبة عمال الغيط مراقبة دقيقة متناهية

في الشدة. وقد تغرى هذه الطريقة هؤلاء المستخدمين بسرقة المالك ، وذلك بمحاسبته على عدد أزيد من عدد العمال الذين يشتغلون حقيقة في الغيط على ان مجال السرقة من هذا الباب ضيق ، لأن العرف الزراعي قد قدر لكل عمل من الاعمال الزراعية عدداً محدوداً من العمال ، فاذا تجاوزه المراقبون الزموا بالفرق

وبالجملة فإن طريقة استغلال الأرض بعمال اليومية تقتضي ملاحظة أدق وعدداً اكبر من المستخدمين، ولكنها مفضلة على سواها في التفاتيش الواسعة ، لأن أجرة العمال ومرتبات المستخدمين مهما بلغت لا تكلف المالك ما يخرجه للعمال بالحصة من حاصلات أرضه

وأما حالة أولئك العمال الذين يشتغلون باليومية فهي أحسن من حالة العمال الذين لا يقيمون فى التفاتيش ، لأنهم يجدون أمامهم عملاً يشغلهم طول السنة ، واذا كان أجرهم قليلاً فلهم عوض من هذه القلة فى انخفاض أجرة الأرض التى يعطيها المالك لعيالاتهم فإنهُ يتجاوز لها عن ثلث ايجار المثل. بل عن نصفه أحياناً . وفي هذا التجاوز مصلحة له لأنه يقيد به عامله، فلا يجنح الى الهرب وترك أرض يزرعها بايجار رخيص مهما وقع عليه من ضروب العسف وسوء المعاملة . هذا ولأن النزول عن شيء من أجر المثل يقابله رخص الاجر اليومي للعامل لا يلحق بالمالك أي غبن أو ضرر

لقد حاولنا في هذا القسم أن نصور حالة العمال الزراعيين المأجورين باليومية ، المقيمين في التفاتيش إقامة ثابتة وبينا شروط العقد الشفوى المعقود بينهم وبين الملاك ، تلك الشروط التي تتنوع كل التنوع ، والتي

لا يجني من ورائها الفلاح سواء اشتغل بالحصة أم باليومية ، أم بالمقاولة كما يحدث أحياناً، سوى الجزء الزهيد الذى يفى أدنى وفاء بقوته الشظف ، وبسد حاجاته القليلة جداً. وفي مقابل ذلك يسام هذا المسكين الطاعة العمياء للمالك ، ويتحمل أوامره ونواهيه بلا تظلم ، واقفاً نفسه على خدمته مرصداً لها قوى عياله

القسم الثاني

عمال اليومية غير المقيمين في الضياع (١)

الى جانب العمال الذين يستخدمهم أصحاب المزارع بالحصة أو باليومية ، يُرَى جمهور من أبناء الريف لم يوفقوا إلى عمل مطرد في مكان ثابت فهم لا ينفكون عن البحث عن عمل ، وهؤلاء هم الذين يصح أن نسميهم بالمياومين الرحّل . هذه الفئة هي بلا ريب أتعس الفئات ، ولولا القناعة المضروب بها الأمثال فيهم ، ولولا الاعتدال العظيم الذي يمتاز به جو مصر لكان السواد الأعظم من هذه الفئة في جيش الغضاب الجياع ، ولكن يدرأ هذا الخطب السببان الآنفان مع سبب آخر ، هو التضامن الذي أشرنا الى مزاياه سابقاً ، والذي يقي الجهال من العمال عذاب الموت سغباً : اذ لا يعدم منهم قريباً أو جاراً في ميسرة يبذل له عن سماح كسرة الخبز التى تحفظ رمقه . ذلك التضامن هو الذي يحل بعض الشيء محل نقابات العمال ،

(١) الضيعة : هي المسماة عرفاً بالعزبة ، أو الأبعادية

وشركات التبصر والتعاون الموجودة في البلدان المتمدينة ، والتى لا تزال غير معروفة في مصر

يكثر هـذا النوع من العمال في الوجه القبلي حيث الأرض المزروعة ضائقة بالرجال العائشين عليها ، وحيث لا تستغل التربة إلا بما يسهل استنباته ولهذا يقل القطن فيها ، وهو من أشق الزراعات وأدعاها الى العنايات المتصلة ومن ثم يكون زمن العطلة في الوجه القبلى أطول أمداً منه فى الوجه البحري ولا مصلحة للملاك في الاحتفاظ بعدد كبير من العمال الثابتين ، إذ أنهم حين يجىء وقت الحصاد ، أو تحدّ أشغال معجلة ، يطلبون فعلة مساعدين فيستخدمونهم الى انقضاء تلك الاشغال

فحالة العمال الرُّحّل هى إذاً من أسوء الحالات ، اذ هم يتألمون في مدة العطلة الطويلة من القعود أو من اضطرارهم إلى جوب القرى واحدة بعد واحدة في التماس شغل قد يتعذر عليهم وجوده . وهذا الانقطاع عن الشغل كثيراً ما يجلب عليهم المضار ومنها تخفيض أجورهم الى الثمالة متى صادفوا مرتزقاً وهذه نتيجة لا مندوحة منها ينتجها ناموس العرض والطلب ويوقعهم فيها افتقارهم وهم أشتات بائسون إلى الإذعان لما يحتمه عليهم المالك القدير . ومن هنا قد ترتب بقاء الأجور في مصر مع غلاء العيش على انحطاطها الزرىّ . لا يربو أجر العامل فيها على ٧٥ سنتيما في اليوم ويومه اثنتا عشرة ساعة أو تزيد أحياناً

ذلك الاجر المنحط يناقض مناقضة ظاهرة الارتفاع المطرد فى أجر اليد الزراعية التى أصبحت فى أوربا شديدة الغلاء شدة مرهقة وبالرغم من كون

فئات الاجور تختلف اختلافاً كبيراً بالتبعية للاحوال المعاشية بلغ المتوسط العام لازدياد الاجور منذ أربعين سنة ٦٦ ٠/٠ ولم يتقاعس الاجر الزراعي عن السير في هذا المعراج اللهم الا فى جهات من المانيا وإيطاليا بقى فيها العامل الزراعي يتقاضى أجراً منخفضاً جداً

ومن أين تأتى هذا التناقض ؟

أولا بمقتضى المبدإ الاقتصادى القائل « ان جميع الامور الاقتصادية تتماسك بحيث ان زيادة الاجور في أحد الفروع تجر حتماً زيادتها فى الفروع الاخر » وذلك عملاً بناموس العرض والطلب الذي يسيطر على جميع العوامل الاقتصادية . هذا الناموس يفعل في توازن الأجور فعل الصلة التى تصل إنائين مختلفي الامتلاء فى مساواة امتلائهما. ومما يساعد على ذلك التوازن أن تقدم وسائل الإذاعة ووسائط النقل المتقنة التى عمت بلاد أوربا تمكن طوائف العمال من معرفة الجهات التى تكون الاجور فيها مرتفعة ومن الانتقال اليها بسرعة . فينجم عن ذلك انخفاض يسير في الاجور حيث يتوافر العمال وارتفاع في الاجور في الجهات التى نزحوا عنها فقلت فيها اليد العاملة . أما في مصر فجميع الاجور سواء في المدن أم في القرى منخفضة جداً وهذه هي علة عدم متابعة الاجر الذي يصيبه الفلاح بالازدياد للاجر الذي يصيبه أمثاله في اوربا

الى السبب العام الآنف بيانه تنضم أسباب أخر افضت الى ارتفاع الاجور الزراعية في اوربا . فمن جهة النقابات الزراعية بما بذلته من المجهودات المستمرة قد ساعدت مساعدة كبيرة على تقرير أجور أوفى بالمطالب

ومن جهة أخرى أعمال الحقل في أوربا تعطل مدة طويلة من السنة بحيث ان الزراعة لا تستطيع ان توجد عملاً مستمراً لعمالها ، فمن المعقول ان الاجر الذي يعطاه أولئك في بضعة أشهر يكون كافياً لسد جميع حاجاته طول السنة ، ومن أجل ذلك وجب أن يكون مرتفعاً . على أن مدة العطل في مصر قصيرة جداً ، وان كانت في الوجه القبلي أطول منها فى الوجه البحري. بيد ان وفرة اليد العاملة في الصعيد على ما سبقت اليه الاشارة ، تعاكس اعتبار طول العطلة ، ولا تسمح بارتفاع الاجور .

هذه الملاحظات ليس لها شأن علمي فحسب ، بل هى توصلنا أيضاً الى استنتاج عملي هو أن الاجور الزراعية ستبقى عندنا زمناً طويلاً في مستواها الحالي دون أن تقوم عليها احتجاجات قوية من جانب العمال ، لان عزلتهم مضعفة لهم ومثبطة لكل نشاط وعزيمة فيهم. فاذا كان هذا الاستنتاج مطمئناً للذين يستغلون الأرض ، واذا كان فيه ضمان للسلم الاجتماعي الا انه موجب للأسف من وجهين : أولهما أن الطبقات العاملة تحتفر بينها وبين المالك هوة واسعة ، وفي بلاد كهذه نظامها مرتكز قانوناً على المساواة بين جميع أعضاء مجتمعها ولا يقبل تفاوتاً في المحتد أو الجاه ، تخلق ارستقراطية المال ، وهي أشد صلفاً وايذاء للنفوس من تلك. ان ضمير الانسان ليغضب اذ يرى بجانب ذوي الثراء جماعات وفيرة لا يعادل جهلها الا فقرها ، وليس لها أمل في تحسن حالها قريباً ، مقضياً عليها بشظف العيش وشقائه ، وهذا الشقاء لا يستفز العواطف البشرية بانفرادها ، ولا يجرح مبدأ المساواة الذي هو تاج المدنية

فحسب ، بل يجب أن ينظر اليه بتهيب شديد من حيث عوقه تقدم البلاد في السبيلين ، الاقتصادى والاجتماعي

وما دامت طبقة العاملين الكادحين لاتؤجر أجراً وافياً فهي تصرف عن الترقي العام. ولا ينتظر من ثم أن تنمو مواهب القطر الاقتصادية ومصادر الثروة فيها نمواً معتدلاً . على اننا وان كنا لا نطب لهذه الطبقة اجراً فادحاً يثنى ذوي الاموال عن استثمارها في الاراضي الزراعية التي ترزح تحت اعباء الضرائب الثقيلة : لنا ان نطلب بحق أجراً اكثر تناسباً مع الخدمة التي تؤديها ، ومع المعيشة التي يتعين ان يعيشها كل مخلوق عاقل في هذا القرن : قرن الحضارة والنور

الفصل الخامس

الفلاح والاشغال العامة

القسم الاول

السخرة

قبل البحث في الطريقة المتبعة اليوم لإجراء الأعمال العامة، قد يكون من المفيد أن نلقي نظرة على السخرة التى كانت تنجز بها تلك الأعمال، وأن نذكر الوسائل التى اتبعت لابقائها

كانت السخرة متخذة لإجراء الأعمال العامة ، والأعمال التى تخص الافراد أيضاً ، فهي في نوعها الثاني من بواقي « حقوق السادة في العهد الاقطاعي » وقد بقيت معمولاً بها في أوربا إلى انتهاء ما يسمونه « بالقرون الوسطى » . كانت سخرة السيادة فى الأصل فوزاً للحرية على مبادىء الاستعباد العهيدة وتخفيفاً لوطأتها . وكان الملك يبيع لبلاد مملكته حقوقها المدنية وكان السادات يبيعون « لأحلاس الأرض » صكوك الإعتاق . وبالنظر الى تواتر تزييف السكة فى ذلك العهد كان السادة يشترطون الدفع فى أيام معينة من العمل بدلاً من تقاضي ثمن الاعتاق نقداً . وهذا ما كانوا يسمونه « بالسخرة الشخصية » والى جنب هذه كانت السخرة العينية المطلوبة على العقار المبيع بهذا الشرط وكانت تلزم كل من انتقل اليه ذلك العقار

هاتان السخرتان لم يفرق بينهما في آن من الوجهة العملية : لأنهما كانتا تؤديان فى عدد معلوم من أيام العمل التى كان للسيد أن يطلبها مجاناً فى الوقت الذى يريده ولأى نوع من العمل يختاره . فالمسخر وهو خاضع لأهوائه يعمل أحقر الأعمال وأدناها ولا يستنكف من قضاء ليله يقرع ماء المستنقعات بالعصا لإسكات الضفادع التى تقلق منام سيده !

وقد مر بك فى الجزء الأول من هذا الكتاب أن سخرة السيادة ما عتمت أن نظمت ووضعت لها ضوابط وحدود ، إما بالاتفاق ، أو بالتقاليد أو بالأوامر الملكية ، وفى عهد لويس الرابع عشر تقرر أن لا تزيد أيام السخره على اثنى عشر يوماً فى السنة . وقد بقيت السخرة واقفة عند هذا الحد إلى أن قامت الثورة الفرنساوية الكبرى فألغتها فى ٣٠ فريكتيدور من العام الاول للثورة فهدم بهذا الالغاء آخر حجر من بناء النظام الاقطاعي. وقد أبنا لما تكلمنا عن الفلاح فى عهد المماليك أن سخرة السيادة كانت موجودة فى مصر بابشع أشكالها ومن غير أن تخفف وطأتها أدنى شيء كما خففت فى سائر البلدان . فكان الملتزمون يستخدمون العمال مجاناً بالقدر الذي يريدونه وفى العمل الذي يؤثرونه فلما انقضى زمن المماليك وانقضى معه نظام استغلال الارض على النحو الذي وصفوه زالت أيضاً السخرة السيادية ، ولكن بقيت ملطفة فى الغاية ولا تربو اليوم على بعض خدم شخصية غير مأجورة يقدر المالك أن يتقاضاها من رجال ضيعته . أما الاعمال التى تُعمل فى غيطه الخاص والتى كان الفلاح ملزماً بها مجاناً أيام المماليك

فهي تؤجر الآن باحدى الطرائق التى بيناها فى الفصل السابق وبنقصانها الى هذه النسبة الضئيلة قد يصح القول أن سخرة السيادة ابطلت فى مصر

أما السخرة لأعمال المنفعة العامة فقد كانت مصر منشأها ، وما الاهرام والتيه ، وبحيرة مريوط ، الا شواهد على هول ما عاناه الناس منها ، وليس من المغالاة القول أن السخرة وجدت فى كل زمن . وبديهي ان يكون قد خطر ببال كل حكومة قديمة استخدام الاهلين بدون أجر فى كل عمل تعود فائدته على المجموع . ولم يكن فى تلك ما يعرفه زماننا من النظم المتقنة التى لوزارة الاشغال الآن . ثم ان الشعب كان آلة مطواعة بكماء فى يد الحاكم المطلق ، فكان يضحي حريته وحقوقه الشخصية للمنفعة العامة التى كانت ابرز المصالح . ومما يلاحظ ان الرجل فى القدم كان لا يعرف له حقاً شخصياً . ولهذا ما كان ليفكر فى تشريع للشخصية حتى فى الاحوال التى قامت فيها الحكومات الديموقراطية ايام الجمهوريات اليونانية والرومانية

ولا بدع فان هذه حالة لازمة لمجتمع كان نظامه مبنياً على اساس حربي مستديم يشبه ان يكون حالته الطبيعية . ففي مثل هذا المجتمع تتلاشى الشخصية والحرية الفردية من أجل حياة المجموع لان هذه الحياة اذا زالت زال معها كل حق للافراد ، ووقعوا هم أنفسهم في الاسترقاق . لهذا كانت مصلحتهم ذاتها في التفانى فى سبيل المنفعة العامة

فعدم الشعور بالحق الشخصي عند الاولين ، وخضوع الانسان للمصلحة العامة وتفاني ذاتيته في ذاتية المدنية كل هذه كانت عوامل جعلت في حكم الضرورة تسخير الافراد لارتفاق الجمهور بحيث لم يقتصر التسخير في أوسع

مجال على عصر الفراعنة ، بل وجد في روما وفي المجتمعات القديمة كافة. بيد انه لم تكن الفردية تظهر في المدنية حتى بدأت الاستقراطية تضعف وتزول وحتى تسنى بحسن تصريف الضرائب والجباية استخدام فعلة مأجورين في الاشغال العموميـة ، وبذلك قلت تكاليف السخرة حتى تخلص منها الشعب تدريجاً

ففي فرنسا مثلا حلت سخرة المنافع العامة منذ القرار القنصلي الصادر في ٤ ترميدور سنة ١٠ محل الجعل العملي الذي أعيد تنظيمه في ٢١ مايو سنة ١٨٣٦ ، وبرغم الشكاوي التي اثارها هذا القانون بقي الجعل العملي مع حفظ الحق لمن يطلب منه في أداء بدل نقدي . ولم يستفظعه الشعب الافرنسي أكثر من استفظاعه للاتاوات التي كان يؤديها مالا . ولا بأس في هذا المقام من ذكر الوجهة التى كان المركيز دي ميرابو والد الخطيب الشهير بهذا الاسم ينظر بهـا الى سخرة الاشغال العامة المعروفة اليوم باسم الجعل العملي مع أنه كان أحد كبار المنتفعين بها اذ لم تكن السخرة السيادية قد الغيت الى وقته ، فقد كتب في جريدة (صديق الشعب) « أن ادارة الضرائب هي اظلم الادارات كلها، وان السخرة هي أقسى ضروب الاستعباد تفقر الزراع لتنشىء طرقاً رديئة لا تلبث المناجذ ان تتلفها في عام »

أما في مصر فالتحول كان على هذا النحو ظلت السخرة الى هذه الايام الاخيرة تثقل كاهل الشعب حتى قيل عنها بحق انها بمنزلة الخدمة العسكرية الاجبارية فى هذا البلد لان الاعمال العامة عندنا لهـا شأن عظيم ، وقوامها تشييد الحواجز المنيعة يصد بها طغيان النيل لما في البلاد من تعدد الجسور وحراسة

تلك الجسور حين ينذر النهر بالخروج عن حدوده ، وتطهير الترع التي يكون الطمي قد ملأها

قبل إنشاء نظام الري الراهن الذي يرجع فضل تأسيسه الى نبوغ محمد علي ، كان الري بطريق الحياض ولم تكن أعمال النيل شاقة ، لانها كانت مقصورة على تقوية الجسور ، وتطهير بعض الترع الموجودة ، وكان العمال الزارعيون فى الاوقات التي يجب اجراء تلك الاعمال فيها خالين من أعمال الغيط ، اذ الزراعة الصيفية التى تستنفد يوم الفلاح لم تكن منتشرة . وفي أيام الفيضان التي تمتلىء فيها جميع الاحواض بالماء كانت الحدود الفاصلة بين الغيطان تتوارى غرقا فينجم عنها اختلاط في الاملاك يدعو الى اتحاد مصالح الملاك في تقوية الجسور ، وانشاء مصارف للمياه ينتفع بها الجميع . فالفلاحون كانوا يجنون منفعة مباشرة من تلك الاعمال العامة التي يقومون بها دون أن يفارقوا قريتهم . لذلك لم تكن سخرة المرافق العامة ثقيلة عليه

ولكن لما عبأ محمد علي جماهير الناس لاحتفار الترع ، واقامة الجسور ، وبناء القناطر ، أصبحت السخرة كلفة لا تطاق : اذ من جهة كانت الاعمال طويلة شاقة ، ومن جهة أخرى لم يستفد القائمون بها الفائدة المباشرة التي كانوا يستفيدونها من قبل . بل ان منهم من كان لا يظفر منها بشيء ما . وهؤلاء هم الذين كانوا يؤخذون من قراهم ليعملوا في جهات نائية عنها يزداد استياؤهم بتحمل هذه الهجرة والذهاب أحياناً الى الفيافي المقفرة لا يتزودون فيها الا العوز وسوء الحال . وكثيراً ما كان العامل يصحب عيلته في هجرته غير

واجدين جميعاً من المسكن والقوت ما يقوم بأودهم ، وأحياناً كانت غيبتهم طويلة الامد فيضيعون مثلا في أعمال التطهير ستين يوماً عدا أيام السفر (راجع مذكرات لينان دي بلفون) فلو حسبنا الأجر اليومي للفلاح قرشين فقط لبلغت خسارته مائة وعشرين قرشاً . وفي هذه الأثناء لا يستطيع أن يخدم حقله وماشيته،وهذه الخسارة الثانية باضافتها الى الاولى تلحق به ضرراً جسيماً

كل سنة كان الشعب بأسره يسخر لاحتفار الترع ، وإقامة الجسور فاذا كان عدد الرجال العاملين ٤٠٠٠٠٠ وجب عدهم ٨٠٠٠٠٠ باضافة الاولاد والنساء الذين يصحبونهم. وكان هذا العدد الجسيم مقضياً عليه بالعيش تحت لهيب الشمس بلا مأوى ، وبأقل من الكفاف . وفي الأيام الاولى كانت الحكومة لا تقدم لأولئك العمال الا الفؤوس والمقاطف،فلما شرعت بعد ذلك بزمن مديد في احتفار الترع الكبيرة بدأت تقدم لهم جراية من البقسماط أو الخبز (راجع مذكرات لينان دي بلفون)

هذا هو العمل ، وهذه كيفيته ، فهل يكون في الحقيقة منتجاً ؟ كلا .

كتب مسيو جيمان الذي رأى الفلاحين يشتغلون بالسخرة « تجد ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ من الأهالي يحفرون ترعة وما بأيديهم شيء من الأدوات،مصفوفين صفوفاً متعددة على امتداد الأرض التي يجب حفرها ، فالذين في الأسفل وسوقهم مغموسة في الطين الى الركب يتناول الواحد منهم بكفه كتلة كبيرة من الوحل الأسود المبتل ، ثم يناولها الى جاره ، وقد سقط جزء منها ، وهذا يتسلمها وقد سقط منها جزء آخر ، ثم يذهب لتسليمها الى من

بعده ولكن الذي بعده كثيراً ما يكون ملتفتاً إلى جانب آخر يحادث غيره . ولما كانت العجلة من الشيطان فالحامل الأخير للكتلة ينتظر بتأنّ ختام الحديث ، وربما اشترك فيه حيناً في خلاله يتناثر شيء من الكتلة التي بين يديه ، وبعد ذلك يدفعها إلى الذي يليه مشغولاً بالضحك أو الكلام أيضاً . والكتلة في سياحتها بين الأكف تتناقص بحيث انه متى تم انتقالها بالتناول المتوالي بين خمسة عشر رجلاً يسمون بالعمال ووصلت الى نهاية شوطها يكون حجمها لا يجاوز حجم البرتقالة وآخر من تصل اليه اذا رآها وهي صغيرة هذا الصغر ازدراها ولم يحدها جديرة بالوضع على الجسر فالقاها في الترعة »

ليست السخرة الا وسيلة قليلة الجدوى ، لم تثمر قط عملا مفيداً ، ولم تنتج سوى ضياع الوقت وهي فوق ذلك تثير كوامن النفوس ، وتغضب العدالة والانسانية فيمن ينظر الى كيفية جمع العمال لها

كانت الحكومة الرئيسية تعين العدد الواجب على كل إقليم تقديمه ، وكان مدير الاقليم يوزع هذا العدد على القرى ، فكان في النهاية شيخ البلد هو الذي يجمع عمال السخرة تبعاً لهواه ، ورائده طبعاً في الاختيار قضاء مأرب أو شفاء غلة فيعفى الذين يرشونه أما ارق الناس حالا فقد كانوا مقضياً عليهم بالعمل لغيرهم دواماً بدون اجر وبدون أن تعود عليهم عائدة مما يعملون

فالسخرة اذاً خليقة بالالغاء . أولا لانها غير منتجة ، وثانياً لانها لا تعم فائدتها جميع المسخرين . اذ جرت العادة ان الذين لا يملكون شيئاً من حطام الدنيا يعملون لخدمة اصحاب الثراء وفي هذا مبعث للظلم وعدم المساواة

على أنه لا ينبغي إن يؤاخذ محمد علي على التجائه الى السخرة لانفاذ تلك الاعمال التي ضمنت لمصر رفاهتها ، فان الضرورة العاجلة التي أوجبت انجازها ، والافتقار الى المال قد اضطراه الى ابقائها مع اعتبار ان البلاد كانت معتادة عليها منذ قرون ، وان نظارة الاشغال العمومية التي أنشئت في سنة ١٨٣٦ لم تمنح أي اعتماد لدفع اجور العمال بل كل ما نيط بها هو ادارة القسم الفني من الاعمال

وهون السخرة على معاصري محمد علي اعتباوهم اياه بمكانة سيد اقطاعي يدير مستغلا واسعاً ، ويستخدم فيه شعبه كما كان السادة الاقطاعيون يستخدمون أحلاس الارض والسوقة . ومن هنا تدرجوا الى فكرة الاشتراكية الحكومية التي صدرت عنها جميع الاعمال التي تمت في عهد ذلك الوالى العظيم . ذكر ذلك لينان باشا بصراحة حيث قال « ان مصر بطبيعة تربتها وبطبيعة زراعتها الخاصة التى تأتي من تقلبات النيل في مواقيت معلومة ، وفيضانه الذي يجيء كل عام في حينه ، او من الري في أوقات الشح لا تشبه بوجه من الوجوه بالبلدان الاخرى ، فكانها مزرعة شاسعة مستأجرها هو نائب السلطان يديرها ويستثمرها على شرائط معينة لسعادة الجميع ، والجميع في تلك المزرعة الشاسعة يعملون لاستخراج أوفى ما يكون من الريع . أو كأنها بيئة اشتراكية يبذل فيها كل فرد مجهوداته لمصلحة المجموع ، ويستفيد كل فرد من نتائج تلك المجهودات » (مذكرات لينان)

وقد بقيت السخرة بكل مظالمها في عهد سعيد باشا دون أن يدخل عليها أي تلطيف قانوني ، والممنح مسيو دي لسبس امتياز حفر برزخ السويس

تعهد ذلك الامير بان يقدم له العمال ، وبينت اتفاقية ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ نظام العمل واجور العمال الذين تستخدمهم الشركة . على أن عمل الفلاحين فى احتفار البرزخ يختلف اختلافاً بيناً عن السخرة العادية ، ولا يستبقى من مقوماتها سوى اكراه العمال على الحضور للعمل . وهذا الاكراه كان ضرورياً ، لان الفلاح لا يحب بطبيعته أن يفارق بيته خصوصاً لينزح الى الصحراء ، ولكنه إذا كان من جهة قد اكره على العمل فانه من جهة ثانية كان يعطى جعالة عينتها الحكومة بالاتفاق مع الشركة ، وكانت الشركة ملزمة أيضاً بتقديم الغذاء له ففي البند الثاني من الاتفاقية البادى ذكرها نص على أن أجر العمال يعين باعتبار متوسط ما يدفعه الافراد ، أى بين قرشين ونصف وثلاثة قروش فى اليوم علاوة على الجراية التى تتعهد الشركة بتقديمها عيناً وقيمتها قرش واحد . أما العمال الذين تحت سن الثانية عشرة فيأخذون قرشاً واحداً وجراية كاملة ، والجراية تصرف للجميع كل يوم أو كل يومين مقدماً ، وحين يعلم بالتحقيق أن العمال الذين يطلبون صرف جرايتهم نقداً قادرون على القيام بأود أنفسهم ، يصرف لهم البدل . والجعالة النقدية تدفع اسبوعياً . على أن الشركة لا تدفع فى الشهر الاول الا نصف تلك الجُعالة لتحفظ بين يديها احتياطياً يعادل نصف الشهر ، وعلى الشركة أيضاً استحضار الماء العذب للشرب

وقد تعهدت الشركة أيضاً بان توجد لهم مساكن لائقة ، خياماً أو سرادقات أو بيوتاً وتقيم مستشفيات ثابتة ونقالة ، وأن تعالج المرضى بنفقتها وتنقدهم قرشاً ونصف قرش يومياً طول مدة مرضهم ، وأن تتكفل بمصاريف

سفرهم من بلدهم الى محل العمل . ولا يجوز للشركة ابقاء الفلاحين فى أعمالهم أكثر من عشرين يوماً إلى ثلاثين يوماً ، فاذا انقضت هذه المدة قبضوا مالهم وعادوا الى دورهم ريثما يستطيعون الاعتناء بحقولهم فلا يلحق بها أذى من غيابهم لقصره . وكان للحكومة المصرية مندوب لمراقبة انفاذ تعهدات الشركة بالدقة ، وعليه أن يعني كل العناية بنظافة العمال ومساكنهم، وأن يحفظ النظام بينهم

يرى من كل ذلك أن العمل كان بأجر لا كعمل الارقاء ، وأن هناك بوناً شاسعاً بينه وبين السخرة التي كانت توجبها الحكومة على الأهلين . (راجع كتاب مسيو ميرج السابق ذكره)

وذكر مسيو جيمان أنه عند ما شرعت الشركة في أعمالها كانت تستخدم اثنى عشر ألف عامل وكان عشرون الفاً يشتغلون في احتفار الجسر ، وكانت أفواج العمال المرسلين بواسطة الحكومة تتعاقب بانتظام تام

إلا أنه أُريد وضع العراقيل في سبيل الشركة التي كان نفوذها آخذاً في الازدياد ، فأرسل وزير خارجية تركيا وكان اسمه علياً مذكرة بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٦٤ إلى ممثلي الباب العالي في باريس ولندره جاء فيها مانصه:

ا « بالرغم من إبطال السخرة في بلاد الدولة العثمانية ، وبالرغم من أن اسماعيل باشا نفسه قد أصدر أمراً عالياً بالغائها في مصر ، فان أعمال القناة التحضيرية لا تجري الا بطريقة تسخير العمال

ب « ان الباب العالي يشترط لموافقته على انشاء القناة (١) أن تلغى السخرة ، وأن ينقص عدد العمال المصريين الذين تقدمهم الحكومة للشركة

من عشرين الفاً الى ستة آلاف عامل (٢) أن تكون القناة خاضعة لنظام الحيدة (٣) أن تتنازل الشركة عن الشروط الخاصة بترعة الماء العذب والاراضي المجاورة لها »

وقد احتجت الشركة على هذه الشروط في عريضة رفعتها في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٦٣ الى نابليون الثالث ، وفي ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ أقيمت مأدبة احتجاج برآسة البرنس نابليون جمعت الفاً وخمسمائة مدعو . فشجر من ثم خلاف عنيف بين الشركة والحكومة المصرية، ووقفت الاعمال زمناً، واضطرت الشركة أخيراً الى الاستغناء عن العمال المصريين الذين كان يتناقص عددهم تدريجياً والاستعاضة عنهم بالآلات وبعمال استحضرتهم من أوربا ، وخصوصاً من اليونان . ثم تم الاتفاق على رفع الخلاف الخاص بمسألة العمال وسائر المسائل الى نابليون الثالث كحكم. فأصدر قراره في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ . أما في مسألة العمال فقد قضى على الحكومة الخديوية بتعويض تدفعه للشركة لقاء امتناعها عن تقديم العمال المصريين : وذلك لان الحكومة بقبولها تقديم العمال كانت قد قطعت على نفسها عهداً إلزامياً تقابله من جانب الشركة عهود أخرى . وهذا يستنتج ضمناً من الفرمان الذي تقرر فيه المرة الثانية الامتياز الممنوح للشركة ، اذ قد جاء في البند الثاني منه : إن الشركة مع ما لها من الحرية في اجراء الاعمال بنفسها أو بواسطة المقاولين ملزمة بأخذ أربعة أخماس عمالها على الاقل من المصريين . فالمفهوم من هذا الشرط الالزامي أن الحكومة المصرية قد رتبت على نفسها تقديم العدد الكافي من العمال المصريين لاستيفاء النسبة التي أجبرت الشركة على قبولها ، ولو لا ذلك

لما كانت لتقبلها . على أن هذا التعهد الضمنى الذي أوجبته الحكومة المصرية على نفسها قد ذكر صراحة فى البند الاول من لائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ وقد جاء فيه « تقدم الحكومة المصرية العمال لأعمال القنال بناء على طلب رؤساء المهندسين وبحسب مقتضيات العمل » فاذا قورن هذا البند بنصوص الفرمانين اللذين منحا الشركة امتيازها ظهر جلياً أنه شرط الزامي للحكومة، وأن هذه اللائحة برغم عنوانها قوامها بلا نزاع قوام المعاقدة . أولاً لأنهُ ذكر فيها أنها وضعت بالاتفاق مع الشركة ، وثانياً لانها تحمل الشركة التزامات وتكاليف جمة لا يمكن أن تنتج إلا من اتفاق متبادل . وظاهر من كل ما تقدم أن قرار التحكيم فى هذه النقطة وطيد الحجة لا يتناوله النقد الذي وجه اليه

أما التعويض فعلى جسامة مقداره وهو ٣٨ مليون فرنك نظير استبدال العمال المصريين بآلات وعمال أوربيين فلم يخفف بالكلية الضرر الناتج من عدم معاونة العمال المصريين ، وذلك لأن المباحث الجديدة، وزيادة النفقات، وضياع الوقت بسبب هذا التغيير ، قد كلف الشركة مالاً طائلاً ، وليس من الميسور فى الصحراء استبدال الرجال العاملين باجر زهيد بالات وعمال أجانب

سبق لنا القول بأن الخديوي اسماعيل يوم جلوسه ألغى السخرة في مقابلة ضريبة كان مفهوماً أنها ستفرض وينفق ايرادها على الاعمال العامة. على أن هذا الالغاء لم ينفذ فعلاً ،والضريبة الجديدة التى فرضت جاءت ضغثاً على إبَّالة ، وقوبلت بالمقت

وقد أُحل احتياطي الجيش حيناً محل رجال السخرة ، فكانت الحكومة

تفرز للجيش عدداً عظيماً من الفلاحين الذين يتكون الاحتياطي منهم ، وبهذا يستخدمون في الاعمال العمومية. غير أن السخرة لم تلبث أن أُعيدت في سنة ١٨٧٩ وشملت جميع الممولين بنسبة مالهم من الملك ، ولكن ادخل عليها تنويع لتخفيف مساءتها فمنح المسخرون حق تقديم بدل عنهم كما كان جارياً في فرنسا . وفي سنة ١٨٨٠ انعقدت جمعية عمومية مؤلفة من ثلاثمائة عين وعمدة وشيخ ، ومن المديرين وطائفة من كبار الموظفين ، ومن الوزراء في نظارة الاشغال العمومية بقصد تغيير نظام السخرة والاستعاضة عنه بنظام أقل نفقة وأكثر منفعة . فبعد البحث الدقيق ، والجدال الطويل ، تقرر انه لا بد من بقاء « العونة » أولا : لانه كان يتعذر وقتئذ ايجاد مقاولين قادرين على القيام بالاشغال العمومية كلها أو بعضها . وثانياً : لان استعمال الآلات والعدد الميكانيكية لم يكن مألوفاً في ذلك العهد . فاستقر رأي الحكومة على النظام الذي وضع بأمر عال في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ والذي بموجبه فرض على جميع الاهلين الا أقلهم السخرة عيناً ، أو استبدالها بمال تحدد مقداره كل مديرية في كل سنة . وأعقب ذلك سلسلة من الاوامر العالية جاءت مخففة لمشقات السخرة خصص فيها ٢٥٠ ألف جنيه من الميزانية لالغاء جانب من تلك «العونة» الثقيلة، المنافية للمبادىء الاقتصادية الصحيحة . على أن الحكومة قد عانت ما عانت من المتاعب لاقناع الدول بالموافقة على تخصيص المبلغ الآنف ذكره للغرض المذكور. وأن في المكاتبات المتبادلة بين الحكومة وصندوق الدين في هذا الصدد ما يري الى أي حد تبعية مصر لاوربا، وما امتداد الزمن الذي يجب أن تنتظر فيه هذه البلاد

انفاذ الاصلاحات المعجلة التي تقتضيها الانسانية حتى تنتهي تلك المفاوضات السياسية التي لا نهاية لها . فقد خاطب نوبار باشا الدول في هذه المسئلة يوم ١٣ دسمبر سنة ١٨٨٠ ولكن لم تحصل الموافقة من الدول الموقعة على معاهدة لندرا الا في سنة ١٨٨٨، ففي ٢ ابريل من السنة المذكورة استطاعت الحكومة المصرية اصدار الامر العالي بالغاء العونة الغاء جزئياً . أما في الواقع فلم تنتظر الحكومة المصرية تلك الموافقة بل ابتدأت من سنة ١٨٨٦ في انفاق مبلغ المائتين وخمسين الف الجنيه على بعض الاعمال العامة التي كانت سابقاً بطريق السخرة

وبالرغم من ذلك فان العونة لم تنظم بطريقة عادلة كما جاء في تقرير رفعه رئيس مجلس النظار الى الخديوي سنة ١٨٨٩ ، بل بقيت على عهدها «حاملة جراثيم الاستبداد، وظاهرة عليها آثار الجور والحيف» فبينا السواد الاعظم من الشعب ينوء بعبء السخرة الثقيل المخجل ، يرى ان ذوى الثراء من اصحاب المزارع الواسعة هم الذين ينتفعون في الحقيقة بتلك الاعمال التي يقوم بها أولئك المساكين البائسون ، أو من المبالغ التي يدفعونها بدلاً

وقد صدر أمر عال في ١٩ دسمبر ١٨٨٩ بالغاء السخرة في القطر كله، والاعتياض عنها برسم اضافي على الأطيان لا يزيد على ٤ قروش ونصف القرش للفدان ، ثم الغى هذا الرسم الاضافي أيضاً بامر عال تاريخه ١٨٩٢ وأخذت الحكومة المصرية من الاموال المتوافرة لديها باجازة من الدول ١٥٠ الف جنيه لابطال رسم الملح ، وذلك الرسم الاضافى الذي كان قد حل محل السخرة

افتتح عهد الخديوى عباس الثاني افتتاحاً ميموناً بالغاء السخرة التي كانت تثقل كاهل الشعب المصري منذ الأزل ،وكتب المركيز دي ريفوسو الى وزير خارجية فرنسا في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ يقول « إن التأثير الذي أحدثه سخاء الخديوي كان أبعد غوراً مما يظن ،وقد انتفع كل سكان مصر فلاحين ومدنيين،أوربيين وأهليين،بهذا الامر العالي الذي ألغي السخرة»

والآن لم يبق من السخرة سوى حراسة الجسور ، والأعمال المعجلة التي قد يقتضيها فيضان النيل إذا أنذر بخطر ، وهو تكليف غاية في الاعتدال يوشك أن يزول تماماً متى تم التقدم فى تقوية جسور النيل ، ودعمت ضفتى النهر التي يضربها التيار ضرباً مخيفاً . وهذا التكليف نفسه شائع في البلاد الاوربية المماثلة لهذا القطر،أي التى تكون معرضة للفيضانات العالية كهولنده وإيطاليا الخ

القسم الثاني

المقاولات

تعطى الأعمال العامة اليوم لمقاولين.وفي كل عام يجتمع كل مجلس من مجالس المديريات ويعين بالاتفاق مع باشمهندس الري الاعمال التى تحتاج اليها المديرية ، ثم يرفع القرار إلى نظارة الأشغال العمومية وهي تعرض تلك الأعمال للمناقصة

وطريقة المناقصة هذه تقيض للفلاحين منافع أوضح من أن توضح،

اذ أنهم لا يسامون العمل مجاناً، ولا يساقون الى السخرة سوق الانعام، فالذين ليسوا قائمين بأعمال الغيط يتبعون المقاول، وبهذا لا تعطل شئون الزراعة كما كان يجري في الماضي. فالغاء السخرة قد أفاد الرقي الزراعي والاقتصادي إفادة جزيلة. وهنا محل السؤال: هل الفلاح يجني من كدحه فى المقاولات الأجر المتناسب مع ما يأتيه؟ الجواب: كلا. مع الأسف. فان الانخفاض العام في الاجور على ما ذكرناه قبلا يفعل فعله هذا اكثر مما يفعله في كل نوع آخر من الاعمال. فان العمال الذين يجمعهم المقاول، هم عادة من ذوي الفاقة فيقبلون العمل الشاق بأجر زهيد، وللحصول على اليد العاملة بأرخص الاثمان يلتجىء المقاولون الى أهل الصعيد فيحضر هؤلاء البائسون مشياً على الاقدام أو في المراكب الشراعيه من أقاصي الوجه القبلي الى الوجه البحري، ولو ركبوا قطارات السكة الحديدية لخصمت أجرتها من جعالتهم. ولا يتعاطى العامل عن كده العنيف طول يومه سوى ثلاثة قروش، وقد يعمل بالمقطوعية فيكون استغلاله أسهل، لان المقاول يتفق معه على مبلغ معين للمتر، وعند القياس يغالط العامل لجهله ويندر أن يحصل هذا المسكين على أجره كاملاً

على أنه من هذا الأجر المنقوص تخرج أيضاً عمولة لمقدم الأنفار، وهذه الصناعة التي يقوم بها المقدمون هي من اكبر أسباب الشقاء لطبقاتنا العاملة، وقد كان داؤها منتشراً فى سويسرا، وعلى الاخص في مقاطعة زوريخ، فالوسطاء الذين يوجدون العمل للصناع المشتغلين في بيوتهم كانوا يحجزون من اجرتهم جزءاً غير مشروع. ولكن منذ سنة ١٦٥٠ صدرت لائحة

نظمت بموجبها صناعة العمال في بيوتهم ، وحمتهم من استغلال الوسطاء . وفي سنة ١٧١٧ صدرت لائحة أخرى عممت هذه الحماية حتى شملت المصانع والمعامل . أما عندنا فما من وسيلة كهذه لحماية العامل من الاستباحات المتعددة التي يعانيها من المقدمين

لقد شرحنا الطريقة التي تنجز بها الاعمال العامة عندنا ، ولم نأت الا بطرف من التصاريف التي تجعل حال العمال المشتغلين بالمقاولات غاية في التعاسة فهل للحكومة حين تعطي المقاولة أن تشترط شروطاً تحمي بها بعض الشيء مصالح أولئك العمال المساكين ؟ فاذا قيل لنا انه لا يجدر بالحكومة التدخل في حرية المعاقدات ، أجبنا كما يجيب دوامًا حماة العامل بحق : أن الحرية وهم من الاوهام حين تعض الفاقة العامل بأنيابها . فهو تحت هذا التأثير عادم الطلاقة لا يستطيع مناقشته الشروط التي يسامها لاجل كسرة الخبز . الرجل الجائع ليس بحر . على أنه من أقدس واجبات الحكومة التي لا يجوز لها الهرب منها ان تمنع الاستباحات والسرقات الواقعة على الجهلة والمستضعفين الذين لا حول لهم ولا قوة

الفصل السادس

الفلاح أمام المحاكم

لا يسعنا أن نختم هذا البحث بلا كلمة نقولها في كيفية معاملة الفلاح أمام القضاء ، لان أحكام المحاكم تؤثر تأثيراً في حالة التقاضي من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، فاذا كانت هذه الاحكام تراعي طبقات العمال الساذجين الجهلة الذين لا خبرة لهم بالاجراءات المعقدة التى فيها مجال غير محدود للمفلقين والمقاضين الخربي الذمم فانها تشدد عزائم تلك الطبقات وتؤثر تأثيراً حسناً في حالتهم الاقتصادية والاجتماعية . أما اذا كان القاضى كثير التمسك باهداب النصوص ، آبياً أن يعمل عمل القاضى الروماني المجتهد متشبثاً بالمبني دون المعنى ، فعندئذ يقع السذج في حبائل المتمرسين بالاجراءات ، فيتولاهم الوهن ، ويضعف من جراء ذلك الاقبال الاقتصادي ولقد تثور ثائرتهم اذ يرون أنهم استغلوا من أشخاص لا ذمام لهم ، وأن القاضي شريك في هذا الاستغلال من حيث لا يدري فيصبح الامن مهدداً غير أننا نسارع بالقول ان الفلاح اليوم متمتع أمام المحاكم بجميع الضمانات المطلوبة ، وان الاحكام المصرية بمعاونة القوانين الحديثة تحميه أحياناً حماية تجاوز الحد ولكن الامر لم يكن كذلك فيما خلا من الزمن ، وقبل الوصول الى هذه الحالة المرضية ذاق الفلاح الامرّين من تجني القضاء ، ولا غرو في كل بلاد عادمة النظام يفتات الاقوى على الاضعف الذي لا حول

له ولا يذوذ عنه أحد ، فلنلق نظرة اجمالية سريعة على الزمن الذي سبق انشاء المحاكم المختلطة والاهلية ، لنرى بعد ذلك ما جرى منذ انشاء تلك المحاكم الى الآن

القسم الاول

المدة التى تقدمت انشاء المحاكم المختلطة والاهلية

قبل انشاء المحاكم المختلطة ، وتنظيم المحاكم الاهلية على النمط الحالي ، كانت حالة الفلاح من حيث التقاضي مجردة من كل ما يتمتع به المتقاضون من الضمانات في البلدان المتمدينة. لا تريد بذلك أن القوانين نفسها كانت مجحفة بحقوقه ، لان ما كان يسمى بالقوانين في ذلك العهد كان يتساوى أمامه جميع الاهلين اسما . أما في الواقع فالفلاح كان مغبونا في حقوقه ، يجد أبواب المحاكم موصدة في وجهه . فان فتح بعضها له أُغلق على أثر رفعه دعواه وقبل أن يبت فيها بحيث كان لا يستطيع البتة أن يصل الى حل حاسم ؛ ويصح القول أن المحاكم الشرعية كانت التي يرفع أمره اليها دون سواها ، ولكنها لم تكن ذات اتصال بمصالحه الجدية وسنرى في الفقرتين التاليتين ما شأن الفلاح في منازعاته مع الوطنيين ، ثم مع الاجانب

فقرة أولى — المنازعات بين الوطنيين

ان المحاكم الاهلية التى كانت موجودة قبل اصلاح سنة ١٨٧٦ كانت تطبق في المواد المدنية قانونا قديما يكاد يكون نسخه طبق الاصل من

القانون العثماني ، وكانت المحاكم مؤلفة من مجلس ابتدائي ومجلس استئنافي ومجلس أحكام هو عبارة عن مجلس نقض أو استئناف ثان في جميع المواد . ولم يكن سهلا على الفلاح أن يستوفي المقاضاة فى الدرجات الثلاث المذكورة وكانت الصعوبات تصدمه عند ما ينوى الدخول في الدعوى . على أن تلك الصعوبات كان يستطاع تذليلها اذا قام النزاع بين الافراد ، أما اذا وقع خلاف بينه وبين العمدة ، أوأحد موظفى الحكومة ، فما كانت شكواه بحالبة له سوى الضرب بالسوط أو الحبس بضعة أسابيع ، إذا لم تكن له وسيلة فعالة يلجأ اليها ضد الاستبداد الادارى . ولما كانت اكبر شكاوى الفلاح هي من حاكميه الاتراك المتغلغلين في جميع الوظائف الادارية ، ولهم ما لهم من حول وطول لم يكن لذلك المسكين المزدرى ان يرجو انصافاً من أولئك الظلمة العتاة الذين لم يتكلفوا قط احترام قانون ولا ناموس ، وأرادوا بكل وسيلة جمع الثروات الطائلة في أقصر الاوقات

فاذا تسنى للفلاح ولوج باب المحاكم صادفته من فوره موانع لا تقل عن تلك التى تغلب عليها قبل الدخول . أما الاجراءات ، فلم يكن لها حد ، وجميعها كتابية : عبارة عن عرائض وردود ، ثم عرائض وردود إلى مالا نهاية له مما يتراشق به المتخاصمان . على أن كثرة هذه المخطوطات لم تفد شيئاً في جعل الاحكام أضبط وأدق اذ القضاة الذين يصدرونها كانوا خالي الاذهان من المباديء القانونية ، وهم ضباط أتراك متقاعدون يجهلون في الغالب اللغة العربية ، ويعينون قضاة لضرورة إيجاد مناصب لهم في الحكومة . ولقد عرضت طائفة من تلك الاحكام على المحاكم المختلطة فدهش

قضاتها للمفارقات والاغاليط في تلك الاحكام حتى أنهم كانوا يزجرون المحامين الذين يتلونها عليهم ظناً منهم أنهم لا يقرأونها على صحتها . وهذا مثال صادق من تلك المحاكم العجيبة : قام نزاع بين « زيد » المدعي و « عمرو » المدعى عليه في طلب مبلغ ، فادعى عمرو أن « بكراً » الذي لم يكن حاضراً في الخصومة هو المدين بذلك المبلغ فقضت المحكمة على بكر في غيبته بالدفع

وأشد ما بلغت اليه الفوضى نجم من عدم الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائيه . فعند تنفيذ حكم كان المدير ينتحل لنفسه حق تعديل الحكم ، واذا خالف المدير القاضي في رأيه أبى التنفيذ ، وعرض الامر على وزير الداخلية . ومن هنا ينفتح باب جديد للاجراءات : مكاتبات بلا عدد بين الوزارات ، تلك توافق وهذه تعارض ، وفي هذه الاثناء يبقى الحكم معطلاً بين يدي ذلك التاعس الذي عانى ماعانى للحصول عليه

فقرة ثانية — المنازعات بين الوطنين والاجانب

اذا كان القضاء قد سار سير العرج بين الوطنيين فانه عند قيام النزاع بين الوطني والاجنبي يمشي مقعداً لاحراك به ، اذ الاجانب من جهة كان مرجعهم الى قناصلهم ، وهؤلاء يرون من الواجب حمايتهم فى تلك الفوضى العامة حماية بولغ فيها حتى جاوزت حد القصاص مهما عظم الذنب ، وكان السلابون من كل صقع يستطيعون وراء هذه الدرع المنيعة أن ينهبوا الفلاح ما شاؤا ولا يترددون في ذلك لانهم كانوا فوق القانون ، وقضايا المصريين ضدهم تلقى في محفوظات القنصليات ولا يعبأ بها

ومن جهة ثانية كان القناصل ووكلاء القناصل في المدن ، ولهم نفس

الامتيازات الممنوحة للممثلين السياسيين ، ينتفعون انتفاعاً واسعاً بهذه الامتيازات فيخضعون السلطات المحلية لأوامرهم ونواهيهم ، وهي تلين في اطاعتها لهم بقدر ما تخشن وتتجبر مع الاهلين . وكانوا يطردون الفلاح من ملكه بالقوة ، فلا يعرف بعد تجريده أين يولي وجهه . نعم أنها كانت توجد مقاضاة بالطرق السياسية ، ولكن لو قدر ان الفلاح كان يعرف ذلك فماذا كان يجديه عرفانه ؟ اذ المفاوضات السياسية مع ما هي عليه من البطء المحض لا تنتهي غالباً في مثل هذه المسائل الا بانتصار القنصل مؤيداً أعظم تأييد من رئيسه ومن السلطات المحلية أيضاً . وقد يتهم الفلاح الشاكي بالافتراء فيعاقب عقاباً صارماً يبغّض اليه مثل هذا التظلم ثانية

القسم الثاني

المدة التي أعقبت انشاء المحاكم المختلطة واصلاح المحاكم الاهلية

بانشاء المحاكم المختلطة أصبحت القاضاة ميسورة لمن يشاء بلا استثناء، وزال الاختلاط بين السلطتين القضائية والتنفيذية ، ذلك الاختلاط الذي كان يجرد الاحكام من كل استقلال ، ومن كل انصاف . وأصبح الجميع سواء امام القانون

غير ان الفلاح الذي الف الذل ولم يتعلم شيئاً مما له او عليه ، وكان لا يزال جاهلا للنظام الجديد وفوائده استمر في المدة الاولى ضحية لابشع صنوف الاستباحة بحيث ان أناساً من المضاربين اغتنموا فرصة قيام تلك المحاكم للانتفاع من سلامة نية الفلاح وسذاجة فطرته ، فتمادوا في ذلك تماديا يمكن التأكيد معه ان بعضاً من صغار الملاك نزعت ملكيتهم قضائياً بدون ان يصل اليهم أي اعلان من المحكمة : اذ كان المحضر الحامل للاعلان يذكر فيه انه سلمه للمدعى عليه مخاطباً اياه شخصياً. وفي الحقيقة يسلم ذلك الاعلان الى شريك سوء المدعى والمدعى بعدئذ يستصدر حكماً غيابياً يجهله غريمه فلا يعارض فيه، ثم يأخذ رهناً قضائياً على أعيانه بدون أن يطلب قبل ذلك من رئيس المحكمة الاختصاص الذي يجب طلبه اليوم، وبذلك تتم المأساة فلا يشعر المدعي عليهِ بنزع الملكية الا وقد جرد من أعيانهِ . فلا مغالاة في قولنا أن المحاكم المختلطة كانت في بدئها بين يدي السلابين أداة رائعة

لجر المنافع ، كتلك الاسلحة التي خلقت في الاصل لحماية الانسان فاصبحت بين ايدي الجناة اكبر خطر على حياته

ولكن لم يلبث المشرع أن أدرك تلك المعايب ، فأخذ في اصلاحها ، ولكن الوقت كان قد طال بها حتى أفسدت أخلاق الفلاح ، وافقدته سلامة النية والاستقامة الفطرية ، اذ اصبح بباعث الدفاع عن النفس هو ايضاً كثير المنازعات والخصومات ، سيء المقاصد الى النهاية

منحت المحاكم المختلطة الفلاح في دعاويه جميع الضمانات القضائية المطلوبة ، ولكنهُ لم يكن متيسراً له دخول تلك المحاكم في منازعاتهِ مع أبناء وطنهِ ، بل كان في هذه الحالة يرفع امره الى المحاكم الاهلية التي بقيت على نمطها القديم المختل ، فما عتم أن صدر الامر العالي سنة ١٨٨٣ بتنظيم تلك المحاكم على النمط الذي تقتضيه المدنية العصرية . وقد اسلفنا بيان التقدم العظيم التي تقدمته تلك المحاكم في الفصل الثاني من الجزء الثاني من هذا الكتاب . فاليوم يجد الفلاح قضاء عادلا سواء لجأ الى المختلط أم الاهلي ، وصار القاضي يعتد بجهل الفلاح فلا يتشدد في بعض المواد بتطبيق النصوص عليه ، كما أن القانون نفسه قد خصه بالعناية . فهذه الحماية المزدوجة مكفولة له : أولا في صيغ العقود التي بين فريقين ، وأخصها عقود البيع ، وثانياً في البيع الوفائي ، وثالثاً في الاثبات بطريق العقود العرفية ، ورابعاً في السندات التي تحت الاذن والكمبيالات ، وخامساً في مادة التنازل

فللنظر بايجاز في كل من هذه المسائل الخمس

فقرة اولى — صيغ العقود بين فريقين أو اكثر

لما كان قبول المتعاقدين هو أساس كل العقود قضت المادة — ٣٠١ — من القانون المدني المختلط التي تقابلها المادة ١٥٨٣ من القانون المدني الافرنسى بأن البيع لا يتم الا بايجاب وقبول من البائع والشارى . ولما كان العرف قد جرى عندنا على أن مبايعات القرويين غالباً بعقود عرفية موقع عليها من البائع وحده بدون توقيع المشتري بالقبول ، فتسجل تلك العقود على ما فيها من نقص فى الصيغة القانونية ، وكان قضاة المحاكم المختلطة متشبعين بالمبادىء القانونية الغربية ، لبثوا زمناً لا يعتبرون العقود الخالية من قبول المشتري كعرض إيجابي من البائع . وعلى ذلك تمشي قضاة محكمة الاستئناف المختلطة الى شهر يناير سنة ١٨٩٦ (١)

هذه الاحكام أوقعت الاضطراب فى ملكية الفلاح ، اذ بموجبها الغيت جميع المبيعات بالعقود العرفية من حيث أنها كانت كلها كما ذكرنا فاقدة موافقة المشترى . فبالنظر الى هذه الحالة عادت محكمة الاستئناف المختلطة فوفقت بين قراراتها و بين عادات الاهالى بتعديلها قراراتها السابقة ، وقبولها فى مواجهة الغير ، تسجيل العقود التى لم يحرر فيها قبول المشترى . وقد أوجبت هذه الاحكام أن يكون قبول المشترى ناتجاً حتى فى مواجهة الغير من نفس

---

(١) راجع قرارات ١٢ فبراير سنة ١٨٩٠ و٤ فبراير سنة ١٨٩١ و ٢٣ يناير سنة ١٨٩٦ الواردة في نشرة التشريع والاحكام المصرية لمصدريها لبسوهن ودي رنسيس وشراباتي : القرار الاول في الجزء الثاني ص ٣٧٣ والقرار الثاني في الجزء ٣ ص ١٩٤ والقرار الثالث في الجزء ٨ ص ٩٩

التسجيل ، ومن انتقال الملكية الى اسمه ، ومن دفعه الضرائب [١] وهذه أولى المساعدات التى تمتع بها الفلاح بفضل تطبيق القانون تطبيقاً أقرب الى العدالة منه الى النص بدقته

فقرة ثانية — البيع الوفائي

هذا البيع شائع في الريف كطريقة لحبس العين على سداد الدين ، فان الفلاح يميل جداً الى الاحتفاظ بأرضه . ومن أجل ذلك كانت الغاروقي التي يشترط فيها ان يتسلم صاحب الدين فعلا العين غير موافقة له . أما الرهن العقاري فالفلاح لا يرغب فيه لكثرة نفقاتهِ اذ هو يقتضي تحرير عقد رسمي امام قلم كتاب احدى المحاكم المختلطة ، بالاسكندرية ، او القاهرة ، أو المنصورة ، ومن ثم يتعين على المستدين السفر ، وتوكيل محام ، والغياب عن مزارعهِ زمناً الى ان يوقع عقد الرهن الذي تبلغ مصاريفهِ ٣/٤ ٪ ما عدا اتعاب المحامي ، ومصاريف أخرى إضافية يبلغ مجموعها قدراً لا يستهان بهِ . لذلك لم تكن طريقة التأمين هذه مرغوباً فيها الا عند عقد السلفات الكبيرة . وقد سبق القول أن البنك العقاري المصري لا يقرض مبالغ تقل عن مائة جنيه ، وهذا قدر يحاوز في العادة حاجات صغار المقترضين فلا يستطيعون الحصول على تلك الحاجات الاّ من المرابين طلاب الفوائد الفادحة . من أجل ذلك يؤثر الفلاح طريقة البيع الوفائي ابتغاء المال وهو يأمل دواماً دفع

---

(١) راجع قرار محكمة الاستئناف في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦ مجموعة تشريع الاحكام ج٨ ص٣ ، وقرار ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٧ ج٩ ص ٣٠٥ ، وقرار ٢١ أغسطس سنة ١٨٩٧ ج٩ ص ٣١٠

ما عليهِ في حينهِ، فيترك المدين له العين المبيعة بتأجيره اياها تأجيراً صورياً، وهذه طريقة بسيطة مرضية للفريقين الا أن المدة القصوى التي يجيزها الشارع المصري في البيع الوفائي هي سنتان. جاء في المادة (٤٢٦) من القانون المدني المختلط ما نصه:

« لا يجوز للبائع ان يشترط مدة اطول من سنتين من تاريخ البيع لاسترداد العين المبيعة واذا اشترط ميعاداً اطول ردَّ الى سنتين » على ان المقترض قلما يقدر في مدة قصيرة كهذه على ايفاء السلفة فيسقط حقه فى الاشتراك وتبقى العين ملكاً للدائن. لا جرم ان الفلاح حين يأخذ بهذه الطريقة للحصول على النقود لا ينوي ان يبيع ارضه حقيقة، ويريد ان يحتفظ بها لنفسهِ زمناً تحت الرجوع في الصفقة اذا ندم عليها ولكنهُ لاحتياجهِ الى المال يجعل لمقرضه سلطاناً لتجريده من ارضهِ اذا مضت السنتان ولم يسدد ما عليهِ. وان ما وصفناه من تواكل الفلاح وعدم تبصره بالعواقب، وعدم مبالاته بالمواعيد، يريك كيف يسهل بهذا الشرط الخطر تعرضه لفقدان ملكه

فالبيع الوفائي على هذه الصورة ليس الا رهناً حيازيا مستتراً، وهذا ما تستكشفه المحاكم كلما جلت لها وقائع الدعوى نيات المتعاقدين الحقيقية. لذلك وجد المشرع ضرورة التميز بين البيع الوفائي الصورى الذي يقوض دعائم الملكية الصغيرة وبين البيع الوفائي الحقيقي — وان يجبر القاضي على الاخذ بهذا التميز لمنعه من تطبيق النص بدقته فيما يخالف مصلحة الفلاح. فالمادة (٤٢١) من القانون المدني المختلط التي تقابلها المادة (٣٣٨)

من القانون المدني الأهلي فرقت بين بيعين وفائيين : ما يرمي بهِ الى حبس العين رهناً على وفاء دين ، وما يحصل به البيع فعلاً مع حفظ حق الرجعة للمشتري اذا أسف على الصفقة

يلاحظ هنا أن القانون أخطأ الصواب بتسميته بيعاً وفائياً ذلك العقد الذي يراد به حبس العين فحسب ، اذ ليس لهذا العقد من البيع الوفائي الا صورته الظاهرة ، وأما في الباطن فهو رهن حيازة تنطبق عليه القواعد الخاصة بالحيازة المنصوص عليها في المادة (٤٢٢) من القانون المدني المختلط و (٣٣٩) من المدني الأهلي ، وقد جاء في المادة (٤٢٣) من القانون المدني المختلط «في الحالة الثانية تطبق في البيع الوفائي القواعد الآتية : اذا وجد شك اعتبر العقد رهن حيازة ، وذلك ان كان الثمن قد دفع فوراً أوحصلت مُقاصَّته بدين سابق ، أواشترط رده مع فوائده ، أواذا بقي الشيء المبيع فى حيازة البائع لأي سبب كان ، وبخلاف ذلك يعتبر العقد حقيقياً . وكل اثبات لما ينافي البيع يقبل بلا التفات الى اشتراطات العقد »

فالمشرع المصري انما أراد القول بأنه فيما يتعلق بالبيع الوفائي يجب الرجوع الى نية المتعاقدين لا الى الفاظ العقد . وهذا هو المبدأ العام الذي يشمل تفسير العقود كافة . فالنص الآنف لم يكن اذاً ضرورياً كل الضرورة ولا يؤول وجوده الا بشدة رغبة المشرع في منح الفلاح حماية خاصة . ولختام هذا البحث نضيف أن الأحكام المختصة قد قررت أنه فى حالة الريب يعتبر البيع الوفائي رهن حيازة . وعلى هذا فالحيازة على سبيل الرهن هي الاصل المفهوم من صفقات البيع الوفائي، وعلى المشترى اقامة الدليل لاثبات أن البيع كان حقيقياً

فقرة ثالثة — الاثبات بالعقود العرفية

منح المشرع المصري العقود العرفية نفس القوة التدليلية التى منحها إياها المشرعون الأوربيون ، ولكن الفلاح الذي سواده الاعظم أميٌّ لا يستطيع التوقيع على عقوده الا بختمه الموسوم باسمه ، ومن هنا تقوم مصاعب جمة دون الاثبات . فان اعترف حامل الختم بأنهُ هو الذي وقع به على العقد جاء اعترافه دليلاً عليه وان أنكر زاعماً أن الختم كان قد فقد منه حيناً ثم وجد ، أو أنه وقع على العقد بلا علم منهُ ، فما هي بالنسبة اليه قيمة عقد بُصم بختمه في أحوال كهذه ؟ أيطعن بالتزوير ؟ أم ماذا يصنع ؟ جميع الأدلة التي فى وسعه تنحصر في الانكار دون سواه . هو لم يضع ختمه ، وهذا كل دفاعه ، أيقيم الدليل على ذلك ؟ كلا . فما عليه بل على المدعي اقامة الدليل . وما هو نوع الدليل الذى تثبت به مثل هذه الواقعة ؟ أشفوى هو أم كتابي ؟ تلك الصعوبات متعددة تتعذر في فرنسا لمنعها استعمال الختم ولتحتيم مشرعها بأن كافة المعاملات التي قيمتها ١٥٠ فرنكاً فما فوق لا يمكن اثباتها الا بالعقود الرسمية أو العرفية الموقع عليها بالامضاء (راجع المادة ١٣٤١ من القانون الفرنسوى)

ومن حيث ان التوقيع لا يمكن صدوره إذا كان صادقاً إلا ممن هو منسوب اليه ، فهو يقوم دليلاً لا ريب فيه على صاحبه خلافاً للختم الذى يقدر كل حامل له أن يبصم به ، فهل يتعين أن يمنح نفس قوة الاثبات التي للخط والامضاء ؟

لم يفصل المشرع المصرى فصلاً باتاً فى هذه المسألة ، ولكن يؤخذ من المادة (٢٩٢) من القانون المدني المختلط (وتقابلها المادة ٢٢٧ من المدنى

الأهلي) أنها لاتعتد إلا بالخط والامضاء، كالقانون الفرنسوى، وهذا نص ماجاء فيها : « المحررات غير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها مالم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء» الا أن المادة (٢٩٠) من قانون المرافعات المختلط (ويقابلها المادة ٢٥١ من قانون المرافعات الأهلى) قد عادلت بين الختم والامضاء من حيث الاثبات . وهذا نصها :

« يجوز لمن بيده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه . ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الاصول المعتادة فيها »

ومن هذه المعادلة تنتج الصعوبة التي أومأنا اليها فى جانب إنكار المدين أنهُ هو الذى بصم بختمه على العقد المستدل به ضده

في بادىء الأمر كانت قرارات محكمة الاستئناف المختلط تأبى على الختم غير المصحوب بالامضاء قوة الدليل التام ، وقد قضى فيها أن الصك العرفى المبصوم بختم المدين والذى شهد به شاهد واحد لم يكن دليله كافياً ويحتاج الى الاستيفاء باليمين (١) المتممة وأن السند المبصوم بختم المدين وختمي شاهدين يقوم دليلاً في القضاء حيث لا توجد أدلة مقنعة باثبات النقيض (٢)

وللوقوف على الروح المستمدة منها هذه الأحكام ، نلاحظ أنها روح الشرع الاسلامى الذى يأخذ بالشهادة دون سواها . ومحكمة الاستئناف

---

(١) قرار ١٤ يونيه سنة ١٨٧٦ فى نشرة التشريع والاحكام ج ١ ص ١١٥ (٢) قرار ١٤ يونيه سنة ١٨٨٦ فى النشرة الآنف ذكرها ج ١ ص ١١٥ ونمرة ١١٦

المختلطة بايجابها تأييد شاهدين لصحة الاستدلال بالختم دون الخط تعترف ضمناً بأنه وحده لا يكفي دليلا

هذه النظرية موافقة لعادات البلاد غير أن لها شائبة وهي أنها تجعل الدليل بشهادة الشهود لا حد له

أما الأحكام الآن فمترددة في هذا الموضوع أو غير باتة : ولقد فُصل أولا فيما يتعلق بانكار وضع الختم وبمعرفة على من يجب اثبات صحة العقد: بأن من ينكر بصمه بختمه لا يحتاج الى الطعن بالتزوير في العقد المتمسك به ضده ، وذلك لأن الاوراق لا تكون حجة إلى أن يطعن فيها بالتزوير الا اذا كان وجودها المادى غير متنازع فيه . وثانياً بأن على المدعي اثبات صحة العقد الذى يتمسك به ،

الا أن جميع المحاكم لم تأخذ بهذين المبدئين اطراداً ، وبعضها أوجب الطعن بالتزوير فألقى حمل الاثبات على عاتق المدعى عليه

أما الطريقة المعتدلة لاثبات واقعة وضع الختم فيلوح لنا أنه اذا لم توجد مستندات كتابية ففيما عدا اليمين لا يتسنى الا الاثبات بأقوال الشهود ، وهو إثبات خطر ، ومملوء بالريب ، على أن قبول الاثبات بالشهود لم يُجزه الشارع المصرى فيما يجاوز ١٠٠٠ قرش (٢٦٠ فرنكا) اللهم الا اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة . ولما كان لا بد من الاعتراف بصحة الصك ليكون فيه بدء دليل فالصك الذى ينكر المدين بصمه بختمه لا يمكن أن يتكون منهُ بدء الاثبات الكتابي الذى يجيز سماع الشهود

وأخيراً إذا قدر أن المدين يعترف بأنه بصم بختمه على الصك المختلف

فيه لم يكن الاثبات كاملاً ، لان ذلك المدين الأُمي لم يستطع معرفة فحوى الصك الذي ختمه بل انه فعله بسلامة نيـة ، وهو يجهل حتما مضمونه . ويحتمل أن يكون قد غُش أو تلي عليـه غير ما في العقد فكيف يثبت ذلك ؟ وبأي حق يحتج عليه بعقد لم يكن في وسعه التثبت من مضمونه تماماً ؟ اللهم الا اذا فرض في الشخص المتعاقد معه الصدق وحسن القصد اللذان يتوافران فى كاتب عقود نزيه

من كل ذلك يتضح أن الطريقة المتبعة هى بذاتها فاسدة ، والواجب فيما يختص بالاميين أن لا يقبل في الاثبات ضدهم الا العقود الرسمية ، والفلاح الذي يلتزم بمجرد وضع ختمه على ورقة لا يعرف فحواها هو برغم الحماية التي تخصه بها المحاكم عرضة دواماً لان يتغفله كل ذي ضمير خرب يتعمد الاحتيال عليه والانتفاع بجهله وسلامة نيته

فقرة رابعة — الكمبيالات والسندات تحت الاذن

لم يفرق القانون التجاري المختلط بادىء بدء بين السند تحت الاذن والكمبيالة الموقع عليهما من الزارع ، وبين الموقع عليهما من غير الزارع . وان المادتين (١١٤) و(١٩٦) من القانون التجاري المختلط لم تكونا تستثنيان الا الصكوك التى يمضيها النساء والبنات من غير التاجرات ، فكانت هذه الصكوك وحدها غير معتبرة تجارية بل تعهدات مدنية . وكان الفلاح مع عدم تمرنه بالاشغال ملزماً تجارياً بالسندات التي يوقعها يتعرض للاجراءآت السريعة في المحاكم التجارية والتنفيذ العاجل للاحكام الابتدائية الصادرة ضده ، ومحروماً المهلة التي يجوز للمحاكم المدنيـة ان تمنحه اياها وملزماً

بدفع الفوائد التجارية ، وهي أعلى من الفوائد في المواد المدنية . لكن هذه الشدة قد زالت بالامر العالي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الذي جعل الزراع الذين لايحترفون حرفة أخرى فيما يختص بالسندات التى يوقعونها في حكم النساء والبنات غير التاجرات وقرر أن تلك السندات لا تعتبر تجارية

ومنذ صدور هذا الامر العالي أصبحت جميع الصكوك سواء أكانت سندات تحت الاذن أم كمبيالات، الموقع عليها من الفلاحين صكوكا مدنية محضة والمحاكم المدنية هي التي تنظر فيها وتمنح الفلاح الآجال اذا رأت مسوغاً لذلك، والفلاح غير معرض للتنفيذ المعجل ولا متحمل الفوائد التجارية. على انه فيما يختص بتلك الفوائد لم يتمتع بنفس الميزات التى له في المود المدنية الاخرى إذ الفوائد تسرى عليه رغم ان الصك غير تجارى لا من يوم اعلانه بالدعوى بل من تاريخ البروتستو عملا بالمادة ١٩٤ من القانون التجارى المختلط . وعلى كل حال فالصكوك الموقع عليها من الفلاح تتمشى عليها احكام السندات تحت الاذن الا من حيث اعتبارها غير تجارية ، وذلك لان تلك الصكوك تنقل من يد ليد أخرى بمجرد التحويل ولا يجوز للمدين أن يحتج ضد حاملها بالدفوع التى كان يسعه أن يحتج بها ضد المحرر لأمره في الاصل مثل المقاصة أو سداد قيمة الصك [1] الخ

فقرة خامسة — التنازل

اتباعاً لاحكام الشريعة الغراء لا يجوز للدائن أن يحول دينه الا بموافقة

(١) راجع قرار محكمة الاستئناف في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ نشرة التشريع والاحكام جزء ٨ ص ٤٦

المدين حتى لا يرغمه على معاملة شخص قد يكون أشد عليه منه . فتطبيقاً لهذا المبدأ نص القانون المدني الاهلي في المادة (٣٤٩) على ان ملكية الدين أو الحق المتنازل عنه لا تنتقل ، والبيع لا يصح الا بموافقة المدين . وكان القانون المدني المختط قد حاد عن هذه القاعدة زمناً ، وكانت المادة (٤٣٦) منه تنص بأن ملكية الدين المتنازل عنه تنتقل بالنسبة للغير باعلان المدين بالتنازل فقبول المدين لم يكن اذاً ضرورياً ، وكان المدين المصري مُجبراً على قبول التنازل الذي يكون في الغالب للاجانب فيعلن أمام المحاكم المختلطة التي قد يبعد مركزها عن محل إقامته بعداً كبيراً. مع أنه لولا هذا التنازل لاضطر الدائن الأصلي الى اعلانه أمام المحاكم الأهلية التي بجواره

ثم جاء الأمر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ فعدّل المادة (٤٣٦) من القانون المدني المختلط وعاد بها الى نص القانون المدني الأهلي وإلى مبادىء الشريعة الغراء حيث جاء فى التعديل ما نصه : « ومع ذلك فالتعهدات المدنية بين الوطنيين لا تنتقل بالتنازل الا بموافقة المدين ولا تثبت هذه الموافقة الا بالكتابة أو اليمين »

وفي هذا التعديل حماية للفلاح واجحاف بمصلحة الدائن الذي أصبح لا يستطيع التصرف فى دينه اذا أبى المدين عليه ذلك

الخاتمة

حاولنا أن نصور الفلاح المصرى فيما هو عليه اليوم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية صورة صادقة . ولادراك هذه الغاية اضطررنا أحياناً الى التبسط فى مسائل هي أدنى الى الاتصال بحالة القطر العامة من الوجهتين المالية والسياسية ، ولكن ذلك التبسط كان مما لا غنى عنه فيما اعتقدناه ، اذ تسنى لنا أن نجلو بنوره وجه موضوعنا جلاء تاماً : اليست الحالتان الاقتصادية والاجتماعية لكل شعب مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً بحالة البلد الذى يعيش فيه ؟ أوليس تقدم الشعب ذا صلة بأنظمته السياسية واقباله المالى ؟ ان ارتباك الخزانة المصرية فى عهد اسماعيل قد نجم عنه تعس الفلاح الذى سلب وعذب فى نهاية من الشدة . مع ذلك لا يجوز القول بأن أمير البلد وقتئذ أراد بشعبه السوء ولكن ابتغاء سد العجز الذى انفغر فى الخزانة هو الذى تسبب عنه اغتصاب جنى كده وان قل بوسائل القوة والعنف

فاذا جلنا بنظرنا جولة عامة فيما كتبناه عن مصر وفلاحيها من قبل أن يتولى محمد علي الحكم الى الآن بهرنا التقدم العجيب الذى عم جميع المرافق . وكان يخيل المفكر أنه يستحيل على البلاد أن تفيق من السُبات الذى أوقعها فيه ظلم المماليك وطغيانهم . ولكن الأمم لا تموت كما يموت الافراد ، وانهُ بالرغم من علائم التحلل التى قد تبدو عليها وتهدد حياتها يظل فيها نشاط مستكن وحيوية لا يهدمها هادم . لذلك كفى أن يقوم رجل فذ ويستخدم نبوغه وقوة ارادته فى انهاض مصر أن تنهض من فورها وتندفع اندفاعها

السريع في سبيل الرقي . أما اليوم فيصح القول ان هذه البلاد ، على ما فيها من اختلاط الاجناس الذي يقف حجر عثرة في سبيل الاصلاحات ، وعلى شذوذ حالتها من الوجهة الدولية بحيث لا يعلم بالضبط اين المركز الحقيقي للسيادة ، ان هذه البلاد برغم هذه العوائق القوية قد بلغت درجة عالية من المدنية. وما من رجل الآن ، غنياً كان أو معدماً ، الا متمتع بالحرية الشخصية والسلم الاجتماعي وهما امران كان في الماضي لا يجوز له حتى التفكير فيهما

غير أن الطبقات الفقيرة لم تنل من الرفاهة القدر الذي يوجبه لها كدّها وتدعو اليه حاجات الرجل المدنى : فلا العامل الزراعي ولا المالك الصغير يجنيان ثمرة نَصَبهما. وخصوصاً العمال فإنهم يعيشون عيشة شظفة جداً

بينا كل ذلك ودعمنا قولنا بآراء النزهاء غير ذوى الاغراض كلما ظفرنا بشيء منها. واذا كانت الشواهد والوثائق التى أخذنا بها ليست وافية بالقدر الذي نتمناه فما ذلك الاّ لأن الفلاح لم يعن بهِ الكاتبون الا ليصفوا مسكنه وملبسه ومأكله ونوع معيشتهِ وليقصّوا عنه غرائب الاقاصيص، من مثل استعداده الطبيعي لتحمل الجلد كما قال دوق دركور في كتابه « مصر والمصريون »

على اننا قد اجتهدنا ان لا ندون على صفحات هذا الكتاب الا الحقائق الراسخة والوقائع الثابتة التي مكنتنا الاقامة في الريف من تحققها بنفسنا . فان كنا قد اصبنا الهدف كما نرجو وجب ان نستخلص من كل ماقدمناه ان الضرورة قاضية بمداواة عللنا الاقتصادية والاجتماعية التى يئن منها فقراء القرى والمدن على السواء ، مداواة عاجلة ناجعة . وأول ما يتحتم

هو تنوير اذهان هذه الطبقات بالمعارف فيتاح لها بذلك ان تساعد نفسها اكبر مساعدة مستطاعة على اصلاح شأنها . ومتى احرز الشعب نصيباً وافياً من العلم تسنى للحكومة التخلي عن وصاية ثقيلة على عاتقها لا يسعها التخلي عنها ما دام الشعب كالقاصر لا يحسن السير وحده في الحياة. الى ذلك الحين تفرض على الحكومة التزامات لا تشبيه بينها وبين التزامات الحكومات التي تدير شؤون امم متنورة تزعجها كل وصاية لاولى الامر عليها

وعلى الحكومة المصرية ايضاً منع الربا بتاتاً لانه اذا طال به الأمد حال دون التقدم الاقتصادي في البلد . ولقد أشرنا الى الوسائل التي اتخذت لهذا الغرض غير أنها لم تكف للوصول اليه . ولا بد من تأسيس مصارف للاعتماد الزراعي وتوسيع نطاق أشغالها من غير اكتفاء بتلك التجربات التي عرقلها الحذر فلم تنجم عنها فوائد مذكورة وما كان لها ان تنفع نفعاً جليلا عاجلا .

ان الطبقات العاملة لجديرة بعناية خاصة من قبل الحكومة . ولم يخشَ المشرعون في أرقى الامم حضارة من التدخل بين الصانع والمستصنع لتخفيف الجور الواقع فعلاً في العقد بين صاحب المال والاجير . مثل هذا التدخل أوجب عندنا منهُ عند سوانا اذ لا توجد في هذه البلاد نقابات للعمال تقف في وجه مطامع اصحاب الاموال

وختاماً نقول لا بد للعزائم الفردية التي أنتجت نتائج حسنة حتى الآن أن تستمر في المؤازرة على انهاض الفلاح . وهذا ولي الامر بقدوته الشريفة واخلاصه للمصلحة العامة في سبيل الصغار والفقراء قد انشأ مدارس على

نفقته الخاصة لتثقيف الشبان . وهو يهتم أيضاً كل الاهتمام بالتقدم الزراعي ويبذل جهده، بصفته مالكا لتفاتيش واسعة، في تحسين أحوال العمال المتعددين الذين يخدمون مزارعه

وقد أشرنا في هذا الكتاب الى الجمعية الزراعية التي أسسها سمو الامير حسين عم الجناب العالي الخديوي والتي من اغراضها تحسين نظم الزراعة وأدواتها ومساعدة صغار الفلاحين باقراضهم التقاوي الضرورية. ففي المعرض الزراعي الاخير الذى اقامته تلك الجمعية في ٢٦ يناير سنة ١٩٠١ قد ثبت ان الزراعة المصرية أخذت تتمشى في طريق الفلاح واليك ما جاء في جريدة « البورص أجبسيان » عدد ٢٦ يناير سنة ١٩٠١ في هذا المعنى

« أخذ فلاحونا يقلعون عن عاداتهم القديمة ويقبلون النظم الحديثة الظاهرة مزيتها على غيرها، وها الآلات، والسكك الحديدية الزراعية ، يمتد استعمالها . ومن ثَمَّ كان المقام الاول لهذا الضرب من الصناعة في ذلك المعرض الذى يمثل النجاح السنوى الذى تحرزه الزراعة »

ولا ريب في النتائج الحسنة التي ستنتجها فى المستقبل القريب المجهودات التي تبذل فى هذا السبيل ، والقدوة الجميلة التى يقدمها ذوو المعرفة والمقدرة . كما لا مشاحة فى أن الفلاح بمعاونة الجميع له سيحصل على رفاهة وافية ويصيب جزاء أعدل لتعبه اليومي . ومتى اتيح هذا تسنى عندئذ للتربة المصرية الخصيبة ، وهي تزرع باجتهاد وذكاء، ان تعطى النتائج الاقتصادية عجيبة التى هي خليقة باعطائها ؟

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة لحضرة صاحب السعادة
الاستاذ الاكبر عبد العزيز فهمي باشا —
كلمة لخليل مطران —
بيان جديد للطبعة العربية بقلم المؤلف
تمهيد ١

الجزء الاول

(الفصل الاول)
الفلاح في آخر عهد المماليك ٧
(الفصل الثاني)
حالة الفلاح في عهد محمد علي باشا ١٩
(الفصل الثالث)
حالة الفلاح في أيام خلفاء محمد علي
(القسم الاول)
الفلاح في عهد عباس باشا الاول ٣٣
(القسم الثاني)
الفلاح في عهد محمد سعيد باشا ٣٤
(القسم الثالث)
الفلاح في عهد الخديوي اسماعيل ٣٧
(القسم الرابع)
الفلاح في عهد محمد توفيق باشا ٤٩

الجزء الثاني

(الفصل الاول)

صفحة

الفلاح في عيشته الداخلية ٥٢
(القسم الاول)
الفلاح في البيت ٥٦
(القسم الثاني)
الفلاح في المجتمع ٥٩
(الفصل الثاني)
التقدم العام في مصر
شقاء الفلاح ٦٦
السكان ٦٩
المساحة المزروعة ٧٠
صناعة النقل ٧٠
الايرادات العامة ٧٠
الدين المصري ٧٢

الفصل الثالث

الفلاح ذو المالك الصغير
(القسم الاول)
الملكية الصغيرة في القطر المصري ٧٧
(القسم الثاني)
حاجات المالك الصغير الى النقود ٨١
القسم الثالث (وذكر الثاني خطأ)
المالك الصغير والمرابون ٩١
(القسم الرابع)
مداواة حالة المالك الصغير ٩٦

صفحة

الفصل الرابع

الفلاح عاملا زراعياً ١٠٤
(القسم الاول)
العمال المرتبطون بأبعاديات الملاك ١٠٧
(القسم الثاني)
عمال اليومية غير المقيمين في الضياع ١١٣

الفصل الخامس

الفلاح والاشغال العامة
(القسم الاول)
السخرة ١١٨
(القسم الثاني)
المقاولات ١٣٢

الفصل السادس

الفلاح أمام المحاكم ١٣٥
(القسم الاول)
المدة التي تقدمت انشاء المحاكم

صفحة

المختلطة والاهلية ١٣٦
فقرة أولى — المنازعات بين
الوطنيين ١٣٦
فقرة ثانية — المنازعات بين
الوطنيين والاجانب ١٣٨
(القسم الثاني)
المدة التي أعقبت انشاء المحاكم
المختلطة واصلاح المحاكم الاهلية ١٤٠
فقرة أولى — صيغ العقود
بين فريقين أو أكثر ١٤٢
فقرة ثانية — البيع الوفائي ١٤٣
فقرة ثالثة — الاثبات بالعقود
العرفية ١٤٦
فقرة رابعة — الكمبيالات
والسندات تحت الاذن ١٤٩
فقرة خامسة — التنازل ١٥١
الخاتمة ١٥٢

اصلاح خطأ

وقعت أغاليط مطبعية نرجو من المطالع اصلاحها في مواضعها

صفحة	سطر	خطأ	صواب
ى	٣	ليجاربه	ليجاريه
ل	١٤	ولم	لم
»	١٧	إلا	لا
م	١٨	حم	حكم
٢٥	١	لاسترادة	لاستزادة
٢٥	٩	بالسكيل	السكيل
٧٢	٥	١٩٨٨	١٨٩٩
٧٢	١١	١٩١٠	١٩٠١
٨٧	هامش	Harcouit	Harcourt
٨٩	١٢	للاشخاص	للاشخاص ذوى
٩٠	٢	تحذف كلمات (في حالة النجاح)	
٩١	العنوان	القسم الثاني	القسم الثالث
٩٤	٧	رسم ابانة	رسم قبانة
١٠٠	١٠	الابانة	القبانة
١٢٢	١٣	عليه	عليهم
١٤٤	٨	الاشتراك	الاسترداد

DUE

HD
1538
E3
N312
1926
c.1

FEB 1973

24 MAY 1987

b 1210307x
113809507